

٢٩١

٢٢١٧

٢٩١

٢٢١٧

كتاب من أولي شدة اشارات للنفس الطوية في الحكمة العنيفة

كتاب في الحكمة قسم المطهر

٢٤١٧



عدد
٥٩
حفظ

مدون في هذه السجدة الحكمة سلطان الأعظم المعظم
ملك البر والبحر حاد ام الحرس
السلطان السلطان العارفي
موجودات ومفاتيحها سرها
اصح رادها
اعوذ بالله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْعَمَلُ

الحمد لله الذي وفقنا لافتتاح المقال بتجديد هدايا
تصدير الكلام بتجديد هدايا والهمنا الاقرار بكلمة توحيد
وبعثنا على طلب الحق وتمهيد صلوة على المصطفين من
عباده خصوصاً على محمد وآله المخصوصين بتأييده
ولقد فكنا ان اكمل المعارف واجملها شأنه واصدق
العلوم واوثقها تبيناه هو المعارف الحقيقية والعلوم
اليقينية كذلك اشرف ما ينسب الى الحقيقة واليقين
من جملة اولاها بان يوقف المهمة طول العمر على
قيمتها هو معرفة اعيان الموجودات المرتبة المبتدئة من
موجدتها ومبداءها والعلم باسباب الكائنات المتسلسلة
المنتهية الى غايتها ومنتهاه وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة
النظرية التي ليست بعد باقتناء النفوس البشرية وكان المنقذ
من الغايرين بها تفضلوا على من بعدهم بالتأسيس والتمهيد كذلك
المتأخرون الخاضعون فيها قضوا حق من قبلها بالتلخيص و
التجريد وكان الشيخ الرئيس ابا علي الحسين بن عبد الله بن سينا
شكر الله سعيه كان من المتأخرين مؤيداً بالنظر الثاقب والحدس
الصائب موفقاً في تهذيب الكلام وتقريب المرام معتنياً
بتمهيد القواعد وتقييد الاوابد مجتهداً في تغزير الفوائد و

وتجريد هدايا عن الزوائد كذلك كتاب الاشارات والتنبيهات
من تصانيفه وكتبه كما وسمه هوية مشتمل على اشارات الى
مطالب هي الامتيازات مشحون بتبسيحات على مباحث هي المهمات
مملوءة بخواهر كلها كالفضوض محتوي على كلمات تجري اكثرها مجري
النصوص متضمن لبيانات معجزة في عبارات موجزة وتلوها
رايقة لكمالات شايقة قد استوقف الهمم العالية على الاكثاء
بمعانيه واستقصا الامال الواقفة دون الاطلاع على خواصه
وقد شرحه فمن شرحه الفاضل العلامة فخر الدين ملك
المناظرين محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي جراه
الله خيراً فجهد في تفسير ما خفي منه باوضح تفسير واجتهد
في تعبير ما التبس فيه باحسن تعبير وسلك في تتبع ما قصد
طريقه الاقفاً وبلغ في التفتيش عما اورد في اقصى مدارج
الاستقصاء الا انه بالغ في الرد على صاحبه اثناء المقال وجاؤ
في بعض قواعده حد الاعتدال فهو تلك الساعي لميزرة
الاقدح ولذلك سمي بعض الطرفا شرحه جرحاً ومن
شرط الشارحين ان يذلو النصرة لما قد التزموا شرحه بقدر
الاستطاعة وان يذبو عما قد تكفلوا ايضاحه بما يذب
به صاحب تلك الصناعة ليكونوا شارحين غير ناقضين و
مفسرين غير معترضين اللهم الا اذا عثر على شيء لا يمكن
حمله على وجه صحيح فينذ ينبغي ان ينتهوا عليه بتعرض او
تصريح متمسكين بذيل العدل والانصاف متجنبين عن البغي و

الانتصاف فان الى الله الرجعي وهو الحق بان يخشي
ولقد سألني بعض اجلة الاخلاق من الاحبة للخلص
وهو المجلس الرفيع ربيب الدولة وشهاب الملة قدوة
الحكام والاطبا سيد الاكابر والفضلاء بلغه الله ما يتمناه
واحسن من قلبه ومثواه ان اقرر ما تقرر عندي مع قلة
البضاعة واورد ما قبض عليه يدي مع قصور الباع
في الصناعة من معاني الكتاب المذكورة ومقاصده
وما يقضى ايضا مما هو مبني على مبانيه وقواعده
مما تعلمته من المعلمين المعاصرين والاقدمين او
استفدته من الشرح المذكور وغيره من الكتب المشهورة
او استنبطته بنظري القاصر وفكر الفاتر واشير الى اجوبة
بعض ما اعترض به الفاضل الشارح مما ليس في مسایل الكتاب
بقادر وانلقي ما يتوجه منه عليها بالاعتراف مراعيًا في
ذلك شريطة الانصاف واغض عما لا يجدي بطلًا ولا
يرجع الى حاصل غير ملتزم في جميع ذلك حكاية الفاظه
كما اوردها بل مقتصرًا على ذكر المقاصد التي قصدتها
مخافة الاطناب المؤذي الى الاسهاب **وفي ثبتي** انشاء
الله تعالى ان اوسمه بحل مشكلات الاشارات بعد ان
اتممه وارجوا ان يغفر لي ربي خطيئاتي ويعذرني من يعتز
على هفواتي فاني للخطايا المقترف وبالقصور والعجز المعترف
ومن الله التوفيق واليه انتها الطريق **صدق الكتاب**

قول الشيخ احمد الله على حسن توفيقه واسأله هداية
طريقه والهام الحق تحقيقه افاذا الفاضل الشارح ان هذه
المعاني يمكن ان يحمل على كل واحد من مراتب النفس الانسانية
بحسب قوتها النظرية والعملية بن حذي النقصان و
الكمال **اما النظرية** فلان جودة الترقى من العقل الهبوط
الذي من شأنه الاستعداد المحض باستعمال الحواس في
العقل بالملكة الذي من شأنه ادراك المعقولات الاولى
اعني البدهييات لا يكون الا بحسن توفيقه تعالى
وجودة الانتقال من العقل بالملكة الى العقل بالفعل
الذي من شأنه ادراك المعقولات الثانية اعني المكتسبة
لابتاقى الا بهداية الله تعالى الى سوا الطريق دون
مضلاتها **وحصول** المستفاد اعني العقود اليقينية
التي هي غاية السلوك لا يمكن الا بالهام الحق بتحقيقه فان
جميع ما يتقدمها من المقدمات وغيرها لا يفعل في
النفس الا اعدادا لما لقبول ذلك الفيض من مفيضه
واما العملية فلان تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع
الحقة والنواميس الالهية انما يكون بحسن توفيقه و
تزكية الباطن من الملكات الرديئة يكون بهدايته وتخليته
السر بالصورة القدسية يكون بالهامه **واقول** الطالب
السالك يرى في بد وسلوكه ان مطالبه انما تحصل
بسعيه وكده وبتوفيق الله تعالى اياه في ذلك وهو جعل

الاسباب متوافقة في السبب **ثُمَّ إِنَّهُ** اذا امعن في السلوك
علم انه لا يقدر على السلوك الا بهداية الله تعالى الى الطرق
السوية **وَإِذَا قَارِبَ** المنتهى ظهر له انه ليس فيما يحاوه
من الكمالات الا قابلا لما يفيض عليه من الفاعل الاول
جل ذكره **فَظَاهِرٌ** انه يرى في كل حاله من الاحوال الثلاث
ان الله تعالى في ذلك تاثيرا ولنفسه تاثيرا **الَا اَن** ما ينسبه
الى نفسه من التاثير في الحالة الاولى اكثر مما ينسبه الى الله
تعالى وفي الحالة الثانية قريب منه وفي الحالة الثالثة
اقل منه وانما يختلف اراؤه بحسب استكمالها قليلا قليلا
فَالشَّيْخُ عبر بالتوفيق والهداية والالهام عن غاية ما يتمناه
الطالب من الله تعالى في الاحوال الثلاث مما يراه سببا
لانجاح مرامه **ثُمَّ نَبِّهَ** المتعلم بما افتتح به كتابه على انه ينبغي له
اذا دخل في زمرة الطالبين ان يحمدا الله تعالى على ما يتيسر له من
التوفيق الخوض في الطلب والسلوك ويسأله ما يرجوه من الهدى
والالهام لئلا يتركها بهما الوضوء الى المنتهى **فَاِنْ** لم يطالبه **قوله**
وَانِصَلِّ عَلَى الْمُصْطَفِينَ من عباده لرسالة الله وخصوصا
علي محمد وآله **أَيُّهَا الْحَرِيسُ** على تحقيق الحق اني مهدي اليك
في هذه الاشارات والنبيات اصولا وجعلا من الحكمة
ان اخذت الفطنة بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها
الْفُرُوعُ لاصلا كالجزئيات لكتبتها مثاله زيد وعمر وللانسان
والتفصيل لجملة كالاجزاء لكتبتها مثاله زحل والمشتري

للمتجربة **فَالْفُرُوعُ** غير موجودة في الاصل بالفعل بخلاف
التفصيل الموجود في الجملة بالفعل وان لم يكن مذكورا معه
بالفعل **وَإِخْرَاجُ** الفروع الى الفعل يحتاج الى تصرف زايد
في الاصل وهو المستحق بالتفرع فلذلك قال سهل عليك **ثُمَّ**
ولم يقل ظهرا وبان لك فروعها **قوله** **وَمَبْدِئِي** من علم
المنطق **وَمُنْتَقِلِي** عنه الى علم الطبيعة وما قبله **الابتداء**
بالمناطق واجب لكونه آلة في تعلم سائر العلوم **وَأَمَّا** الطبيعة
فهى المبدأ الاول للحركة ما هي فيه اعني الجسم الطبيعي **وَلِسُكُونِهِ**
بِالذَّاتِ والعلم المنسوب اليها هو العلم المستحق بالطبيعية
لا العلم بالطبيعة نفسها فانه احد مسایل العلم المنسوب
الى ما قبلها **وَمَبْدِئِي** الطبيعة من المجرىات انما يكون
قبلها في نفس الامر قبلية بالذات والعلية وبالشرف
ويكون بعدها بالنسبة اليها بعدية بالوضع **فَاَنَا نَذِيرُكَ**
المحسوسات بخواسنا **أَوَّلًا** ثم المعقولات بعقولنا **ثَانِيًا** و
لذلك قدم المعلم الاول الطبيعيات على العلم بمبادئها
فَالْعِلْمُ بمبادئ الطبيعة وما يجري مجراها من الامور
العامة قد يسمى علم ما قبل الطبيعة **لَا** قول الاعتبارين
وعلم ما بعدها **ثَانِيًا** وهما وهو الفلسفة الاولى **وَلَهُ** تقدم
باعتبار اخر على علم الطبيعة وغيره من العلوم **وَذَلِكَ** لكونه
مستتملا على بيان اكثر مبادئها الموضوعات فيها والعلم
بالمبادئ اقدم من العلم بماله المبادئ **وَلِأَنَّ** **عَنِ الشَّيْخِ**

بقوله وما قبله هذا التقدم لا الذي سبق لان الضمير فيه عائد
الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى لا يستعمل ما قبل علم
الطبيعة ولو كان الشيخ يعنى الاعتبار الاول لقال وما قبلها
وما ذكره الفاضل الشارح من كون الالهى متأخرا عن الطبيعى
في التعليم بحسب الاغلب **الا ان الشيخ** لما اثبت الاول و
صفاته بما لا يبتنى على الطبيعيات فصارت الالهى متقدمة ما
في كتابه هذا بالوجهين ولاجل ذلك سماه بما قبل الطبيعة
كلاما غير محصل لما مر **ولان الشيخ** انما اثبت الاول وصفاته
في هذا الكتاب بما اثبتها هو وغيره من الحكماء الالهيين في
سائر الكتب وانما خالف ههنا في ترتيب المسائل وخط احد
العلمين بالآخر بحسب ما يقتضيه السياقة التي اختارها **النسخ**
الاول في غرض المنطق فقوله في غرض المنطق وهو في بعض
النسخ اى فصل في غرض المنطق لا ان النسخ فيه **قوله المراد**
من المنطق ان يكون عند الانسان جمع فيه فايدتن الاولى
بيان ماهية المنطق **والثانية** بيان بليته اعنى الغرض منه
ولما استلزممت الثانية الاولى من غير انعكاس خصيها بالقصد
لاشتمال بيانها على البيانين جميعا **فالمنطق** الة قانونية
والغرض منه كونها عند الانسان **قوله الة قانونية** يعصم
مراعاتها عن ان يضل في فكره هذا رسم للمنطق وقد
يختلف رسم الشئ باختلاف الاعتبارات فمنها ما يكون
بحسب ذاته فقط ومنها ما يكون بحسب ذاته مقيسا الى

غيره كفعله او فاعله او غايته او شئ آخر **مثلا يرسم الكوز**
بانه وعار صفرتى او خرفى كذا وكذا وهو رسم بحسب ذاته
وبانه الة يشرب بها الماء وهو رسم بالقياس الى غايته
وكذا في سائر الاعتبارات **والمنطق علم** في نفسه و الة بالقياس
الى غيره من العلوم ولذلك عبر الشيخ عنه في موضع آخر بالعلم
الاتى **فله بحسب كل واحد من الاعتبارين رسم** لكن اخضا
تعلقا ببيان الغرض هو الذى باعتبار قياسه الى غيره فرسمه
ههنا بذلك الاعتبار **والتنازع** فيه هل هو علم ام لا ليس
بما يقع بين المتخصصين لانه بالاتفاق صناعة متعلقة بالنظر
في المعقولات الثانية على وجه يقتضى تحصيل شئ مطلوب
مما هو حاصل عند الناظر او يعين على ذلك **والمعقولات**
الثانية هي العوارض التي تلحق المعقولات الاولى التي هي حقا
الموجودات واحكامها المعقولة فهو علم بعلوم خاصة
ولا محالة يكون علما ما وان لم يكن داخل تحت العلم بالمعقولات
الاولى التي يتعلق باعيان الموجودات اذ هو ايضا علم
آخر خاص مباين للاول **فالقول** بانه الة للعلوم فلا يكون
علما من جملتها ليس بشئ لانه ليس بالة لجميعها حتى الاوليات
بل لبعضها وكثير من العلوم يكون الة لغيرها كالقانون
لغة والمندسة لهيئة **والاشكال** الذى يورد في هذا
الموضع وهو ان يقال لو كان كل علم محتاجا الى المنطق لكان
المنطق محتاجا الى نفسه او الى منطق اخر يخل به وذلك

لتخصيص بعض العلوم بالاحتياج الى المنطق لاجمعها والمنطق
يشتمل اكثر على اصطلاحات ينبت عليها واقيات تتذكرو
تعد لغيرها ونظريات ليس من شأنها ان يغلط فيها
كالهندسيات يبرهن عليها **وجميعها** غير محتاج الى المنطق
فان احتيج في شئ منه على سبيل النذرة الى قوانين منطقية
فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فلا يدور الاحتياج
البتة **واما قوله** الة قانونية فالالة هي ما يؤثر الفاعل في
منفعله القرب منه بتوسطه **والقانون** معترب روي
الاصل وهو كل صورة كلية يتعرف منها احكام جزئياتها
المطابقة لها **والالة القانونية** غرض عام للمنطق وضع موضع
الجنس وباقي الرسم خاصة لة وكلاهما عارضان للمنطق
بالقياس الى غيرهما **واما قال** تعصمه مراعاتها لان المنطق قد
يضل اذا الميراع المنطق **واما قوله** عن ان يضل في فكره فالضلال
ههنا هو فقدان ما يوصل الى المطلوب **وذلك** يكون اما باخذ
سبب لما لا سبب له او بفقد السبب او باخذ غير السبب مكانه
فيما له سبب **قوله واعني بالفكر ههنا** اي في رسم هذا
العلم وذلك لان الفكر قد يطلق على حركة النفس بالقوة
التي التها مقدم البطن الاوسط من الدماغ المستقي
بالذودة اية حركة كانت اذا كانت تلك الحركة في المعقولا
واما اذا كانت في المحسوسات فقد سمي تخيلا **وقد يطلق**
على معنى ثان اخص من الاول وهو حركة من جملة الحركات

المذكورة يتوجه النفس بها من المطالب مترددة في
المعاني الحاضرة عندها طالبة مبادي تلك المطالب
المؤدية اليها الى ان تجدها ثم ترجع منها نحو المطالب **وقد يطلق** على معنى ثالث هو جزر من الثاني وهو الحركة
الاولى وحدها من غير ان يجعل الرجوع الى المطالب جزوا
منه وان كان الغرض منها هو الرجوع الى المطالب **والاول**
هو الفكر الذي يعتد في خواص نوع الانسان **والثاني هو**
الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعا الى علم المنطق
والثالث هو الفكر الذي يستعمل بازانه الحدس على
ما سيأتي ذكره في النمط الثالث **فخصص** الشيخ لفظه الفكر
ههنا بالمعنى الثاني من المعاني المذكورة **قوله ما يكون**
عند اجماع الانسان يعني به الحركة الاولى المبتدأ بها
من المطالب الى المبادي والثانية المنتقل بها من المبادي
الى المطالب جميعا **والاجماع هو** الازماع وهو تصميم القلب
قوله ان ينتقل عن امور حاضرة في ذهنه يعني به الحركة
الثانية التي هي الرجوع من المبادي الى المطالب **وهذه الحركة**
وحدها من غير ان يسبقها الاولى قلما تتفق لانها تكون
حركة نحو غاية غير متصورة **وقد نص** على ذلك المعلم الاول
في باب اكتساب المقدمات من كتاب القياس **وقال**
انه عرفت الحركتين جميعا بالثانية منهما التي هي اشهر و
الفاضل الشارح قد تحير في تفسير معنى الفكر اولا وفي

تقيده بقوله ههنا ثانيا وفي الفرق بين ما يكون عند الانتقال
المذكور وبين نفس الانتقال ثالثا **وَحَمَلَهُ** مرة على امر غير
الانتقال ومرة على الانتقال **ثُمَّ جَعَلَ** الحركة الاولى ارادية
وسماها فكريا يحتاج فيه الى المنطق **وَالثَّانِيَةِ** طبيعية و
سماها حسا لا يحتاج معه اليه وكل ذلك خبط يظهر
بادني تأمل مع ضبط ما قررناه **وَأَمَّا قَالِ** عن امور خارجة
ولم يقل عن علوم او ادراكات لان الظنون ونحوها قد يكون
مبادي ايضا **وَأَمَّا قَالِ** عن امور ولم يقل عن امر واحد
لان المبادي التي تنتقل عنها الى المطالب انتقالا صناعيا اما
يكون فوق واحد وهي اجزاء الاقوال الشارحة ومقدمات
الحجج على ما سنبين **قوله متصورة او مصدق بها** فالمتصور
هو الحاضر مجردا عن الحكم **وَالْمُصَدَّقُ بِهِ** هو الحاضر مفارنا
له ويتقسمان جميع ما يحضر لذهر **قوله تصديقنا علميا او**
ظنيا او وضعيا وتسليما الشك المحض الذي لا رجحان
معه لاحد طرفي النقيض على الآخر يستلزم عدم الحكم
فلا يقارن ما يوجد الحكم فيه اعني التصديق بل يقارن ما
يقابله وذلك هو الجهل البسيط والحكم بالطرف الراجح
اما ان يقارنه الحكم بامتناع المرجوح او لا يقارنه بل يقارن
تجويزه والاول هو الجازم والثاني هو المظنون الصرف
فلجازم اما ان يعتبر مطابقته للخارج او لا يعتبر
فان اعتبرت فاما ان يكون مطابقا او لا يكون **وَالْأَوَّلُ** اما

اما ذاتية لموضوعاتها واما عرضية **وقد يستعمل** الذاتي بمعنى آخر
كما جئ ذكره فيخصه هذا باسم المقوم وهو اما تألف منه
الذات فيكون ذاتيا بالقياس الى الذات والبسيط المطلق لا ذاتي
له بهذا المعنى **وَأَمَّا مَا هُوَ** نفس الذات وهو ذاتي بالقياس الى
جزيات الذات المتكثرة بالعدد فقط وكل ما سواهما مما يحمل
على الذات بعد تقومها وهو عرضي **وَالْجُوهَرُ** يجعلون الذاتي هو
القسم الاول وحده وينكرون الثاني لكون الذاتي عندهم منسوبا
الى الذات والذات لا ينسب الى نفسها **وَبِالْجُمْلَةِ** لا يخلو تعريف
الذاتي من غسرها **وَالْقَدَمَا** قد ذكرناه ثلاث خاصيات **أَحَدُهَا**
انه لا يمكن ان يتصور الشئ الا اذا تصور ما هو ذاتي له **أَوَّلًا وَثَانِيًا**
ان الشئ لا يحتاج في اتصافه بما هو ذاتي له الى علة مغايرة لذاته فان
السواد هولون لذاته لا شئ آخر يجعله لونا فان ما جعله سوادا
جعله اول لونا وثالثها ان الذي يمنع رفعه عما هو ذاتي له وجودا
وتوها **وَهَذِهِ** الخاصيات انما توجد للذاتي عند احضاره بالبال
مع الشئ الذي هو ذاتي **وَمِنْ** للوازم العرضية ما يشارك الذاتي
في الخاصيتين الاخيرتين **فَانِ** الاثنين مثلا لا يحتاج في اتصافه
بالزوجية الى علة غير ذاته ولا يمكن رفع الزوجية عنه في الوجود
ولا في التوهم الا ان الذاتي يلحق الشئ الذي هو ذاتي له قبل ذاته
فانه من علل ماهيته او نفس ماهيته **وَالْعَرَضِيُّ** اللازم يلحقه
بعد ذاته فانه من معلولاته **وَعِلَلُ** لماهيته هي غير علل الوجود وقد
اشار الشيخ في هذا الفصل الى الفرق بينهما فقال ولست اعني

بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في تحقق وجوده بل المحمول
الذي يفتقر الموضوع اليه في ماهيته اليه ثم قال ويكون داخلا
في ماهيته جزا منها مثل الشكيلة للمثلث يريد به القسم الاول
من الذاتي وهو الذاتي عند الجمهور وقد يقال له جزا الماهية بالغا
فان الجزا الحقيقي لا يحمل على كلة بالمواطاة والذاتي يحمل على الماهية
بما لا يمكن اللفظ الدال عليه جزا من حدها فهو شبه الجزا لذلك
وقد اضطر الى اطلاق الجزا عليه لعوز العبارة عنه ثم انه بين الفرق
بين علل الماهية وعلل الوجود بالخاصية الاخيرة المذكورة فانها
موجودة لعلل الماهية غير موجودة لعلل الوجود فقال ولهذا لا
يفتقر تصور الجسم جسما الى ان يمتنع عن سلب المخلوقة عنه من
حيث يتصوره جسما ويفتقر تصور المثلث مثلثا الى ان
يتمتع عن سلب الشكيلة قال الفاضل الشارح الامتناع عن
السلب يلزمه القطع بالاجاب الا ان الامتناع عن السلب يستلزم
اخطار الذاتي بالبال ايضا الذي هو شرط في ان يظهر الخاصية
المذكورة له والقطع بالاجاب لا يستلزمه لانه قد يكون بالفعل و
قد يكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك عند ما يكون الذاتي
مخطرا بالبال بل يكون الذهن ذاهلا عن الالتفات اليه ولذلك عدل
عن ذكر القطع بالاجاب الى العبارة عنه بالامتناع عن السلب
اقول وهذا فرق ضعيف لان الامتناع عن السلب والقطع
بالاجاب متلازمان وحكما في استلزام اخطار الذاتي بالبال
اذا كانا بالفعل وفي عدم استلزامه اذا كانا بالقوة واحد قوله

من حيث تتصوره جسما فائدة هذا القيد ان امتياز الماهية
عن الوجود لا يكون الا في التصور فعلها لا يمتاز عن علل الوجود
الا هناك قوله وان كان هذا فرقا غير عام اي ليس فرقا بين الذاتيات
ومن جميع العرضيات فان بعض العرضيات يشاركها فيه كما
متربل هو فرق خاص بين الذاتيات وبين لوازم الوجود التلا
يلزم الماهية ومثاله ان يفرق بين المثلث والدائرة بان المثلث
مضلع بخلاف الدائرة فان التضليع وان كان يعم المثلث وغيره
لكنه يفيد الفرق في الموضوع المطلوب اشارة الى الذاتي المقوم
اعلم ان كل شئ له ماهية فانه انما تحقق موجودا في الاعيان او
متصورا في الازهان بان يكون اجزاؤها حاضرة معها الماهية
مشتقة عن ما هو وهي ما به مجاب عن السؤال بما هو والمراد منها
كل شئ له ماهية مركبة دون البسائط ويدل عليه ذكر الاجزا
وانما خض البيان بالمركبات لا نريد بيان القسم الاول من الذاتيات
التي يعرفها الجمهور قوله واذا كانت لها حقيقة غير كونها **ج**
احد الوجودين وغير مقومة به يعني بالوجودين الخارجي والذاتي
والشئ قد يكون حقيقته هو الوجود الخاص به وهو واجب الوجود
لذاته وقد لا يكون وهو ما عداه لكنه اذا اخذ موجودا كان الوجود
مقوما له من حيث هو كذلك قوله فالوجود معنى مضاف الى
حقيقتها لازم او غير لازم الوجود اللازم هو لما يدوم وجوده وغير
اللازم لما لا يدوم قوله واسباب وجوده ايضا غير اسباب **هـ**
مثل الانسانية فانها في نفسها حقيقة ما وماهية ليس انها

موجودة في الاعميان او موجودة في الازدهان مقوما لها بل مضافا اليها
ولو كان مقوما لها لاستحال ان يمتثل معناها في النفس خاليا عما هو
جزؤها المقوم فاستحال ان يحصل لمفهوم الانسانية في النفس وجود
ويقع الشك في انها هل لها في الاعميان وجود ام ليس **اما الانسان**
فنعني ان لا يقع في وجوده شك لا بسبب مفهومه بل بسبب **الاحسان**
جزياته **ولك** ان يجد مثالا لغرضنا من معان آخر **اسباب الوجود**
هي الفاعل والغاية والموضع واسباب الماهية الجنس والفصل من
حيث الوجود في العقل والمادة والصوت من حيث الوجود في
الخارج **قوله** جميع مقومات الماهية داخلية مع الماهية في
التصور وان لم يخطر بالبال مفصلة **المركبات** التي لا يوجد اجزاؤها
متمايزة فلا انسان اذا تصورناها ان يميز بين اجزائها ويفصلها او
يلاحظ كل واحد منها وحده منفردا عن غيره وذلك لقوته المميزة
فالنفاته بالقصد الاول الى المتصور الاول وان كان مشروطا
بحضور الاجزاء معه بالقصد الثاني كما يكون عليه في الوجود معا
لالتفاتة بالقصد الاول الى صور الاجزاء المفصلة المتمايزة الحاصلة
عنده بحسب تصرفه في المتصور الاول **وقد يكون** الاول حاضرا
بالفعل ملفتا اليه بالقصد الاول من دون ان يكون الثاني معه
كذلك **وان كان** الاول لا يتم الا وان يكون الثاني حاصلا معه بحيث
يكون له ان يحضرها متى شاء ويلتفت اليها بقصد مستأنف والتفت
مجرد عن تجشّم اكتساب كالمعلوما الحاصلة التي لا يلتفت اليها الذهن
بالفعل وله ان يلتفت اليها متى شاء **فقوله** جميع مقوما الماهية

داخلية مع الماهية في التصور اشارة الى حضور المتصور الاول
مع اجزائه كما ذكره في اول الفصل بقوله ان كل شئ له ماهية فانه
انما يتصور مع حضور اجزائها **وقوله** وان لم يخطر بالبال مفصلة
اشارة الى المتصور التفصيلي الثاني الذي ذكرناه **وقوله** كما لا
يخطر كثير من المعلومات بالبال لكنها اذا خطرت بالبال تثبت
اشارة الى المثال المذكور من المعلومات الحاصلة غير الملتفة اليها
فظهر معنى كلامه من غير تناقض كما ظنه بعض الناظرين فيه
قوله فالذاتيات للشئ بحسب عرف هذا الموضع من المنطق
هي هذه المقومات اشارة الى الذاتي المتعارف بين الجمهور في
هذا الموضع فان الذاتي في كتاب البرهان يطلق على ما هو غامض
من الذاتي ههنا **قوله** **ولان الطبيعة الاصلية التي لا يختلف**
فيها الا بالعدد مثل الانسانية يريد بيان القسم الثاني من
الذاتي المذكور الذي لا يعرفه الجمهور **ولنقدم** لتعريفه مقدمة
فقول المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد
تؤخذ من حيث هي هي لا من حيث انها واحدة او كثيرة او جزئية
او كلية او موجودة او غير موجودة بل من حيث يصلح لان يكون
معروضات لهذه المعاني ويصير بحسب عروضها واحدة
او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او غير ذلك **وحينئذ يكون**
العارض والمعرض شئين لا شيئا واحدا فانها يسمى من حيث
هي كذلك طبائع اي طبائع اعيان الموجودات وحقايقها
وهي التي تسمى بالكلية الطبيعية **وتسمى** عارضها الذي

بجعلها واقعا على كثيرين بالكلية المنطقي والمركب منها بالكلية العقلية
فقوله ولان الطبيعة الاصلية اشارة الى تلك المعاني وحدها
وهي قد يكون غير محصلة بتحصل باشياء يقترن بها وهي المعاني
الجنسية التي تحصل بالفضول وقد يكون محصلة يتكرر بالعدد
فقط اى لا يكون اخلاف ما من جزئياتها الا بالعوارض الخارجية
عن ماهياتها وهي المعاني النوعية **فقوله** التي لا يختلف فيها الا
بالعدد يريد تخصيصها بالقسم الثاني **قوله** فانها مقومة
لشخص شخص تحتها اى الطبيعة النوعية ايضا مقومة للاشخاص
المختلفة بالعدد وكيف لا وتلك الطبيعة انما هي تمام ماهية
تلك الاشخاص **قوله** وبفضل عليها الشخص خواص له اشارة
الى ما ذكرناه من كونها متكررة بالعوارض الخارجية عنها **فان هذا**
الانسان وذاك الانسان لا يختلفان من حيث الانسانية التي
هي ماهيتهما بل يختلفان بالاشارة الحسية ولوازمها من اختلاف
المادة والابن والوضع وغير ذلك **وكلها** خارجة عن الانسانية
المجردة **وقوله** فهي ايضا ذاتية وذلك لوجود الخاصيات
الثلاث المذكورة فيها وهو المقصود اشارة الى العرضي اللازم
الغير المقوم **واما** اللازم الغير المقوم ويخص باسم اللازم وان كان
المقوم ايضا لان ما فهو الذي يصحب الماهية ولا يكون جزا منها
لازم الشئ بحسب اللغة هو ما لا ينفك الشئ عنه وهو ما داخل
فيه او خارج عنه **والاول** هو الذاتي المقوم **والثاني** هو المضاف
الدائم **فان المصاحب** منه ما يصاحب دائما ومنه ما يصاحب قتا

وسبب المصاحبة اما ان يكون بحيث يمكن ان يعلم او لا يكون **والثاني**
ينسب الى اللزوم في العرف **والثاني** ينسب الى الاتفاق **فان الاتفاق**
لا يخلو عن سبب ما الا ان الجاهل بسببه ينسبه الى الاتفاق **فالله**
ههنا هو المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفك الموضوع عنه
في حال من الاحوال لسبب من شأنه ان يكون معلوما **والذاتي**
ايضا محمول لا ينفك الموضوع عنه في حال من الاحوال لسبب
معلوم **الا انه** ليس خارجا عنه فهو لازم بحسب اللغة دون
الاصطلاح **والشيخ** عرف اللازم نانه الذي يصحب الماهية
ولا يكون جزا منها **وهذا التعريف** تناول ايضا ما يصحبها
من العرضيات لا دائما او بالاتفاق **لكن** مراد الشيخ تميزه
عن الذاتي فهو تعريف له بالقياس الى الذاتيات لا الى سائر
العرضيات كما مر في الفرق بين الذاتيات ولوازم الوجود
قوله مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين **وهذا** وامثاله
من لواحق بلحق المثلث عند المقاييسات **لحقا** واجبا **للمحمول**
الخارجية اما ان يلحق الموضوع لا بالقياس الى شئ خارج عنه
بل بقياس بعض اجزائه الى بعض كالمستقيم للخط **وبقياس** الموضوع
الى ما فيه كالضاحك والبياض فيه واما ان يلحقه بالقياس
لاجل وجود الضحك والبياض فيه واما ان يلحقه بالقياس
الى شئ خارج عنه كنصف الاثنين الذي يحمل على الواحد
بقياسه الى الاثنين فانه مهما قيس الى الثلاثة صارت
نصفيته ثلثيه ومساوي الزوايا لقائمتين محمول على المثلث

قد لحقه بقياس زواياه الى قائمتين فهو من الصنف الثاني **وجميع**
ذلك اما ان يلحق الموضوع لحوقا واجبا او ممكنا **والاول** هو اللازم
والثاني ما عداه سواء بحقه اتفاقا او بحقه لحوقا غير دائم وهو
المراد من قوله وهذا وامثاله من لواحق الحق المثلث عند
المقاييسات لحوقا واجبا **قوله ولكن بعد ما يقوم المثلث باضلا**
الثلاثة اشارة الى كونها عرضية غير ذاتية لان الذاتية ايضا
يلحقه لحوقا واجبا ولكن ليس بعد ما تقوم قوله ولو كانت امثال
هذه مقومات لكان المثلث وما يجري مجراه مركب من مقومات
غير متناهية وذلك لان مقايسته الى كل واحد مما عداه لا
يختص في حد فكا ان زوايا المثلث مساوية لقائمتين فهي مساوية
لنصف اربع قوائم ولثلاث قوائم وهلم جرا **وقول الفاضل**
الشراح مشعر بانه جعل المحولات التي ليست بالقياس الى امور
خارجة عن الموضوع موجودة في الخارج والتي بالقياس اليها
موجودة في الذهن دون الخارج ثم استنكر كون الصنف الثاني
غير متناهية لوقوف الذهن عند حد ما **والحق** ان كون الشيء محولا
على شيء آخر امر عقلي سواء كان بالقياس الى امر خارج او لم يكن
بالقياس الى شيء فان الموجود في الموضوع ليس الا البياض
مثلا **اما كون** الموضوع ابيض فليس في خارج العقل امر يزيد
على البياض وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات
الثانية **واما كون** بعض المحولات غير متناهية فهو بحسب القوة
والامكان وليس يخرج منها الى الفعل ابدا الا ما تنهاه عدده

كما هو الحال في سائر الاشياء التي توصف بالانهاية كالاعداد وغيرها
والعلة في امتناع كون امثال هذه المحولات مقومات هي ان
الموجود بالفعل لا يمكن ان يتقوم باجزا لا يوجد الا بالقوة فان اجزا
الشيء يجب ان يكون حاضرة معه لا ما استحسنه الشارح من ان
الموجود خارج الذهن لا يتقوم بالاجزاء الذهنية **قوله وامثال**
هذه ان كان لزومها بغير وسط كانت معلومة واجبة
اللزوم وكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة
مطلوب الشيخ ان يثبت وجود لوازم منه يمتنع رفعها في الذهن
مع وضع ملزوماتها فان قوما من المنطقيين انكروا ان يكون
في اللوازم ما يمتنع رفعه **وقالوا** كل ما يمتنع رفعه في الذهن فهو
ذاتي مقوم وذلك لانهم وجدوا هذا الحكم معدودا في الخاصيات
الثلاث المذكورة للذاتي **فاورد الشيخ** لاثبات مطلوبه قسمه حاذي
بها اقسام العلوم الاولية والمكتسبة البرهانية **وذلك** ان يقال
المحمول اللازم لا يخلو من ان يكون لزومه للموضوع لا بتوسط شيء
اخر بل لان ذات الموضوع والمحمول لما هي هي يقتضي ذلك اللزوم
او يكون بتوسط امر مغاير لهما يقتضيه **والقسم الاول** يقتضي
ان يكون المؤلف من ذلك الموضوع والمحمول قضية لا يتوقف
الحكم فيها الا على تصورهما فقط فيكون من الاوليات **والقسم**
الثاني يقتضي ان يكون المؤلف قضية مكتسبة من جملة القضايا
التي يشتمل العلوم البرهانية على امثالها **وذلك** لان محولات المطالبات
العلمية لا يكون مقومات لموضوعاتها بل يكون اعراضا ذاتية لها

كما ذكر في صناعة البرهان **فقوله** وامثال هذه ان كان لزومها
بغير وسط اشارة الى القسم الاول **وقوله** كانت معلومة اى معلومة
من غير اكتساب واجبه للزوم وذلك لوجود السبب الموجب للزوم
وكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة **وذلك** مناقض
لما ذهب اليه القوم المذكورون من المنطقيين وهو مطلوب
الشيخ **واعلم** ان الحكم يكون المحمول اللازم بغير وسط سبب للموضوع
لاحتجاج الى البرهان الطويل الذي اقامه الشارح على ذلك ولي
حل تلك الشكوك التي اوردناها عليه واحال بعضها الى سابك بكتبه
وذلك لان اللزوم لما كان مقتضيا لعدم الاتفكاك كان كل ما يلزم
شيئا بغير توسط شي آخر والشي لا ينفك عنه سواء لزمه في العقل او
في الخارج ولا معنى للزوم العقلي الا ان العقل الملزوم لا ينفك عن
تعقل لازمه وذلك هو المراد من كونه سنا له **واما اللازم** بتوسط
شي آخر فانه لا ينفك عند حضور المتوسط وقد ينفك مع غيبته
فلا يكون عند الاتفكاك بنا **وما قيل** على ذلك من انه يقضى ان
يكون الذهن منتقلا عن كل ملزوم الى لازمه ثم الى لازم لازمه
بالغاما بلغ حتى تحصل اللوازم باسرها بل جميع العلوم المكتسبة دفعة
في الذهن فليس بوارد **وذلك** لان اللوازم المترتبة التي يتلازم جميعها
بحسب ما هياتها لا بالقياس الى غيرها فقد يمكن ان يستمر الاندفاع فيها
ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن تلك الملازمات والتفاتة
الى غيرها ولكنها بقل في الوجود فضلا عن كون غير محصورة **واللوازم**
التي توجد غير محصورة وهي التي يشتمل على امثالها اكثر العلوم فانها

هي التي يكون بحسب قياس الموضوع الى غيره وهي انما تحصل عند
تصور الامور التي اليها يقاس الموضوع وتصور تلك الامور التي
هو شرط في حصولها ليس بواجب الحصول على الترتيب المؤدى اليه
وجود تلك اللوازم المترتبة فاذا قد اندفع ذلك الاتفكاك
ونرجع الى ما كنا فيه **قوله** **وان كان لها وسط سن به اشارة**
الى القسم الثاني وهو ان يكون اللازم بوسط كما يقع في العلوم المكتسبة
قوله علمت واجبه به اشارة الى ان اللازم لا يكون بينا مطلقا بل
انما يكون بينا عند حضور الوسط فقط **قوله واعني بالوسط ما**
يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا اشارة الى ان الوسط هو
الذي يفقد لمية اللزوم اى به يقوم البرهان على اثبات ذلك المحمول
لموضوعه ثم ان الشيخ اراد ان يتوصل من النظر في حال الوسط
الى اثبات لازم بين ينهي تحليل اللوازم غير البينة اليه **وقد**
بان في علم البرهان ان الوسط في البراهين على المطالب **اما**
ان يكون مقوما للموضوع المطلوب او يكون عارضا له **فان كان**
مقوما امتنع ان يكون محمول المطلوب مقوما للوسط **لان مقوم**
المقوم مقوم **والمقوم** لا يكون مطلوبا لاشتمال تصور الموضوع
عليه بل يجب ان يكون عارضا له البته **وان كان الوسط**
عارضا للموضوع جاز ان يكون المحمول مقوما للوسط **وجا**
ان يكون عارضا له ايضا فهذا ما خذنا يشتملان على اثبات
البراهين **ويسمى** الاول ما خذنا **اولا والثاني** ما خذنا
ثانيا **فقوله وهذا الوسط** ان كان مقوما للشي لم يكن **اللازم**

مقوما له لأن مقوم المقوم مقوم بل كان لازما له ايضا إشارة
الى الماخذ الاول وانما لم يجز ان يكون اللازم مقوم المقوم
لأن فرضناه خارجا وجزا الجزء يكون داخل **ثم أراد** ان يتوصل
من هذا الماخذ الى مطلوبه **فأورد** قسمة اخرى وهي ان
اللازم الاول اما ان يكون لازمه للوسط بوسط اخر او يكون
بغير وسط ثم **أبطل** القسم الاول بان قال **فان احتاج الى وسط**
يتسلسل الى غير النهاية فلم يكن وسط اي يحتاج كل وسط في لزومه
الى وسط آخر ويتسلسل وهو باطل لكونه غير مود الى ثبوت
اللزوم الاول المفروض ثبوته ومع جوازه يشتمل على الخلف
من وجه آخر وهو كون ما فرضناه وسطا ليس بوسط بل جزءا
من امور غير متناهية هي باسرها الوسط واذا لم يكن كل ما فرض
وسطا بوسط فلا وسط وهو المراد بقوله فلم يكن وسط ولفظ
يكن ههنا فعل تام **قوله وان لم يحتج فهناك لازم بين اللزوم**
بلا وسط اي لما بطل القسم الاول ثبت القسم الثاني
وهو مطلوبه ثم انتقل الى الماخذ الثاني **بقوله وان كان**
الوسط لازما متقدما **أقول** اي ان كان الوسط المفروض اول
لازما للموضوع متقدما للزومه للموضوع على لزوم المحمول له و
القسمة المذكورة واردة ههنا ايضا الا انه لم يفضلها ايجازا بل
بل قال مبطلا للقسم الاول **قوله فاحتاج الى توسط لازم آخر**
او مقوم غير منته في ذلك الى لازم بلا وسط ايضا فتسلسل
الى غير النهاية فانما كان الوسط الاول لازما جازكون هذا الو

الثاني مقوما او لازما ولذلك قال لازم آخر او مقوم وبإبطال
هذا القسم الاول سعين القسم الثاني الذي هو المطلوب
فاستنتج من جميع الاقسام مطلوبه وذلك **قوله فلا بد في كل**
حال من لازم بلا وسط **فصرح** بما اراد منه فقال **قوله**
فقد بان انه ممتنع الرفع في الوهم **فريقين** انه انما اراد بذلك
مناقضة القوم المذكورين بقوله **ولا ينفك الى من قال ان**
كل ما ليس بمقوم فقد يصح رفعه في الوهم وقد تم الكلام
قوله ومن امثلة ذلك كون كل عدد مساويا لآخر ومغاويا
له مثال اخر لللازم البين وذلك لان المساواة واللامساواة
لازم بين الكم ولا نواعه انما يلحقها بقياس بعضها الى بعض
بشرط ان يكونا من جنس واحد **والفاضل الشارح** انما
نسب البيان الى التطويل **لأنه** لم يعتبر محاذاته لاقسام
العلوم وما خذا البراهين بل مطابقتها للوجود **والبرهان**
الذي اورده وادعى فيه التقرب وعدم الاحتياج الى ذكر
التسلسل وهو ان الماهية ان اقتضت من حيث هي شيئا
من لوازمها فما اقتضته هو لازمها بغير وسط وان لم
يقتض من حيث هي شيئا فهي من حيث هي مستلزم
شيئا وقد فرضت مستلزمة هي ليس كما ذكره لان القسمة فيها
ليست بمستوفاة **فان** من اقسامها ايضا ان يقال انها يقتضي
لوازمها ولكن لا من حيث هي بل بعضها بتوسط بعض على
سبيل الدور والتسلسل ولا على سبيل احدهما وما لم يبطل هذا

القسم لا يتم برهانه لا شارة الى العرضي الغير اللان مر واما المحمول
الذي ليس بمقوم ولا لازم فجميع المحمولات التي يجوز ان يفارق
الموضوع انما لم يقبل جميع المحمولات التي يفارق لان مقابل ما
يتمتع ان يفارق اعني اللازم هو ما يجوز ان يفارق وينقسم الى ما
يفارق والى ما لا يفارق وهو ما يدوم مصاحبته اتفاقا ككون
زيد فقيرا طول عمره مثلا **قوله** مفارقة سريعة او بطيئة سهلة
او عسرة مثل كون الانسان شابا او شيخا وجالسا او قائما يمكن ان
يتركب الاعتباران فالسريعة السهلة كالنايم والسرعية
العسرة كالغشي عليه والبطيئة السهلة كالشباب والبطيئة
العسرة كالجنون **اشارة** ولما كان المقوم يستقي ذاتيا فما ليس بمقوم
لا زما كان او مفارقا فقد يسمى عرضيا ومنه ما يسمى عرضا و
سند كن **قوله** ومنه ما يسمى عرضا يريد به العرض العام **اشارة**
الى **الذاتي بمعنى آخر** وربما قالوا في المنطق ذاتي في غير هذا الموضع
منه وعنوانه غير هذا المعنى وذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع
من جوهر الموضوع وماهيته يعني بغير هذا الموضوع كتاب البرهان
فان الذاتي هناك هو ما يلحق هذا الذاتي والاعراض الذاتية وهي
على ما رسمه كل ما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته فجوهر
الشيء حقيقة سواء كان بسيطا او مركبا والماهية ربما تخص بالمركب
فكل ما يلحق الموضوع فهو اما ان يلحقه لما هو هو واما ان يلحقه لامر
آخر **وذلك الامر** اما ان يساويه او يكون اعم منه او اخف منه
والاول وحده هو العرض الذاتي الاول وهو مع القسم الثاني

الذي يلحقه بسبب امر يساويه كالفصل والعرض الذاتي الاول
انما يلحقان الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته الا ان الاول
يلحقه من غير واسطة والثاني يلحقه بواسطة فالمحمول هو العرض الثاني
بحسب لترسم المذكور وهو المحمول الذي يؤخذ الموضوع في حده
الا ان الاصطلاح يقتضي ان يطلق العرض الذاتي في كتاب البرهان
على معنى اعم من ذلك **والشئ** فيه ان العلوم متميزة بحسب
تباين موضوعاتها والعرض بهذا المعنى قد يحمل في كل علم على موضوع
وقد يحمل على انواع موضوعه **وقد يحمل** على اعراض اخره **وقد يحمل**
على انواع الاعراض الاخر كالناقص في علم الحساب على العدد وعلى الثلثة
وعلى الفرد وعلى تجميع الزوج **فالموضوع** لا يكون ما خوذ في حده
المحمول الا في الاول بل يكون الماخوذ في الثاني جنسه وفي الثالث
معروضه وفي الرابع معروض جنسه **ولما كانت** المحمولات
البرهانية اعراضا ذاتية كان جميع ذلك من الاعراض الذاتية
وحينئذ يكون رسمها ما يؤخذ في حده موضوعه او ما يقوم
موضوعه او معروضه او معروض جنسه ويقدم ما يقوم موضوعه
بما لا يخرج عن العلم الباحث عنه فان ما يؤخذ فيه جنس الموضوع
الخارج عن ذلك العلم لا يسمى عرضا ذاتيا **وحين** يطلق العرض
الذاتي على جميع ما ذكرنا خضع الاول بقيد الاول لان ما غداه
انما يلحق الموضوع لامر غير ما به هو هو **هذا** اذا اريد بالموضوع موضوع
القضية **اما اذا** اريد موضوع العلم فيكفي فيه ان يقال ما يؤخذ
موضوع العلم في حده **قوله** مثل ما يلحق المقادير وجنسها

من المناسبة والمساواة والاعداد من الزوجية والفرديّة
والحيوان من الصحة والسقم وهذا القبل من الذاتيات يخص
باسم الاعراض الذاتية مثل ما يمثّلون به من القطوسته
للائف المناسبة المقدارية بالمعنى غير العددية كما في المشتك
بنهما المناسبة المطلقة وهي كجنس لهما فالمناسبة اذا اخذت
على انها مقدارية كانت عرضا ذاتيا للمقادير ويستعمل في علمها و
اذا اخذت على انها مطلقة كانت عرضا ذاتيا لجنسها الذي
هو الكمية لكنها لا يستعمل في علم المقادير ولا في علم الاعداد
لأنها ليست عرضا ذاتيا لموضوعيهما كما ذكرناه وكذلك المساواة
ولذلك قال يلحق المقادير وجنسها قوله **وقد يمكن ان يرسم**
الذاتي برسم يجمع الوجهين جميعا انما قال يرسم وليقل
يحد لان الامور المختلفة بالماهية لا يمكن ان يجمع في حد لانها
لا يشترك في الذاتيات المميزة لكنها يمكن ان يجمع في رسم لانها
تتمايز في لوازم تميزها عما عداها وذلك الرسم هو ان
يقال ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ الموضوع في حده فالأول
مقومته **والثاني** اعراضه الذاتية الاولى وان اريد ان يجمع جميع
الاعراض الذاتية قبل ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ الموضوع في حده
او ما يقومه مما لا يخرج عن العلم الباحث عنه في حده او معروضهما
واعلم ان اخذ المقومات في الحد اخذ طبيعي واخذ الموضوع
فيه اضطراري قال **الفاضل الشارح** على تعريف العرض الذاتي
ياخذ الموضوع في حده وهذه عبارة المتقدمين اوردتها الشيخ

في الشفاء وتبعة مقلده المتأخرين ومن في الحكمة المشقية
بطلانها بان الموضوع بما هيته وجوده متميزه عن ماهيته
العرض وجوده فكيف يؤخذ في حده **وليس** الاعراض غير
متعلقة في ماهياتها بموضوعاتها بل تعلقها بها لعرضيتها وهي
لوازمها **ولاجل** ذلك عدل الشيخ عن تلك العبان في هذا الكتاب
الى ما ذكره **ثُمَّ جَعَلَ** الرسم الجامع بناء عليه هو ما يحمل على الشيء لما
هو هو او هو الذي يقتضيه الشيء لما هو هو **وقال** وذلك لان الماهية
تقتضي المقومات اقتضاء المعلول لعلته ويقتضي الاعراض الذاتية
اقتضاء العلة المعلول **واقول** ما ذكره الشيخ في الحكمة المشقية
في هذا الموضوع يرجع الى ان الاعراض التي يعرض عنها بما يقتضي
تخصصها بموضوعاتها فتعرفاتها بحسب سمائها انما شتمت بالضرورة
على اعتبار موضوعاتها **ولما** حقايقها في نفسها فانما يكون غير
مشملة من حيث الماهيات على الموضوعات وان كانت محتاجة
اليها من حيث الوجود **والحد** التام يكتسب من مقومات الماهية
دون مقومات الوجود **فما كانت** من تلك الماهيات بسايط
لا اجناس لها ولا فصول فلاحدود لها **وما لها** اجناس فصول
فحدودها التامة يشتمل عليها دون موضوعاتها والمشملة على
موضوعاتها من التعريفات انما هي رسومها لاحدودها **وكل ذلك**
فيما لا يقتضي تصور ذاتها التفاتا الى موضوعاتها **انما ما يقتضي**
التفاتا اليها فانما يكون مفهوماتها مركبة عن حقايقها وعن اعتبار
موضوعاتها **ويجب** ان يحد باعتبار الموضوعات وذلك لان

التعلق بالشيء في الوجود غير التعلق به في المفهوم ولا يطلب في
التحديد إلا المفهوم وهذا حاصل كلامه المتعلق بهذا البحث
ولولا مخافة التطويل لاوردناه بالفاظه **وظاهر** ان الاعراض
التي مثلها الشيخ في هذا الفصل من الاشارات مما لا يفهم من غير التقا
الى موضوعاتها **وذلك** لان المساواة اتفاق في نفس الكمية و
المناسبة اتفاق في كون الكمية مضافة الى غيرها والزوجية انقسام
بمتساويين في العدد بحسب ما عرّفه الشيخ نفسه في مواضع اخرى **فان**
جرت هذه التعريفات عن اعتبار الموضوعات بقيت المساواة
والمناسبة اتفاقا محضا وهو نوع من المضاف والزوجية انقسا
بمتساويين فقط وهو نوع من الانفعال ولا يكون شيء من ذلك
عرضا ذاتيا لكم والعدد ولا لغيرها وكذلك في باقيةا **ولست**
ادري كيف يصنع هذا الفاضل الذي لم يقلد المتقدمين فيها
ايخالف الجميع في جعلها اعراضا ذاتية ام يخالفهم في تعريفاتها
بما عرفوها به مخترعا من نفسه لها تعريفات اخرى **ما لم يشر**
المقلدين قلما لم يفهم من هذه الاعراض بسببته كانت او مركبة
سوى ما ذكره في تعريفاتها المتناولة للموضوعات كانت
تلك التعريفات حدودا او رسوما تامة او ناقصة بحسب
التشبيه او بحسب الماهية **فلسنا** نقدر على ان نتصورها غير
ملتفتين الى موضوعاتها ولا على ان نعرفها الا كذلك **ولاننا**
من تجويز ان يكون الحد الماخوذ فيه الموضوع الذي ذكره حدا
غير حقيقي بحسب الماهية وحدها على ما اشار اليه الشيخ وكثيرا

يطلق اسم الحد على سائر التعريفات بالمجاز والتوسع فهذا ما
عندي فيه **واما التسمي** الجامع الذي اورده الفاضل الشارح
فهو رسم للمجولات الاولى التي هي الجنس والفصل القربان و
الاعراض الذاتية الاولى فقط نقله الشارح الى ههنا ونخرج
منه المقومات البعيدة كاجناس الاجناس وفصولها وفصولها
وسائر الاعراض الذاتية المستعملة في البراهين **والشارح** معترف
بذلك فاذن ليس بجامع للذاتيات بالوجهين جميعا **قوله** والذي
يخالف هذه الذاتيات فما يلحق الشيء لاجل امر خارج عنه ام
منه لحق الحركة للابيض فانها انما يلحقه لانه جسم وهو معنى
اعومنه واخص منه لحق الحركة للموجود فانها انما يلحقه
لانه جسم وهو معنى اخص منه وكذلك لحق **الفصل** للجو
فانه انما يلحقه لانه انسان **لم يذكر** قسما من الاقسام المذكورة
وهو ما يلحق الشيء لاجل امر يساويه وهو من جملة الاعراض الذاتية
المذكورة بالشرط المذكور كالصاحك الذي يلحق الانسان للمتعجب
ومساوي الزوايا القايتمين الذي يلحق المثلث بوساطة **ولعل**
الشيخ لم يذكره لدخوله فيما مر وهو ايضا خارج عن الرسم
الجامع الذي ذكره الشارح **اشارة** الى المقول في جواب ما
هو كاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل عليهم لا
يميزون بين الذاتي وبين المقول في جواب ما هو **قوله**
لما سمعوا ان الجنس مقول في جواب ما هو حسبوا ان المقول في
جواب ما هو هو الجنس ولم يميزوا بين الجنس والفصل كما حكى عنهم

او عن مثاله في كتاب الجدال فاذا حصل عليهم اي تبهاوا على تحقيق
ما يؤدى اليه ظنهم الفاسد مما غفلوا عنه وذلك بان يذكروا
انهم عنوا بالذاتيات اجزاء الماهية فقط والجنس هو جزء الماهية
لزمهم ان لا يكون بين الذاتي والمقول في جواب ما هو فرق
عندهم **ولا جمل** ذلك قال الشيخ يكاد المنطقيون الظاهريون
لا يميزون ولم يقل انهم يقولون كذلك **ثم لما شبه** بعضهم
للفصول وراها وحدها غير صالحة لجواب ما هو ذهب الي
ان من الذاتيات ما يصلح لذلك ومنها ما لا يصلح لذلك و
جعل الصالح ما هو عام يعنى الجنس وهو المراد بقوله **فان شئهم**
بعضهم ان يميز كان الذي يؤول اليه قوله هو ان المقول
في جواب ما هو من جملة الذاتيات ما كان مع ذاتيته اعم
قوله ثم يتلبلون اذا حقق عليهم الحال في ذاتيات هي اعم
ليست اجناسا مثل اشياء يستوونها فصول الاجناس ويستعرفها
يقال تبليت الالسن اي اختلطت والمراد ان كلامهم مختلط
اذ انبهوا على ما ناقض رايهم وذلك بايراد فصول الاجناس
كالجناس للانسان فانها ذاتيات لكونها مقومة للاجناس
وعامة لكونها مساوية لها في الدلالة وغير صالحة لجواب
ما هو لكونها فصولا ثم لما فرغ الشيخ عن حكاية مذهبهم ونقضه
اشتغل بتحقيق ذلك **فقال** لكن الطالب بما هو انما يطلب
الماهية وقد عرفت الماهية وانها انما تحقق بجميع المقومات
يعنى بذلك ما سبق بيانه حين ذكر ان كل ماهية انما يتحقق

بان يكون اجزاؤها حاضرة معها قال **فجب** ان يكون الجواب
بالماهية ثم نبه على منشا غلطهم بقوله **و** فرق بين المقول في
جواب ما هو وبين الداخل في جواب ما هو والمقول في طريق
ما هو فان نفس الجواب غير الداخل في الجواب والواقع في
طريقه **وذلك** لان القوم لم يفرقوا بين نفس الجواب الذي هو
الماهية وبين الداخل فيه والواقع في طريقه الذي هو جزء الماهية
يعنى الذاتي **قال الفاضل** الشارح والفرق بين الداخل في
جواب ما هو والمقول في طريقه هو ان الجزء اذا كان مذكورا
بالمطابقة كان مقولا في طريق ما هو واذا صار مذكورا بالتضمن
كان داخلا في جوابه **اقول** ويمكن ان يحمل الاشتباه الاول
الواقع بين جواب ما هو وبين الذاتي اى ذاتي كان على عدم
الفرق بين نفس الجواب والداخل فيه **فيكون** الداخل في الجواب
هو الذاتي الذي هو جزء الماهية فقط على ما يقضى عرفهم
ويحمل الاشتباه الثاني الواقع بين الجواب وبين الذاتي الا
على عدم الفرق بين نفس الجواب والمقول في الطريق **فيكون**
المقول في طريق ما هو هو الذاتي الاعم **وحينئذ** يكون الداخل
في الجواب اعم من المقول في الطريق **وهما يوق يده** ان الشيخ عرف
الجنس المشهور المتناول للجنس والفصل في الجدال على ما يستعمله
الظاهريون بكونه مقولا في طريق ما هو **وذلك** عندهم انما
يكون هو الذاتي الاعم فان الذاتي المساوي انما يكون عندهم
حدا وايضا الشئ قد يعرف بالذاتي الاعم او لا ثم يقدر بالمساوي

حتى تحصل ماهيته فاذن الاعتراف قد وقع في الطريق وأما المسأله
فقد وقع عند الوصول الى المقصد الذي هو تحصيل الماهية
قوله واعلم ان سؤال السائل بما هو محسب ما توجه كل لغة
هو انه ما ذاته او ما مفهوم اسمه وانما هو اجتماع ما يعبر
وغيره وما يخصه حتى تحصل ذاته المطلوب في هذا السؤال
حقيقها **والأمر** الأعم لا هو هوية الشئ ولا مفهوم اسمه بالمطابق
ولهم ان يقولوا انما يستعمل هذا اللفظ على عرف ثان ولكن عليهم
ان يدلو على المفهوم المستحدث وبأثروه عن قد ما نهم دالين
على ما اصطحو عليه عند النقل كما هو عادتهم وانت عن قمت
ستعلم ان لهم عن العدول عن الظاهر في العرف غنى بيان
ذلك المباحث العلمية لا يتعلق بالالفاظ الا بالعرض كما مر واذنا
تعلقت بها فجب ان يحمل الالفاظ على مفهوماتها بحسب عرف
اللغة ما لم يطرأ عليها نقل اصطلاحى **ولما كان** البحث عن مفهوم
ما هو لا من حيث هو مقيد بلغة خاصة **رجع** الشيخ الى مفهومه
الاصلى **ويتبين** انه انما يورد سؤالا اما عن حقيقة الذات او
عن مفهوم الاسم بالمطابقة كما بين في باب المطالب ثم يتبين ان
المعنى الذي يجعله القوم بازا انه ليس هو احدها **لأن** حقيقة الذات
انما يتحصل باجتماع ما يعبر عنه الجنس القريب وما يخصه يعنى الفصل
والأمر الأعم الذي يذهبون اليه ليس هو ما به الشئ هو يعنى
حقيقته ولا هو ايضا مفهوم اسمه بالمطابقة فاذن ليس هذا
الاطلاق بحسب العرف اللغوي **فإن** ذهبوا الى اصطلاح طار

واذ عووه فهم ذلك ولكن عليهم ان يبينوا المفهوم الذي اضطحو
عليه والسبب الموجب للنقل من العرف اللغوي الى الاصطلاحى
وان ينسبوا ذلك الى القدماء فان طريقهم في هذه الضلالة
هى التزام مصطلحات القدماء مع ما يلزمها ويلزمهم عليها على
ما شحنا كتبهم به وليس يمكنهم ذلك مع انهم مستغنون عن
هذا التعسف على ما سبقته اشار الى اصناف المقول في جواب
ما هو اعلم ان اصناف الدال على ما هو من غير تعسف مفهوم ثلثه
يعنى بالعرف اللغوي المذكور **ووجه** الحصر ان يقال المسؤل عنه
بما هو اما ان يكون شيا واحدا او اشيا كثيرة **والأول** اما ان يكون
كلها او جزيا **والثاني** اما ان يكون تلك الاشيا مختلفة بالحقايق
او يكون متفقة الحقايق **وهذه** اربعة اصناف **والجواب**
عنها ثلثة اصناف لان الجواب عن صنفين منها واحد **وذلك**
لان المسؤل عنه ان كان شيا واحدا وكان كليا فجاب بالحدود
ولا يجاب بذلك اذا شاركه غيره في السؤال فهو جواب في حال
الخصوصية المطلقة وان كان اشيا كثيرة مختلفة الحقايق
فجاب بتمام الماهية المشتركة بينها **والجواب** بذلك اذا
اختص السؤال بواحد منها فهو جواب في حال التثنية المطلقة
وان كان شيا واحدا جزيا او اشيا كثيرة متفقة الحقيقة كان
الجواب في الحالتين هو نفس ماهية ذلك الشئ او تلك الاشيا
فهو جواب في حالتي الشركة والخصوصية معا **وقد ظهر** من
ذلك ان اصناف الجواب الذي هو الدال على ما هو ثلثة

لا يزيد ولا ينقص **والشأخ** جعل المطلوب في الصنف الذي
يدل بالخصوصية المحضة ماهية شخص واحد وتمثل بريد اذا
قبل انه ما هو وهو سهو منه فانه من الصنف الثالث كما ذكر في
الكاب **قوله** احدها بالخصوصية المطلقة مثل دلالة **الحذ**
على ماهية الاسم كدلالة الحيوان الناطق على الانسان **الحذ**
قد يكون بحسب الاسم وبجانب به عما هو طالب تفسير الاسم
وقد يكون بحسب الحقيقة وبجانب به عما هو طالب الحقيقة
ونما لجانب بحد واحد في الموضعين باعتبارين **ولعله** لم
يقبل مثل دلالة **الحذ** على ماهية المحدود لتلايخصص باحدهما
بل قال على ماهية الاسم ليتنا ولهما **قوله** والثاني بالشركة
المطلقة مثل ما يجب ان يقال حين يسأل عن جماعة مختلفة
فيها مثلاً فرس وثور وانسان ماهي وهناك لا يجب ولا يحسن
الا الحيوان **اما انه** لا يجب اي لا ينبغي فلانه تمام الماهية **شركة**
واما انه لا يحسن فلانه لو اورد حد الحيوان بدله لكان المورد
مشتملاً على ما يجب لكنه لم يحسن فانه لا حاجة الى ذلك التفصيل
قوله **واما الاعتم** من الحيوان كالجسم فليس لها ماهية مشتركة
بل **جزء الماهية المشتركة** **واما الفرس** والانسان ونحوهما **فاحتر**
دلالة مما يشتمل على تلك الماهية **هذا** شروع في بيان ذلك
بان المورد ان كان غير الحيوان فاما ان يكون اعمر واخص منه
او مساوياً له **وابطل** للجميع وذلك ظاهراً في قوله في ابطال
المساوي **قوله** فاما مثل الحساس والمتحرك بالارادة طبعاً و

ان انزلنا انهما مقومان مساوياً لتلك الجملة معاً بالشركة
فليس ايدلان على الماهية **انما** قال ذلك لانهما عند الجمهور
فصلان مساوياً بقومان الحيوان **والتحقيق** يقتضي ان الفصل
الذي يتحصل به الجنس لا يكون فوق واحد لان الواحد ان لم يتحصل
به الجنس لا يكون فضلاً وان تحصل به كان ماعداً فضلاً ولا
يكون فضلاً **الهم** الا ان يكون الفصول مأخوذة عن علل مختلفة
وحينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعها وكل واحد منها هو جزؤه و
نما يكون الفصل الحقيقي شيئاً لا يدل على ذاته الا بعرض ذاتي
له فيشتق له الاسم من ذلك العرض كالناطق المشتق من النطق
الذال على فصل الانسان فان وجد له عرضان يشته به يقدم احدهما
على الآخر فقد سبق له على كل واحد منهما اسم **وحينئذ** ربما يظن
ان المفهوم من الاسمين فصلان متغايران لتغاير معنييهما **والحساسة**
والمتحرك في هذا الموضع من هذا القبيل **فان** **مبدأ** الفصل الحقيقة
هو النفس الحيوانية التي هي معروضه الحس والحركة فاشتق له
اللقب منهما **ولما لم يكن** هذا التحقيق منطقياً اعرض الشيخ عنه
وعرض بان ذلك مخالف للتحقيق بقوله وان انزلنا انهما مقومان
اي ان فرضنا **قوله** وذلك لان المفهوم من الحساس والمتحرك
بالارادة وامثال ذلك بحسب المطابقة هو انه شيء له قوة متحركة
وحركة وكذلك مفهوم الابيض هو انه شيء ذو بياض فاما
ما ذلك الشيء غير داخل في مفهوم هذه الالفاظ الا على طريق
الالتزام حين يعلم من خارج انه لا يمكن ان يكون شيء من هذه

الأجسام **يُرِيدُ** ان الفصول والعرضيات كلها لا يدل على أصل
الماهية الذي يدل عليه الجنس الا بالالتزام وذلك لان الفصول
يُحْصَلُ الماهية والعرضيات يلحقها بعد تحصيلها **فاما الشيء**
الذي يتحصل بها او يكون موضوعا لها فهو خارج عن مفهوماتها
اذا لو كانت شتمل عليه لكان ما به الاشتراك داخل في ما به
الامتياز والاشياء الداخلة في الخارجة هذا خلف **قوله** **واذا**
قلنا لفظه كذا يدل على كذا فاما يعنى به طريق المطابقة او التضمن
دون الالتزام **يُرِيدُ** بهذه الدلالة الدلالة على الماهية او على مفهوم
الاسم لا الدلالة المطلقة كما فهمها الشارح **واذ** به ذلك
الى ان جعل دلالة الالتزام **مجهو**ق في جميع المواضع **والعلة**
في اختصاص المطابقة والتضمن بهذه الدلالة ان لفظة ما انما
يقصد بالقصد الاول ما يطابق المسؤول عنه دون ما عداه **ثم يتعلق**
باجزائه بالقصد الثاني لكون المسؤول عنه متعلق الهوية بها فيبقى
اللوازم غير مقصودة مطلقا **قوله** **وكيف والمدلول عليه بطريق**
الالتزام غير محدود اى اللفظ الذي يقصد به اشياء محدودة اذا
دل على الماهية او على مفهوم الاسم وساول ما دخل فيهما فقد
وقع على اشياء محدودة **واما** اللوازم الخارجية فلكونها غير محدودة
لا يجوز ان يكون مقصودة له **قوله** **وايضا لو كان المدلول عليه**
بطريق الالتزام معتبرا لكان ما ليس بمقوم صالحا للدلالة على ما
هو مثل الضحك مثلا فانه من طريق الالتزام يدل على الحيوان **الثاني**
لكن قد اتفق الجميع على ان مثل هذا لا يصلح في جواب ما هو

فقد بان ان الذي يصلح فيما نحن فيه ان يكون جوابا عما هو هو
ان يقول لتلك الجماعة انها حيوانات **وهذا** تصريح بتخصيص
الدلالة المذكورة بهذا الموضع **لان** ما ليس بمقوم كالحواض فقد
يكون صالحا للدلالة بالانفاق في سائر المواضع والا لكانت الزيادة
ايضا مبهوكة على الاطلاق **وكذلك** الحدود الناقصة التي تخلو
عن الاجناس **وايضا** الشيخ قد صرح بذلك في الشفاء في الفصل
الذي قسم فيه الكل الى اقسامه الخمسة **فقال** بعد ان
قسم الدال على الماهية الى الجنس والنوع ما هذه عبارته و
الحساس لا يدل على ما يدل عليه الحيوان الا بالالتزام فليس
جنسا ان المراد بالدلالة ما يدل بالمطابقة والتضمن **وهذا**
ايضا نص صريح على تخصيص بهذا الموضع **قوله** **ونجد اسم**
الحيوان موضوعا بازا جملة ما يشترك فيه هي من المقومات
المشتركة بينها التي حصها وما في حكمها وضعا شاملا **انما**
يخلو عما يخص كل واحد منها **يُرِيدُ** انه اذا بطلت الاقسام
باسرها تعين الحيوان للجواب فانه هو الذي يشتمل على
جميع الذاتيات المشتركة التي تخص هذه المختلفات المسؤول عنها
ويخلو عن فصل كل واحد منها **قوله** **واما الثالث** فهو
ما يكون بشركة وخصوصية معاملة ما انه اذا سئل عن جماعة
هم زيد وعمر وخالد ما هم كان الذي يصلح ان يجاب به على
الشرط المذكور انهم ناس اى من غير تعين العرف اللغوي **قوله**
واذا سئل عن زيد وحده ما هو لسئ قول من هو كان الذي

يصلح ان يجاب به على الشرط المذكور انه **إنسان** اشارة الى الفرق
بين ما ومن **فإن الأول** قد مر بيانه **والثاني** انما يطلب به
العوارض المشخصة **ويكون** جوابه زيدا وما تجرى مجراه **قوله**
لان الذي يفضل في زيد على الانسانية اعراض ولو ازم لاسبا
في مادته التي منها خلق وفي رجم أمه وغير ذلك **عرضت له**
يريد ان يفرق بين الاشياء التي يدخل على معنى كالحوان ويجعله
اشياء مختلفة الحقايق كالانسان والفرس **وبين** الاشياء التي
يَدْخُلُ على معنى آخر كالانسان ويجعله اشياء متفقة الحقايق كزيد
وعمر **ولنورد** لبيان ذلك مقدمة **هي ان نقول** ان من الكليات
ما قد نتصور معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده و
كون كل ما يقارنه زيدا عليه ولا يكون معناه الأول مقولا على
ذلك المجموع بل جزاء منه **ومنها** ما نتصور معناه لا بشرط ان يكون
ذلك المعنى وحده بل مع تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه
ويكون معناه الأول مقولا على المجموع حال المقارنة **وهذا** لا
قد يكون غير متحصل بنفسه بل يكون مبهما محتملا لان يقال على اشياء
مختلفة الحقايق وانما يتحصل بما ينضاف اليه فيتخصص به ويصير
هو بعينه احد تلك الاشياء **وقد يكون** متحصلا بنفسه او بما انضاف
الى المعنى المذكور ولا يكون مبهما ولا محتملا لان يقال على اشياء مختلفة
الحقايق بل يقال حين يقال على اشياء لا يختلف إلا بالعدد فقط
وهذان مشتركان في ان المعنى الأول يقال على الحاصل بعد
لحق الغيبة إلا ان اللاحق معط لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى

ويستحق فصلا ولاحق به بعد التقيوم في الصورة الأخيرة ويسمى غرضا
فالكل يستحق الاعتبار الأول مادة وبالاختبار الثاني جنسا وبالاختبار
الثالث مثاله الحيوان اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شيء و
ان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان و
الناطق ولا يقال له انه حيوان كان مادة واذا اخذ لا بشرط
ان يكون معه شيء بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا
وان تخصص بالناطق تحصل انسانا ويقال له انه حيوان كان
جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق متحصلا ومتحصلا
به كان نوعا **والحيوان** الأول جزء الانسان ويقدمه تقدم الجز
في الوجودين **والحيوان** الثاني ليس بجزءه لان الجز لا يحمل على الكل
بل هو جزء من حده ولا يوجد من حيث هو كذلك الا في
العقل **ويتقدم** في العقل بالطبع لكنه في الخارج يتأخر عنه لان
الانسان ما لم يوجد لم يعقل له شيء يعنه وغيره شيء يخصه و
يحصله وبعينه هو هو بعينه **والحيوان** الثالث هو الانسان نفسه
لانه ما خذ مع الناطق والاشياء التي ينضاف اليه بعد تحصيله
لا يفيد اختلافه في الماهية بل ربما يجعله مختلفا بالعدد
كالانسان الابيض والانسان الاسود وهكذا الانسان وذلك
الانسان **فظهر** الفرق بين الاشياء التي يدخل على معنى يجعله
اشياء مختلفة الحقايق وبين الاشياء التي يدخل عليه ويجعله
اشياء متفقة الحقايق **واذا** تقرر ذلك **فقول** لما كان الانسان

نوعا كما قلنا كان متحصلا الوجود فكان كل ما يضاف اليه و
يقترن به مما يجعله مختلفا بالعدد فهو غير مقوم اياه بل عارض
له بخلاف الحيوان **ولذلك** كانت ماهية الاشخاص هي شئ واحد
وهو المراد من قوله لان الذي يفضل في زيد على الانسانية اعراض
ولو ازم لاسباب في مادته التي منها خلق **قوله** لا يتعذر علينا
ان نقدر عرض اضدادها في اول تكونه ويكون هو بعينه
اشارة الى ان العوارض واللوازم لما فارنته بعد تحضله فلا تبدل
حقيقته بتبدل تلك العوارض مثلا زيد الابيض لو فرضناه اسود
لم يتبدل انسانيته **قوله** وليس كذلك نسبة الانسانية اليه
ولان نسبة الحيوانية الى الانسانية والفرسية وذلك لان الحيوان
الذي كان يتكون انسانا فاما ان يتم تكونه مما يكون منه فيكون
انسانا واما ان لا يتم تكونه فلا يكون لذلك الحيوان ولا ذلك
الانسان **يريد** ان الماهية لا يمكن ان يكون كذلك لانها ان تبدلت
ارتفع الشئ الذي هي ماهيته **قوله** وليس يحتمل التقدير المذكور من
انه لو لم يلحقه لواحق جعلته انسانا يعني الناطقية **قوله** بل لحقه
اضدادها ومغايراتها يعني اللانا طقيه والضا هلية **قوله** لكان
يتكون حيوانا غير انسان يعني فرسا مثلا **قوله** وهو ذلك الواحد بعينه
يعني يكون بعد كونه فرسا هو ذلك الواحد الذي امكن قبل ذلك
ان يكون انسانا **ومراد** من ذلك الاشارة الى ان ما يحصل الماهية
اعني الفصل لا يحتمل التبدل ايضا مع بقاء الماهية **قوله** بل انما

نجعله حيوانا ما يتقدمه فجعله انسانا اشارة الى تقدم وجود
الانسان باعتبار الخارج على الحيوان الذي هو الجنس وان
كان وجود الجنس في العقل متقدما على تصور **قوله** فان كان
على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم وليس ذلك على المنطق
اي ان كانت هذه الطبائع المذكورة التي فرضناها عوارض فصولا
في نفس الامر وكانت التي فرضناها فصولا عوارض فهو على غير
الحكم المذكور ولكن ليس على المنطقي ان ينظر في المواد بل عليه
ان يبين ان الاشياء التي تختلف بالحقايق والتي لا تختلف في
اشياء كانت اذا سئل عنها بما هو كيف يجاب عن كل واحد منها
النتيجة الثانية في الالفاظ الخمسة المفردة والحد والاسم
اشارة الى المقول في جواب ما هو الذي هو الجنس والمقول في
جواب ما هو الذي هو النوع كل محمول كلي يقال على ما تحته في
جواب ما هو فاما ان يكون حقايق ما تحته مختلفة ليس بالحد
فقط واما ان يكون بالعدد فقط مختلفة فاما ما يقوم به من
الذاتيات فغير مختلف اصلا والا لاسم جنسا لما تحته **والثاني**
يسمى نوعا ومن عادتهم ايضا ان يستواكل واحد من مختلفا
الحقايق تحت القسم الاول نوعا له بالقياس اليه وهو ظاهر
قوله على ان اسم النوع عند التحقيق انما يدل في الموضعين
على معنيين مختلفين النوع المضاف الى الجنس يستلزم اعتبار
احدهما نسبة الى ما فوقه الذي هو الجنس **والثاني** نسبة
الى ما تحته اشخاصا كانت او انواعا اخر التي لولاها لم يكن النوع

كلية والنوع الحقيقي يستلزم اعتبارا واحدا وهو نسبتة الى الاشياء
التي تحتها **فالأول** قد يتناول الانواع العالية والمتوسطة و
السافلة التي يخص باسم نوع الانواع بناول الجنس لانواعه **والثاني**
قد يشارك نوع الانواع وحده في موضوعاته وبيانها باحدا اعتبارا
اعنى النسبة الى ما فوقه **وقد يباينه** في الموضوع ايضا اذا لم يكن
تحت جنس كالوحدة والنقطة **والآن** فالنوعان يختلفان
في المعنى بثلاثة اشياء **أحدها** اختصاص احدهما بالنسبة الى
ما فوقه ولاجل ذلك يجب تركيبه من جنس وفصل **واما الآخر**
فلا يجب فيه ذلك وان كان جائزا للاشتراك المذكور في الموضوع
وثانيها جوار مباينة الاضافي للحقيقي في الموضوعات حين
يكون نوعا عاليا او متوسطا من حيث وقوعه على مختلفات
الحقيقة **وثالثها** جوار مباينة الحقيقي للاضافي في الموضوعات
حين لا يكون تحت جنس **قوله** وما يسهو فيه المنطقيون
ظنهم ان اسم النوع في الموضوعين له دلالة واحدة او
مختلفة بالعموم والخصوص وفي بعض النسخ ومختلفة بالعموم
والخصوص وهو لا ظهر **فان الأول** يوهم ان يكون لهم
سهمان **الأول** ظنهم ان اسم النوع في الموضوعين له دلالة
واحدة **والثاني** ظنهم ان له دلالة مختلفة بالعموم والخصوص
ويلزم على الاول ان يكون كل ما يقع بحسب جنس فانه لا يختلف
الا بالعدد حتى لا يكون جنس تحت جنس ابيه وذلك مما لم يذهب
اليه احد **وقد اذ الشئ** ليس الا انهم ظنوا ان النوع الحقيقي هو

نوع الانواع لا غير **فجعلوا** للمعنيين دلالة واحدة مختلفة بالعموم
والخصوص كونها مطلقة في احد الموضوعين ومقيدة بملاصقة
الاشخاص في الموضوع الآخر **اشارة الى ترتيب الجنس والنوع قوله**
ثم ان الاجناس قد يترتب متصاعدة والانواع قد يترتب متنازلة
اي ربما يترتب لان ترتيبه ليس بواجب في جميع المواد **قوله** **ويجب ان**
ينتهي وذلك لانها لو لم ينته في التصاعد للزم تركيب المعنى الواحد
من مقومات لا يتناهي فيتوقف تصوُّره على اخطار جميعها بالبال
قال الفاضل الشارح وايضا لو جب ترتيب العلل والمعلولات
لا الى نهاية **وذلك** لكون كل فصل علة لنقوم حصته من الجنس و
هو محال على ما سنرى في الالهيات ولو لم ينته في التنازل لما تحصلت
الاشخاص والانواع الحقيقية **اعنى** اعيان الموجودات التي يلزم
من ارتفاعها ارتفاع الاجناس وما يليها **قوله** **واما الى ما**
ينتهي في التصاعد او في التنازل من المعاني الواقع عليها الجنسية
والنوعية **واما المتوسط** بين الطرفين فمما ليس بيانه على
المنطقي وان تكلفه تكلفا فضولا بل **انما** يجب عليه ان يعلم
ان ههنا جنسا عاليا واجناسا عالية هي اجناس الاجناس و
انواعا سافلة هي انواع الانواع **اشياء** متوسطة هي اجناس
لما دونها وانواع لما فوقها وان لكل واحد منها في مرتبة
خواص **يريد** ان معرفة مواد الاجناس والانواع باعيانها ليست
من هذا العلم لانها المعقولات الاولى وهذا العلم يبحث عن المعقولات
الثانية والمنطقي من حيث هو منطقي لا ينظر فيها **واما الشئ** في ان

لكل واحد من العالية الى السافلة في مرتبة خواص وانما يلزمه لان
العلوم البرهانية انما بحث عن تلك الخواص وهي الاعراض الذاتية
المذكورة **قوله** وانما ان تعاطى النظر في كمية اجناس الاجناس
وما هيتهادون المتوسطة والسافلة كان ذلك مهم وهذا غير
مهم فخرج عن الواجب وكثيرا ما الهام الازدهان زيفاعن الجادة
يعترض على ساير المنطقيين **فان مقدّمهم** الذي هو المعلم الاول
افتح تعليمه بذكر المقولات العشر التي هي اجناس الاجناس **واشار الى**
معانيها وخواصها على الوجه المشهور الذي يليق بالمتدّين في كتابه
المستقى بقا طيغورياس **وجعلها** شبيهه مصادرة لهذا العلم لاجرا
منه **وتبعه** الجمهور في ذلك بل زادوا في بيانها عليه **ولاشك** في
ان النظر في ذلك ليس من المباحث المنطقية الا ان الحكم بان النظر
فيها يجري مجرى النظر في الاجناس المتوسطة والسافلة في كونه مهما
او غير مهم في هذا العلم خرج عن الانصاف **فان المنطقي** انما يحتاج في
استعمال قوانينه لا قناص الحدود واكتساب المقدمات الى ذلك **لانه**
ما لم يعرف ان محدوده وكل واحد من حدي مطلوبه تحت اي جنس
من الاجناس العالية يقع بحسب ماهيته ما لم يمكن له ان يحصل الفصول
المرتبة ولا ساير المحمولات التي تتركب منها التعريفات **وليستفاد**
منها التصديقات بحسب الاغلب كما بين في مواضعها **واما المتوسطة**
والسافلة التي لا ينحصر في عدد فانما استغنى عن ايرادها لاشتمالها
المعدودة عليها **وما يشبه** ذلك ان الطبيب من حيث هو طبيب
ان لا ينظر الا في حال بدن الانسان من حيث يصح ويمرض ليحفظ

وينزل المرض **فان نظر** من حيث هو طبيب في ماهيات اشياء بما
يستعملها اهي معدنية او نباتية او حيوانية ومعادنها اين هي و
اوقات تحصيلها متى هي وشرائط حفظها ما هي وكم هي دون ما لم
يسمع به او لم يقع اليه مما يمكن ان يكون معرفته انفع في علمه كان ذلك
مهم وغيره ليس مهم فخرج عن الواجب **الا انه** لما تصور مكان
الاحتياج اليها في استعمال قوانينه الحافظة للصحة والمزيلة للمرض
اضاف النظر فيها بحسب الامكان الى علمه بل جعله جزا من علمه
وهذا دأب اصحاب ساير الصناعات العلمية فانهم يضيفون
الى صناعاتهم ما يحتاجون اليه في تمييز تلك الصناعات وان كان
خارجا عنها ليتتم ذلك الوصول الى غاياتها **اشارة الى الفصل**
واما الثاني الذي ليس يصلح ان يقال عليه الكثرة التي كليته بالقياس
اليها **قولا** في جواب ما هو فلا شك في انه يصلح للتمييز الثاني لها
عما يشاركها في الوجود او في جنس ما كل ذاتي اما ان يكون مقولا
في جواب ما هو بالقياس الى ما هو ذاتي له او لا يكون والثاني اما
ان يكون داخلا فيما يقال في جواب ما هو او يكون خارجا عنه و
لما كان المقول في جواب ما هو على الكثرة اما تمام ماهيتها مطلقا
او تمام ماهيتها المشتركة بينها **فالذاتي** الخارج عما يقتضي في جواب
ما هو لا يوجد الا في القسم الاخير ويكون هو ما يختص ببعض تلك
الكثرة بالضرورة **وما يختص** ببعض مقوماله فهو ما يفيد الامتياز
عما يشاركه فهو صالح للتمييز الثاني لذلك البعض **والداخل** في جواب
ما هو ان كان مقولا في جواب ما هو على كثره اخرى قبل الاولى فكمه

حكم المقول في جواب ما هو وإن لم يكن مقولا فحكمه حكم الخارج المذكور
فإن كل ذاتي لا يصلح لجواب ما هو فهو صالح للتمييز الذاتي وهو
الفصل **والفصل** قد يكون خاصا بالجنس كالحساس للنامي
مثلا فانه لا يوجد لغيره **وقد لا يكون** كالناطق للحيوان عنده من
يجعله مقولا على غير الحيوانات ك بعض الملائكة **وعلى التقديرين** فإن
الجنس انما يحصل ويتقوم به نوعا فذلك النوع انما يمتاز بذلك الفصل
أما على التقدير الاول فعن كل ما عداه مما في الوجود **وأما على التقدير**
الثاني فعن كل ما يشاركه في الجنس فقط **فإن** الانسان لا يمتاز بالناطق
عن جميع ما في الوجود **اذ لا يمتاز به** عن الملائكة بل عما يشاركه في الحيوان
فقط **وهو المراد** بقوله عما يشاركه في الوجود او في جنس ما **وقد ذهب**
الفاضل الشارح وغيره ممن سبقه الى ان الذاتي الذي لا يصلح لجواب
ما هو لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات فهو اما مساو له او اخص منه
والمساوي له هو ما يصلح لتمييزه عما يشاركه في الوجود **والاخصر**
منه هو ما يصلح لتمييزه ما يخص به عما يشاركه في الجنس الذي يعمهما
ولزعمهم على ذلك تجوز تركيب اعم الذاتيات الذي هو الجنس **لعم**
من امرين متساويين له وليس ولا واحد منهما بجنس بل **يكونان**
فصلين وذلك غير مطابق للوجود ولا لاصولهم التي بنوا عليها
وفيما ذهبنا اليه غني عن امثال هذه التخللات **قوله** ولذلك
يصلح ان يكون مقولا في جواب اي شيء هو فإن اي شيء هو انما
يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى الشئية فما
دونها وهذا هو المسمى بالفصل **نته** على ان الفصل هو المقول في

جواب اي شيء هو ثم بين ان هذا الاطلاق موافق لعرف اللغة كما بين
في جواب ما هو بقوله فان اي شيء انما يطلب به التمييز المطلق **يعني**
ان السؤال يأتي قد يطلب به التمييز العام عن جميع الاشياء وذلك
اذا اضيف الى شيء او ما يجري مجراه فيقال اي شيء هو **وقد** يطلب
به التمييز الخاص عن بعضها مما هو دون الشئ المطلق وذلك اذا
اضيف الى شيء اخص منه كما يقال اي حيوان هو **وغرض الشيخ**
في التلفظ بالوجود والشئ ههنا تعميم الاشياء التي يطلب التمييز
عنها من غير ملاحظة كون الوجود والشئية عارضين للماهية
على ما فهم الفاضل الشارح فانه لا فائدة لذلك ههنا **قوله**
وقد يكون فصلا للنوع الاخير كالناطق مثلا للانسان **وقد يكون**
لنوع المتوسط فيكون فصلا للجنس النوع الاخير مثل الحساس فانه
فصل للحيوان وفصل بجنس للانسان وليس جنسا للانسان و
ان كان ذاتيا اعم منه **لما فرغ** عن بيان ماهية الفصل رجع
الى الاشارة التفصيلية الى ان فصليه كل واحد من الذاتيات التي
لا يصلح لجواب ما هو بالقياس الى اي شيء يكون **وعند** وصوله الى
فصل الجنس اشار الى ما ذكره فجملا من مناقضة القائلين فيما مر
بان المقول في جواب ما هو هو الذاتي الاعم **وأحال** بيانه الى هذا
الموضع **بقوله** **فعلم من هذا** انه ليس كل ذاتي اعم جنسا
ولا مقولا في جواب ما هو **قوله** وكل فصل فانه بالقياس
الى النوع الذي هو فصله مقوم وبالقياس الى جنس ذلك
النوع **مقسم** يريد ان الفصل الذي يتحصل به الجنس نوعا ما

انما يكون له اعتباران احدهما بقياسه الى الجنس المتحصل به **والثاني**
بقياسه الى النوع المتحصل منه **والاول** هو التقسيم فان الناطق هو
يُقسَّم الحيوان الى الانسان وغيره **والثاني** هو التقويم فانه يقوم
الانسان لكونه ذاتياله **واما قولهم** الفصل مقوم لحصته من
الجنس فذلك التقويم غير ما نحن فيه فانه بمعنى كونه سببا لوجود
الحصة لا بمعنى كونه جزاء منه **والثاني** بعد التقويم لانه عارض
بحسب اعتبار الشئ الى غيره فيكون متأخرا عن اعتبار في نفسه
ومقوم النوع العالي مقوم للسافل **لانه** يقوم مقومه ولا ينعكس
لاحتمال ان يكون مقوم السافل هو ما يضاف الى العالي **ومقسَّم الجنس**
السافل مقسَّم العالي **لان** العالي مقول على جميع السافل ولا ينعكس
لاحتمال ان يكون احدا قسم العالي هو السافل نفسه **استبان**
الى الخاصة والعرض العام اما الخاصة والعرض العام فمن
المجولات العرضية والخاصة منها ما كان من التوازم والعوارض
غير المقومة لكل ما واحد من حيث انه ليس لغيره سوا كان ذلك
نوعا خيرا او غير خير وسواء عَمَّ الجميع او لم يعم كما فرغ من
المجولات الذاتية ذكر المجولات العرضية وهي ينقسم الى ما
لا يعرض لغير موضوعاتها الى ما يعرض **والاول** خاصة **والثاني**
عرض عام **وتشترط** فيهما ان يكون الموضوع كلياً والخاصة قد
يكون للجنس العالي كما موجود لا في موضوع الجوهر والمتوسط كالمتوسط
للجسم **والنوع** الاخير كالكتاب للانسان وقد يكون لازمة
كذي الزوايا الثلث للمثلث ومفارقة كالماشي للحيوان وقد يكون

عامّة لاشخاص موضوعها كالصاحك بالطبع للانسان **وتجانبه**
بالبعض كالكتاب له وقد يكون مفردة كالكتاب له **ومركبة**
كمنتصب القامة بادي البشرة وقد يكون بالقياس الى شئ لا
يوجد فيه **وان لم يكن** خاصة بالموضوع على الاطلاق كذي الرجلين
للانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر **ولا بالقياس** الى شئ
بل بالاطلاق كما في **وكل خاصة** نوع خاصة لجنسه وان علا ولا
ينعكس **ونما يكون** عرضاً عاماً لما تحته وربما لا يكون **قوله** **واما**
العرض العام منها فهو ما كان موجوداً في كلي وغيره **عَمَّ الجزئيات**
كلها **اولم يعم** والعرض العام قد يكون ايضا للجنس العالي كالحل
للجوهر وللنوع الاخير كالابيض للانسان وقد يكون عاماً للجزئيات
للاثنين ومفارقة كالتايم للانسان وقد يكون عاماً للجزئيات
كالمتحرك للحيوان وغير عام كالابيض له **قوله** **وافضل** الخواص ما
عَمَّ النوع واختص به وكان لازماً لا يفارق وانفعها في تعريف
الشئ ما كان بين الوجود له **مثال** الخاصة الضحك للانسان
وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث **الخاصة** قد يعتبر من حيث
كونها خاصة فقط وقد يعتبر من حيث وقوعها في التعريفات
ويوجد الخواص متفاوتة في الجودة والزيادة بكل واحد من
الاعتبارين **وافضلها** بالاعتبار الاول ما يكون شاملة لاشخاص
الموضوع خاصة به لا بالقياس الى غيره بل على الاطلاق لازمة لها
غير مفارقة **وبالاعتبار** الثاني ما يكون مع ذلك منه الوجود
له فان التعريف بالحق غير منح **قوله** **مثال** العرض العام الابيض

للبيضا في طائر يقال له باليونانية ققنس هو متولد غير
متوالد وقد يذكر له قصة ويتمثل في البياض به كما في السواد بالغم
قوله وربما قالوا العرض مطلقا محذوفاعنه العام ومختلفو
المنطقيين يذهبون الى ان هذا العرض هو العرض الذي يقال
مع الجوهر وليس هذا من ذلك شئ بل معنى هذا العرض هو العرض
المشهور عند الظاهرين اطلاق العرض على ما يوجد فقط للموضوع
واطلاق الخاصة على ما يكون مع ذلك مساويا له كما ذكر في
المجدل والعرض الذي هو قسيم الجوهر هو ما يوجد في الموضوع
فلعل الالتباس من ما يوجد للموضوع ومن ما يوجد فيه بعد
الغفلة عن اختلاف معنى الموضوع فيهما حملهم على الذهاب الي
انهما واحد وايضا فان العرض الذي هو قسيم الجوهر قد يمكن
ان يحمل على موضوعه حملا غير ذاتي فظنوه عرضا عاما لذلك و
غفلوا عن كونه محمولا بالاشتقاق وجوب كون العرض العام
محمولا بالمواطاة قوله وقد يكون الشئ بالقياس الى كل خاصة
وبالقياس الى ما هو اخض منه عرضا عاما فان المشي والاكل من
خواص الحيوان ومن الاعراض العامة بالقياس الى الانسان
كل واحد من الخمسة انما يكون واحدا منها بالقياس الى شئ
فان الجنس جنس لشئ والنوع نوع لشئ ولا يمتنع ان يكون ما هو
جنس لشئ نوعا لغيره وكذلك البواقي وقد يتمثل في هذا الموضوع
بالمملون فيقال انه جنس للأسود وفضل للكثيف ونوع للمتكيف
بوجه ولهذا المملون بوجه آخر وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان

وليس هذا المثال صحيحا في بعض الصور ولكن لا يناقش في الامثلة
ثبته فهذه الالفاظ الخمسة وهو الجنس والنوع والفصل
والخاصة والعرض العام يشترك كلها في انها يحمل على الجزئيات
الواقعة تحتها بالاسم والحد أقول هذا اول فضل حجة
بالنبيه وقال الفاضل الشارح الاستقراء يدل على ان الشيخ
عبر في هذا الكتاب بالاشارات عن فصول يشتمل على احكام ثبت
بتجسس كسب وبالنبهات عن فصول يكفي في ثبوت احكامها
النظر في حدودها او فيما سبق من القول فيما يناسبها وهذا
الفصل من النوع الثاني ومن عادة المنطقيين في هذا الموضع
ان يبينوا المشاركات العامة والاساس والثلاثه والرباعية
والمباسات بين هذه الخمسة فاقصر الشيخ على بيان مشاركة
عامة هي ان كل واحدة من الخمسة قد يحمل على جزئياتها بالاسم
والحد كالجسم على الحيوان وكالجوهر الذي يقبل الابعاد اعني
حد الجسم عليه ايضا وههنا بحث مهم وهو ان النوع
الذي هو احد الخمسة باق المعنيين هو فقوله انه
بالمعنى الحقيقي وذلك لان الكليات المنحصرة في هذه الاقسام
الخمسة هي المحمولات والنوع الاضافي من حيث هو اضافي
موضوع لا يعتبر كونه محمولا على شئ انما يعتبر كونه محمولا من
حيث هو كلي وهو اعتبار آخر والشيخ قد نبه عليه بقوله يشترك
كلها في انها تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها فان النوع الاضافي
لا يقاس الى ما تحته من حيث هو نوع اضافي بل يقاس الى ما

فوقه وايضا القسمة الخمسة يخرج الحقيقي وحده الى الفعل والتي
يخرج الاضافي انما يكون بالقوة مسدسة لانها لا يخرج الاضافي
وحده من غير اعتبار الحقيقي وذلك لانا نقول اذا اردنا الحقيقة
مثلا الكليات المحمولة اما ذاتية او عرضية لموضوعاتها والذاتية
اما مقولة في جواب ما هو على مختلفات الحقايق وهي الجنس او
على متفقاتها وهي النوع **واما ليست** بمقولة وهي الفصل والعرضية
اما مختصة بموضوعاتها وهي الخاصة او غير مختصة وهي العرض
فهذه القسمة وما يجري مجراها يخرج الحقيقي وحده خمسة
واما اذا اردنا الاضافي فنقول مثلا الكليات ينقسم الى ممكنة
الوقوع في جواب ما هو والى ما لا يمكن وقوعها فيه **وممكنة** النوع
اذا رتب في العموم والخصوص فالعام جنس للخاص والخاص نوع له و
ما لا يمكن ان يقع في جواب ما هو ينقسم الى ذاتي وهو الفصل
والى عرضي هو اما الخاصة او العرض العام **وهذه** القسمة بالقوة
مشملة على قسم آخر وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو ولا يرتب
اولا يعتبر برتبة تحت عام وهو النوع الحقيقي فيكون بالقوة مسدسة
ولا يفيض عن ذلك في كل قسمة يجري مجراها في اخراج الاضافي
اشارة الى رسوم الخمسة فالجنس يرسم بانه كلي يحمل على اشياء
مختلفة الحقايق في جواب ما هو **والفصل** يرسم بانه كلي يحمل
على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره **والنوع** يرسم باحد
المعنيين انه كلي يحمل على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ما هو
ويرسم بالمعنى الثاني انه كلي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا

اوليا والخاصة يرسم بانها كلية يقال على ماتحت حقيقة واحدة
فقط **قولا** غير ذاتي والعرض العام يرسم بانه كلي يقال على ماتحت
حقيقته واحدة وعلى غيرها **قولا** غير ذاتي الكلي هو الجنس الخمسة
ولذلك وضعه في اوائل رسومها **والكلي** يقع بالاشتراك على
طبائع الموجودات وحدها وهو الطبيعي وعلى العموم الذي اذا
تحققها اشتركت الجزئيات فيها وهو المنطقي **وعلى** الملحق مع
اللاحق وهو العقلي وقد مر ذكرها **والجنس** الخمسة هو المنطقي
لا غير **واما قال** في رسم الفصل يحمل في جواب اى شئ هو في
جوهره لان الخاصة ايضا قد يحمل في جواب اى شئ هو الا انها
انما يفعل تمييزا عرضيا لاثباتها وجوهريا **وقال** في رسم النوع الاضافي
ان الجنس يحمل عليه حملا ذاتيا اوليا لان الجنس البعيد يحمل عليه
ايضا حملا ذاتيا لكنه لا يكون اوليا وهو لا يكون نوعا الا بالقياس
الى القرب **والثاني** ظاهر **واما جعل** هذه الاقوال رسوما لا
حدود **الآن** الحمل على الشئ امر عارض لما هيته الكليات غير مقو
اياها فان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة
بالاشتراك سواء حمل عليها او لم يحمل **واما حمله** عليها او كونه
صاحبا لان يحمل فيما يعرض له بعد تقويمه وكذلك في البواقي و
اورد الشيخ رسومها دون حدودها لانها اشد مناسبة
لبيناتها المتقدمة **اشارة** الى الحد **الحد** قول دال على ما
الشئ هذا حد الحد وقد يرسم بانه قول يقوم مقام الاسم
المطابق في الدلالة على الذات **والحد** منه تام يشتمل على جميع

المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق **ومنه ناقص** شتمل على
بعضها اذا كان مساويا للمحدود كقولنا له انه جسم او جوهر ناطق
والثام لا يكون الا واحدا **واما** المحدود الناقصة فكثيرة يفضل
بعضها على بعض حسب ازدياد الاجزاء **وايضا** منه ما يكون بحسب
الاسم **ومنه ما يكون** بحسب الماهية **واسم المحدود** يقع على التام
والناقص بالاشتراك **لان** التام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم
الا ان الاسم مفرد والمحدد مؤلف **والناقص** دال عليها بالامتناع
بل بالالتزام **ويقع** على المحدود الناقصة بالتشكيك **لان** المشتمل على
اجزاء اكثر اولى بهذا الاسم من المشتمل على اجزاء اقل **فاذا** اطلق
هذا الاسم والواجب ان يحمل على التام الذي هو المحدود الحقيقي
واياه عنى الشيخ في هذا الفصل **قوله** **ولاشك انه يكون مشتملا**
على مقومات اجمع ويكون لامحالة مركبا من جنسه وفصله لان
مقوماته المشتركة هي جنسه والمقوم الخاص هو فصله اشارة الى
ما سبق من ان الدال على الماهية انما يكون مشتملا على جميع المقومات
واعلم ان الشيء الذي يراد تعريفه يكون اما بسيطا واما مركبا و
التركيب اما ان يكون في العقل فقط واما ان يكون في العقل و
خارج **والعقلي** المحض هو التركيب من الجنس والفصل **ويختص**
بان يكون كل واحد من المركب واجزائه مقولا بالمواطاة على الباقية
والتركيب الخارجى قد يكون من اشياء ملتمة شيئا واحدا كالاختلاف
في العدد وكالهوى في الصورة في الجسم **او غير** ملتمة شيئا واحدا
كالسواد وغيره في البقلة **او من** شئ وما يحل فيه كل جسم والشئ

في الاسود **او من** شئ و اضافته الى غيره كالرجل والابوة في
الاب **وقد يكون** على انحاء غير ذلك مما يطول ذكرها **وكل مركب**
خارج العقل مركب في العقل ولا ينعكس **ولكل قسم** من هذه الاقسام
تعريف يخصه **اما البسيط** فلا يعرف بالحدود بل بالرسوم وما
يجرى مجراه **واما المركبات العقلية** وهي التي يحد بالحدود التامة
المذكورة وهي ذوات الماهيات على الاصطلاح المذكور قبل
واما المركبات الباقية فحدودها مؤلفه من حدود بساطتها ان
كانت ذوات حدود والاف من رسومها **فقول الشيخ** **المحدد**
قوله دال على ماهية الشئ يدل على تخصيص المحدودات **الما**
التي هي المركبات العقلية **ولا جمل** ذلك قال ويكون معنى المحدود
محالة مركبا من جنسه وفصله **واذا ثبت** هذا فقط سقط
الشك الذي يورد عليه وهو قوله ليس كل واحد مركبا من
جنس وفصل **قوله** **وما لم يجمع للمركب ما هو مشترك وما**
هو خاص لم يتم للشئ حقيقة المركبة يريد بالمركب العقلي الضرف
فان سائر المركبات لا يجب ان يكون مشتملا على مشترك وخاص
قوله **وما لم يكن للشئ تركيب في حقيقته لم يدل عليها**
بقوله **يعنى** بالقول القول الذي يكون حدا **فان** حقيقة
البسيط قد يدل عليها بقوله **ولكن** لا يدل عليها بقوله يكون
حدا بل **يقول** يكون رسما وان لم يكن ذلك القول في بعض
الصور قاصرا عن الحدود في افادة تصور ما يطلب تصوُّره
وذلك اذا كان مشتملا على لوازم يقتضى انتقال ذهن عنها

الى حقيقة ملزومها كما هي **فان ذلك القول** يقوم مقام
الحذف في افادة الغرض **قوله** وكل محدود مركب في المعنى ههنا
صرح بانه يريد التركيب العقلي **قوله** ويجب ان يعلم ان
الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق ولا ايضا بشرط
ان يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار اخر بل ان
يتصور به المعنى كما هو **الظاهر** يريدون ان الغرض
من التحديد هو التمييز فحسب **ولذلك** يجعلون كل قول
يُطرد ويتعكس على الشئ حداله **ثم ان** تنبته بعضهم للذاتيات
والغرضيات جعل المميز الذاتي كيف ما كان **حدًا والشيخ**
رد عليهم جميعا وابان ان الغرض من التحديد تصور
المعنى كما هو **فان** من يروم تحقيق شئ لا يقف دونه
واعلم ان طالب التمييز الكلي بالقصد الاول لا يتحصل
غرضه الا بعد ان يعرف الشئ الذي يريد تمييزه او لا
الاشياء الغير المتناهية التي يريد التمييز عنها ثانيا **واما**
تصور المعنى كما هو فقد يتحصل له التمييز الكلي تابعا المقصود
بالقصد الثاني **قوله** واذا فرضنا ان شيئا من الاشياء له بعد
جنسه فصلا نساويا نه كما قد يظن ان الحيوان له بعد
كونه جسما ذاتا نفس فصلا ن كالحساس والمتحرك بالارادة
فاذا اورد احدهما وحده كفي في الحد الذي يراد به التميز
الذاتي ولم يكن في الحد الذي يطلب فيه ان يتحقق ذات
الشئ وحقيقته كما هو **قد مر** الكلام في كيفية اشتمال الشئ

على فصلين متساويين فلا وجه لاعادته والمنطقي من حيث يجوز
ذلك فعليه ان يحكم بوجوب ايراد الفصول جميعا حتى يتم المقول
قوله ولو كان الغرض في الحد التمييز بالذاتيات كيف اتفق
لكان قولنا الانسان جسم ناطق مائت حدا **هذه حجة**
جدلية يحتاج بها على القوم **فانه** مع قولهم بان الغرض من
الحد هو التمييز بالذاتيات اعترفوا بان هذا ليس حدا ناميا
وهو مناقض لقولهم والمائت عندهم فصل اخر بعد الناطق
فان الانسان بشارك الافلاك والملائكة بزعمهم في كونه حيا
ناطقا ويمتاز عنها بالمائت **والحق** ان الحى الناطق يقع عليهما
معنيين **وهو وتنبية** اذا كانت الاشياء التي يحتاج الى ذكرها
في الحد معدودة وهي مقومات الشئ لم تحتمل التحديد الا
وجها واحدا من العبارة التي تجمع المقومات على ترتيبها
لجمع **ولم يمكن** ان يوجز ولا ان يطول **لان** ايراد الجنس
القريب يغني عن تحديد واحد من المقومات المشتركة
اذا كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن **فيمر**
الامر بايراد الفصول **وقد علمت** انه اذا زادت الفصول
على واحد لم يحسن الاجاز والحذف اذا كان الغرض بالحد
تصور كنه الشئ كما هو **ذلك** تنبته التمييز ايضا لم تعد
متعمدا وسهيا او نسي ناس اسم الجنس واتى بدله بحد
الجنس لم يقل انه خرج عن ان يكون حادا مستعظمين جنعه
في تطويل الحد **فلا ذلك** الاجاز محمود كل ذلك الحمد ولا

هذا التطويل مذموم كل ذلك الذم اذا حفظ فيه
الواجب من الجمع والترتيب **الوهم** في هذا الفصل هو غلط
جماعة من المنطقيين في تحديد الحدود **وذلك قولهم**
لحد قول وجيز ذال على تفصيل المعاني التي يشتمل عليها مفهوم
الاسم وما يجري مجراه **والتنبيه** على فساد ذلك بما ذكره غني
عن الشرح **وقد افاد** بقوله اذا حفظ فيه الواجب من الجمع
والترتيب فائدة **وهي** ان الحد قد لا يتم بجميع المقومات
بل يجب مع ذلك ان يرتب فيقدم الاجناس ثم يقيد بالفضول
لتحصل صورة متطابقة للحدود **وقوله** وكثيرا ما ينتفع في
الرسم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز وستعلم الرسوم
عن قرب **يريد** بذلك الرد على من يعتبر الاجزاء فان زيادة
ذكر بعض اللوازم والقيود في الرسوم المميّزة يقتضي مزيد
الايضاح وسهولة الاطلاع على حقيقة المطلوب **قوله**
ثم قول القائل ان الحد قول وجيز كذا وكذا يتضمن بياناً للشي
اضافي مجهول **لان** الوجيز غير محدد وانهما كان الشيء
وجيزا بالقياس الى شيء طويلاً بالقياس الى غيره **واستعمال**
امثال هذه في حدود امور غير اضافية خطأ قد ذكرهم
في كتبهم فليتركوه **يشير** الى المواضع الجدلية المتعلقة
بالحدود **فان منها** موضعاً يشتمل على محطه تحديد غير
الاضافي بالاضافي **كمن** حدد النار بانها اخف الاجسام
والطفها **واعلم** ان الحد مضاف الى الحدود **والان** الاضاف

عارضة له ليست داخلة في ماهيته **ومن جعل** الوجيز جزءاً
من حده جعلها داخلة في ماهيته **اشارة الى الرسم** واما
اذا عرف الشيء بقول مؤلف من اعراضه وخواصه التي تخصه
جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء **برسمه** ما ذكره الشيخ
رسم للرسم **وحده** ان يقال هو قول مؤلف من محمولات لا
يكون ذاتيه باجمعا ولا يكون على ترتيبها الواجب براديه تعريف
الشيء **والرسم** منه تام بفيده التميز عن كل ما يباير الرسم
ومنه ناقص بفيده التميز عن بعض ما يبايره **وقيل** التام هو
الذي يشتمل على الذاتيات والعرضيات **والناقص** ما اقتصر
فيه على العرضيات **وايضاً** منه جيد يساوي الرسم ويكون
ابن منه **ومنه** ردي وهو ما يخالفه **فمن شرايط** الجودة المساواة
للمرسوم لئلا يتناول ما ليس منه او يخل عما هو منه **وربما** لم يكن
كل واحد من العرضيات مساوياً واجتمع منها ما يكون مساوياً
فيصير رسماً كما يقال مثلاً في رسم الخفاش انه الطائر الولود
وقول الشيخ التي تخصه جملتها بالاجتماع اشارة الى هذا المعنى
والاشكال الذي اوردته الفاضل الشارح وهو ان مساواة الادر
الواقع في الرسم للزوم لا يعرف الا بعد معرفة الملزوم فيكون
معرفة الملزوم به دورا لا يخل بما ادعى حله به **وهو قوله** يقيد
اللوازم غير المساوية بعضها ببعض حتى يتركب منها ما يكون
مساوياً ويعرف به ولا يلزم الذور **فان الاشكال** في كيفية
معرفة كون المجموع مساوياً بحاله **وحله** ان يقال المساواة

في نفس الامر هو غير العلم بالمساواة **والشرط** في انتقال الذهن عن
اللازم المساوي الى الملزوم هو المساواة في نفس الامر لا العلم بالمساواة
فانظر الباحث عن الشيء فيما يكتنفه من لوازمه وعواضله مساو
كانت او غير مساوية مفردة او مركبة واوصله بعضها الى ذلك
الشيء علم بعد ذلك انه كان مساويا له ولا يلزم الدور **ثم انه** يعرف
غيره بما يعرف مساواته ولا يحتاج ذلك الغير ايضا الى تقدم العلم
بالمساواة **واعلم** ان اللازم الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون
من حيث هو واحد رسما **وكذلك** الفصل وحده ولا يكون حدا
ناقضا **وذلك** لان الواحد منهما لا يدل على الشيء المطلوب
بالمطابقة والا كان اسمه بل انما يدل عليه بالا لتمام **وهو يشتمل**
على قرينة عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم الى الملزوم **و**
تلك القرينة ان صح بها اقتضت لفظا آخر بانها وكان الدال
بالحقيقة شيئين لاشياء واحدا **وهذا** السبب يعد الحدود و
الرسوم في الاقوال دون المفردات من الالفاظ **وايضا** انتقال
الذهن من شيء الى شيء على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة
فيه مدخل والانتقال من الحدود والرسوم الى المطالب صناعي
وانما يتعلق بالصناعة تاليف مفرداتها لا غير وهي لا يكون الا
مؤلفة **قوله** واجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس او لا
لسبق ذات الشيء **مثاله** ما يقال للانسان انه حيوان مشا
على قدميه عريض الاظفار ضحك بالطبع **ويقال** للمثلث
انه الشكل الذي له ثلث زوايا **وذلك** لان اللوازم والخواص

بل الفصول لا يدل بالوضع الا على شيء ما ليستلزمها او يختص به
اقاما ذلك الشيء في ذاته وجوهره فلا يدل عليه الا بالانتقال
العقلي واذا وضع الجنس دل على اصل الذات ثم يتم التعريف
بالحقاق اللوازم والخواص **قوله** ويجب ان يكون الرسم
خواص واعراض بينه للشيء **فان** من عرف المثلث بانه الشكل
الذي زواياه مثل قائمتين لم تكن رسمه الا للمهندسين
هذا شرط آخر في جودة الرسم وقد سبق ذكره **ولما كان**
حال الشيء في البيان والخفا مختلفا وزمما كان البين عند
شخص خفيا عند آخر يكون بعض الاقوال رسوما عند قوم
غير رسوم عند آخرين **وما يمثله** به في اخر الفصل وهو ان رسم
المثلث بحال الزوايا لا يكون الا للمهندسين **فالصحيح** انه
لا يكون للمهندسين ايضا لا بحسب الاسم دون الماهية
فان المهندسين ما لم يعرف حقيقة المثلث لا يمكن ان يعرف
حال زواياه **وكما كان** من الحدود وحدود شارحة للاسم
وحود دالة على الماهية فكذلك الرسوم **اشارة الى**
اصناف من الخط تعرض في تعريف الاشياء بالحدود
الرسم اذا عرفت نفعت بانفسها ودلت على اشكالها
في غيرها **هذه** اصول نقلها عما يتعلق بالحدود والرسوم
من كتاب الجدول **ويستحق** هي وامثالها في ذلك الكتاب
بالمواضع والموضع كل حكم ينشعب عنه احكام اخر يمكن
ان يجعل كل واحد منها مقدمة **فمن هذه** الاصول ما

يتعلق بالالفاظ ومنها ما يتعلق بالمعاني وقدم المواضع اللفظية
قوله من القبيح ان يستعمل في الحدود الالفاظ المجازية
والمستعارة والعربية الوحشية بل **يجب** ان يستعمل فيها
الالفاظ الناصئة المعتادة **يريد** بالحدود الاقوال الشارحة
مطلقا واللفظ المجازي والمستعارهما ما يطلق على غير ما
وضع له لقرينه نقضي العدول عنه الى الغير من شبه او نسبة
او امر عقلي او غير ذلك ويقابلهما الحقيقي **ويفرقان** بان ذلك
الاطلاق في المجاز يكون مستمرا **وربما** لا يلاحظ الحقيقة
فيه **وفي الاستعارة** يكون مستبدعا ولا يلاحظ كون ذلك
الاطلاق ليس حقيقيا **فالمجاز** في المفردات كاطلاق النور
على الهداية **والنظر** على الفكر **وفي المركبات** كقوله تعالى و
اسئل القرية **والمستعار** في المفردات كذب الشرحان على
الصبح الاول **وفي المركبات** كقوله تعالى واخفض جناحك
والالفاظ الغريبة هي التي لا يكون استعمالها مشهورا ويكون
بحسب قوم قوم ويقابلها المعتادة **والوحشية** هي التي
يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه ويقابلها العذبة **واذا**
اجتمعت الغرابة والوحشية في لفظ فقد سمح جدا **فاستعمال**
امثال هذه الالفاظ في التعريفات قبيح **لانها** محتاجة الى
كشف وبيان فيلزم احتياج القول الشارح الى قول شارح
اخر **والالفاظ** الناصئة هي التي يعبر عن المقصود صريحا
وينزل الاشتباه عما يكون في معرضه ويقابلها الموهمة او

او المغلقة **وفي بعض النسخ** بدل المعتادة المعتدلة اي بين
الركاكة العامية والمثانة المفرطة التي تعدل بالذهن
عن فهم المعنى الى النظر في اللفظ **قوله** فان اتفق ان لا
يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد فلتختر له لفظ من اشد
الالفاظ مناسبة **وليدل** على ما اريد به ثم **ليستعمل** قد يتفق
ذلك في المفردات وقد تنفق في المركبات وذلك لان
الناظر في المعاني ربما يدرك اشياء لم يدركها واضع لغته
او نسخ له تركيب يحتاج اليه لم ينسخ لو اضاع لغته فلم يضع
لها اسما واحتاج الناظر الى ان يعبر عنها فيضطر الى وضع
الفاظ بازائها **وانما اشترط** المناسبة فيه **لان** الانتقال عن
المعاني الاصلية الى غيرها بسبب المناسبة كما في المجاز والاشعار
والتشبيه وغيرها طرق مسلوكة في جميع اللغات **فالمخترع**
لفظا على هذا الوجه لا يكون خارجا عن مذهب اللغة و
مثال المخترعات في المفردات النفس والعقل وفي
المركبات القياس والاستقراء **قوله** وقد يسهو المعرفون
في تعريفهم فربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجمالة
كمن يعرف الزوج بانه العدد الذي ليس بفرد وربما انحطوا
ذلك فعرفوا الشيء بما هو اخفى منه كقول بعضهم ان النار هو
الاسطقس التشبيه بالنفس والنفس اخفى من النار وربما
بعدوا ذلك فعرفوا الشيء بنفسه فقالوا ان الحركة هي النقلة
وان الانسان هو الحيوان البشري وربما بعدوا ذلك فعرفوا

الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء أما مضمرا وأما مضمرا أما المصحح
فمثل قولهم إن الكيفية ما بها يقع المشابهة وخلافها ولا يمكنهم
أن يعرفوا المشابهة إلا بانها اتفاق في الكيفية لا في الكمية
والنوع وغير ذلك وأما المضمرة فهو أن يكون المعرفة به ينتهي
تحليل تعريفه إلى أن يعرف بالشيء وإن لم يكن ذلك في قول الآخر
مثل قولهم إن الاثنين زوج أول ثم يحددون الزوج بأنه عدد
منقسم بمساويين ثم يحددون المتساويين بأنهما شيان كل واحد
منهما يطابق الآخر مثلا ثم يحددون الشينين بأنهما اثنان ولا
يذكر استعمال الاثنينية في حد الشينين من حيث هما شيان
هذه هي المواضع المعنوية فمنها تعرف الشيء بما يساويه في
المعرفة والجمالة ثم بما هو أخفى ثم بما لا يعرف إلا به إقامته
واحدة وهو دور ظاهر وبراتب وهو دور خفي وجميع
ذلك ردي على الترتيب المذكور فالتعريف بالمساوي ردي
لأنه لا يفيد المطلوب وبالأخفى ردي منه لأنه أبعد
عن الإفادة ونفس الشيء ردي منه لأن الأخفى يمكن أن
يصير قدم معرفة في بعض الصور فيتعرف به ولا يتصور ذلك
في نفس الشيء والدور ردي ردي منه لأن الأول يقتضي
أن يكون للشيء على نفسه تقديم واحد والثاني يقتضي أن يكون
له تقديمات فوق واحدة والدور الظاهر اشنع والخفي
اردي في الحقيقة والامثلة مذكورة في المتن وقد أورد
في مثال التعريف بالمساوي تعريف الزوج بأنه ليس بفرد و

الزوج تقابل الفرد تقابل التضاد بحسب الشهرة وتقابل الملكة
والعدم بحسب الحقيقة فتعرفه به تعريف بالمساوي
بحسب الشهرة وهو مراد الشيخ وتعريف دوري بحسب
الحقيقة لأن عدم يعرف بالملكة فتعرف الملكة به تقتضي
دورا قوله وقد يسهو المعروفون فيكررون الشيء في الحد
حيث لا حاجة إليه فيه ولا ضرورة أعني الضرورة التي
يتفق في تحديد بعض المركبات والاضافيات على ما يعلم
في غير هذا الموضع ومثال هذا الخطا قولهم إن العدد
كثرة مجتمعه من اتحاد والمجتمعه من الأحاد هي الكثرة بعينها
ومثل من يقول إن الإنسان حيوان جسماني ناطق والحيوان
ما خوذ في حده الجسم حين يقال إنه جسم ذو نفس
حساس متحرك بالارادة فيكونون قد كرروا التكرار قد
يقع للمحدود في الحد وقد يقع للحد وقد يقع لبعض أجزائه وأيضا
قد يقع بحسب الحاجة إليه وقد يقع بحسب الضرورة وقد يقع
لأنحسبهما والردى ما يشتمل على تكرار الحاجة إليه ولا ضرورة
فيه فمثال ما تكرر المحدود في الحد أن يقال الإنسان حيوان بشري
ومثال ما تكرر الحد أو بعض أجزائه ما ذكره الشيخ في تعريف
العدد والإنسان والتكرار بحسب الحاجة كما يكون في
الجواب عن سؤال يشتمل على تكرار كمن يسأل عن حد الإنسان
الحيوان مثلا ويحتاج الجيب في جوابه إلى إيراد حديهما فيقع فيه
تكرار بحسب الحاجة وهو غير قبيح بالنظر إلى السؤال قبيح لولا السؤال

وحسب الضرورة كما يقع في حدود بعض المركبات والاضافيات
والمركبات التي يقع في حدودها تكرار هي ما تركب عن الشيء وعن
عرضي ذاتي له فيقع الشيء مرة في حده ومرة في حده عرضه الذاتي
الذي شتمل حده على ذكر معروضه ضرورة كما مر **والمثال**
المشهور ههنا الانف الافطس فان الافطس لا يمكن ان يحد الاعم
ذكر الانف لان الفطوسة تقعر تختص بالانف لا اي تقعر تنفق
والافطس ههنا غير الافطس الذي يقال في صفة صاحب الانف
حين يقال الرجل الافطس لان هذا عرض ذاتي بخلاف ذلك
وقد قيل في تفسير الافطس ههنا انه اما انف ذو تقعر او ذو
تقعر في الانف فعلى الاول يكون قولنا انف افطس مشتملا على
تكرار لا فائدة فيه لان معناه انف هو انف ذو تقعر وعلى الثاني
لا يجوز ان يكون الانف ذات تقعر في الانف لان الانف لا يكون
له انف فضلا عن ان يكون ذات تقعر بل انما يسمى صاحب
الانف افطس لانه ذو تقعر في الانف **وحينئذ** يكون معناه
انف هو شخص ذو تقعر في الانف وكلاهما غير صحيح **والصحيح**
ان تفسير الافطس هو ذو تقعر لا يكون الا للانف **وحينئذ**
لا يمكن ان يكون صاحب الانف افطس لانه لا يكون ذاتي لا يكون
ذلك الشيء له ويكون معنى انف افطس انف هو ذو تقعر لا يكون
الا للانف **واما التكرار** في الاضافات فيسبحي بيانه **قوله**
وهذان المثالان قدينا سببان بعض ما سلف مما سبقت
اليه الاشارة ولكن الاعتبار مختلف فبعض ما سلف

هو تعريف الشيء بنفسه وبما لا يعرف الابه **والمناسبة**
هو وقوع التكرار فيهما **وذلك** لان تعريف الشيء بنفسه
انما يشتمل على تكرار لكنه يكون للحدود في الحذ **وهذه**
المثالين يكون للحد او لبعض اجزائه ولكن الاعتبار مختلف
لان السهو من جهة تعريف الشيء بما يقتضي تقديم معرفته
على نفسه غير السهو من جهة تكرار لا يحتاج اليه ولا ضرورة
فيه **قوله** واعلم ان الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف الا
بالشيء **هم** حكم المكررين للحدود في الحذ **وذلك** لان
القائل الكيفية ما بها يقع المشابهة كانه يقول الكيفية ما
به يقع اتفاق في الكيفية وهذا تكرار للحدود في الحذ والمراد بيان
التناسب من الجانبين **وهو وتنبية** وانه قد يظن بعض
الناس انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع الآخر
انه يجب من ذلك ان يعلم كل واحد منهما بالآخر فيؤخذ كل
واحد منهما في تحديد الآخر جهلا بالفرق بين ما لا يعلم الشيء
الاعمه وبين ما لا يعلم الشيء الابه **فان ما لا يعلم** الشيء الاعمه
يكون لا محالة مجهولا مع كون الشيء مجهولا ومعلوم ما مع كونه معلوما
وما لا يعلم الشيء الابه يجب ان يكون معلوما قبل الشيء الاعم
الشيء **ومن القبيح** الفاحش ان يكون انسان لا يعلم ما الا بن
وما الا ب فيسأل ما الا ب فيقال هو الذي له ابن فنقول
لو كنت اعلم الا بن لما احتجت الى استعلام الا ب اذ كان العلم
بهما معا ليس الطريق هذا بل **ههنا** ضرب آخر من النلطف

مثل ان يقال مثلا ان الالب حيوان تولد آخر من نوعه من
نطفته من حيث هو كذلك فليس في جميع اجزاء هذا التبيين
تبيين بالابن ولا فيه حواله عليه المتضايفان يكونان معا
في العقل فتعرف احدهما بالآخر تعرف الشئ بالمساوي يجب
ان يعرف كل واحد منهما بايراد السبب الذي يقتضي كونهما
متضايفين لتحصل منه معاني العقل ويخص البيان بالذي
يراد تعريفه منهما وهذا يستدعي تظافا ومثاله ما ذكره في حد
الاب انه حيوان تولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك
فالحيوان هو الاب والآخر من نوعه هو الابن لكنهما اخذتا
عن الاضافة وتولده من نطفته سبب تضائفيهما ومن حيث
هو كذلك تكرار ضروري لما مضى وهو الذي يضيف معنى
الاضافة الى الحيوان الذي هو الاب ويخص البيان به لان
الاب انما يكون مضافا الى الابن من هذه الحيثية **قوله**
ولا يلتفت الى ما يقوله صاحب كتاب ايساغوجي في باب رسم
الجنس بالنوع وقد تكلم عليه في كتاب الشفا فهذا هو ما اردناه
الآن من الاشارة الى تعريف التركيب الموجه نحو التصور و
نحن منتقلون الى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق رسم
الجنس في التعليم الاول بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب
ما هو ورسم النوع بانه المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما
هو فوقع دور في ظاهر الرسمين وحله ففور يوس صاحب ايساغوجي
على ان المضافين لما كان ماهية كل واحد منهما بالقياس الى

الآخر يجب ان يؤخذ كل واحد منهما في حد الآخر واشار
الشئ في السفا الى انه ليس محل شك بل زيادة الشك
تعميمه لجميع المتضايفان ثم بين ان ما كان بازا لفظ النوع
في اللغة اليونانية كان في الوضع الاول يدل على صورة الشئ
وحقيقته ثم نقل بحسب الاصطلاح الى احد الخمسة **فالتعريف**
المستعمل في حد الجنس هو المعنى الاول اللغوي فكانه
الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو ثم عرفت النوع المصطلح عليه بالجنس ولم يكن دورا
النوع الثالث في التركيب الخبري اشارة
الى اصناف القضايا هذا الصنف من التركيب
الذي نحن مجمعون على ان نذكره هو التركيب الخبري و
هو الذي يقال لقائله انه صادق فيما قاله او كاذب
قيل عليه الصدق والكذب لا يمكن ان يعرفا الا بالخبر
المطابق وغير المطابق فتعرف الخبر بهما تعريف
دوري والحق ان الصدق والكذب من الاعراض
الذاتية للخبر فتعرف بهما تعريف رسمي او رد تفسير
للاسم وتعيينا لمعناه من بين ساير التركيبات ولا يكون
ذلك دورا لان الشئ الواضح بحسب ماهيته ربما يكون
ملتبسا في بعض المواضع بعينه ويكون ما يشتمل عليه من
اعراضه الذاتية الغنية عن التعريف او غيرها مما يجري مجراها
عاريا عن الالتباس فايراده في الاشارة الى تعيين ذلك الشئ

انما يخصه ويجرد عنه الالتباس **وانما يكون** دورا لو كانت تلك
الاعراض ايضا مفتقرة الى البيان بذلك الشئ **وههنا** انما
يحتاج الى تعيين صنف واحد من اصناف التركيبات فيه
استنباه لانه لم يتعين بعد وليس في الصدق والكذب اشتباه
فيمكننا ان نقول انا نعني بالبحر التركيب الذي يشتمل حد الصدق
والكذب عليه كما لو وقع اشتباه في معنى الحيوان مثلا فيمكننا ان
نقول انا نعني به ما يقع في تعريف الانسان موقع الجنس ولا يكون
دورا **قوله** واقاما هو مثل الاستفهام والالتباس والتمني
والدعاء والترجي والتعجب ونحو ذلك فلا يقال فيها صادق
او كاذب الا بالعرض من حيث قد تعرض بذلك عن
الخبر وفي بعض النسخ من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر و
هنا ناكيد لما ذهبنا اليه **فانه قد صرح** بان الصدق و
الكذب يعرضان لترتيب واحد هو الخبر ولا يعرضان لغير
من التركيبات الا بعد صيرونها خبرا بالقوة **والتعريض** بالاستشهاد
عن الخبر كما يقال الست قلت كذا ويراد به انك قلت كذا
وبالالتباس كما يقال تفضل بكذا ويراد به اني اريد تفضل بك
وكذلك في سايرها **قوله** واصناف التركيب الجبري ثلاثة
وبذلك لان التركيب اما ان يكون اول تركيب يقع عن منفرد
او ما في قوتها ولا يكون بل يكون عما يركب مرة او مرارا **انما المقادير**
فالتركيب المشتمل على الحكم منها لا يكون الا بحمل البعض على البعض
او سلبه عنه وهو الحمل **وانما المركبات** بالتركيب الاول المذكور

يعد في الاقوال التامة **وحينئذ** يكون ما ذهب اليه النفاة اختر
لكنه استدلال التام عند همل لا يقع موقع المفرد وهذا يقع **قوله**
في القول الناقص الا ان احد الجزئين اداة لا يتم مفهومها الا بغيره
لما كانت الاداة لا يدل الا على معنى في غيرها احتاجت في الدلالة الى
غير تقوم مدلولها به وهو المراد بالقرينة **فالاداة** المقارنه لها
يدل على كمال ما يدل عليه في مثلها كقولنا لا انسان والفاقة اياها
وان اقترنت بغيرها لا يكون يدل على كمال ما يدل عليه في مثلها كقولنا
زيد لا والا قول تاليف ناقص لانها في قوة مفرد والثاني ليس بتاليف الا
بعد الانضيا ف الى القرينة **اشارة الى اللفظ الجزئي واللفظ الكل**
اللفظ قد يكون جزئيا وقد يكون كليا والجزئي هو الذي نفس
تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه مثل المتصور من زيد فاذا
كان الجزئي كذلك فجب ان يكون الكلي ما يقابله وهو الذي نفس
تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه فان امتنع امتنع بسبب
من خارج مفهومه فبعضه يكون مشتركا فيه بالفعل مثل
الانسان وبعضه مشترك فيه بالقوة والامكان مثل الشكل
الكروي المحيط باثنتي عشرة قاعدة خمسات وبعضه ليس يقع
فيه لا بالفعل ولا بالقوة والامكان لسبب غير نفس مفهومه
مثل الشمس عند من لا يجوز وجود شمس اخرى مثال الجزئي زيد
وهذه الكرة المحيطة لتلك وهذه الشمس مثال الكلي الانسان
والكرة المحيطة بها مطلقه والشمس **الجزئي** الذي رسمه هو
الحقيقي والاضافي هو كل خص تحت اعم وان كان كليتا بالمعنى

الاول كالانسان تحت الحيوان وبقابلهما الكلّي معنيين وقوم قسموا
الكلّي الى اقسام ستة بان قالوا اما ان يوجد في كثيرين متناهية
او غير متناهية او في واحد فقط او لا يوجد اصلا والآخر ان
اما ان يمكن وجودها في كثيرين او لا يمكن بسبب غير المفهوم وامثلتها
الانسان والكوكب والشمس عند من يجوز نظيرها والاله والكرة
المذكورة وشريك الاله وفيما ذكره الشيخ كفاية وما في الكتاب
ظاهر اشارة الى الذاتي والعرضي للانحراف والمفارقة قد يكون من
المحمولات ذاتية وعرضية لازمة وعرضية مفارقة وليست
بتعرف الذاتية اعلم ان من المحمولات مقومة لموضوع
ولست اعني بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في تحقيق
وجوده ككون الانسان مولودا او مخلوقا او محدثا وكون السور
عرضا بل المحمول الذي يفتقر اليه الموضوع في تحقق ماهيته ويكون
داخلا في ماهيته جزا منها مثل الشككتة للمثلث والجسمية ^{نفسانية} للثلاث
وهذا لا يفتقر في تصور الجسم جسما الى ان يمتنع عن سلب المخلوقة
عنه من حيث يتصوره جسما ويفتقر في تصور المثلث مثلثا
الى ان يمتنع عن سلب الشككتة عنه وان كان هذا فرقا غير عام
بل قد يكون بعض الامور اللازمة غير المقومة بهذه الصفة على
ما سينتلي عليك ولكنه في هذا الموضع فرق كل محمول فهو كلّي
حقيقي لان الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي حقيقي لا يحمل على غيره وكل
كلّي فهو محمول بالطبع على كونه تحتها ونما يخالف الموضع والطبع كقولنا
الجسم حيوان وحمار والشيخ بالمحمولات ههنا ما هي بالطبع فهي

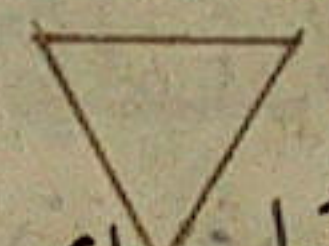
قوله واحوال تلك الامور العلم بماهيات تلك الامور معقولة
اولى وباحوالها معقولات ثانية وهي كونها ذاتية وعرضية
ومحمولة وموضوعة ومتناسبة وغير متناسبة وما يجري مجراها
فالعلم بذلك مقصود بقصد ثالث لان ضروب الانتقال
يعرف بذلك قوله وعدد اصناف ما ترتيب الانتقال
فيه وهيئة جاريان على الاستقامة واصناف ما ليس
كذلك فالاول هو الضروب المنجزة من القياسات البرهانية
والحدود الثامة والثاني ما عداها مما يشتمل على فساد صورة
او مادي من الاقيسة والتعريفات المستعملة في سائر الصناعات
ومما لا يستعمل اصلا لظهور فساد ^{والبعب} ان الفاضل الشارح
عدا الجدول والخطابة في المستقيمة والاستقراء والتمثيل وغيرها
والعمدة في الخطابة التمثيل وفي الجدول الاستقراء على ما سنن فيهما
اشارة وكل تحقيق يتعلق بترتيب الاشياء حتى ينادي
منها الى غيرها بل لكل تاليف ذلك التحقيق حوج الى
تعريف المفردات التي يقع فيها الترتيب والتاليف كل
تحقيق اى كل تحصيل او اثبات على ^{والتاليف} اقدم من الترتيب
بالذات كما مر والترتيب اخص من التاليف لان يوجد
تاليف من اشياء لها وضع ما عقلا او حسا من غير ترتيب فان
ذلك لا يمكن بل ^{بلى} بما لا يعتبر فيه الترتيب بل بان الترتيب
المعین يستلزم التاليف المعین والتاليف المعین لا يستلزم
الترتيب المعین بل يستلزم ترتيبا مما يمكن وقوعه في تلك الاجزاء

مثلاً التأليف من ا ب ج يمكن ان يقع على هذا الترتيب و
يمكن ان يقع على ترتيب ب ا ج او غيره مما يمكن والمراد ان كل
تحقيق يتعلق بترتيب بل بكل تأليف فانه يجوز ان تعرف
المفردات التي هي مواد الترتيب والتأليف لان اختصاص
الترتيب المعين بالتأدية الى المطلوب دون ما عداه مما يمكن
وقوعه فيها انما يكون من قبل تلك المواد واحوالها وليس المراد
من قوله بكل تأليف ما يفهم منه ان كل واحد مما هو تحقيق
موصوف بالتعلق بكل واحد من التأليفات المنتجة وغير المنتجة
بل المراد منه ان كل تحقيق متعلق بترتيب بل بآتي تأليف اتفق
فانه كذا وكذا وانما قال كذلك ليعلم ان علة الاحتياج الى تعريف
المفردات ليست هي الترتيب بل اعتمده وهو التأليف قوله
لا من كل وجه بل من الوجه الذي يصح ان يقع فيها اي لا
من حيث هي معقولات اولى وطبايع لاعيان الموجودات
بل من حيث هي معقولات ثانية ولا كذلك مطلقاً فان البحث
عن المعقولات الثانية من حيث هي معقولات ثانية يتعلق
بالفلسفة الاولى بل من حيث ينتقل منها الى غيرها قوله ولذلك
ما يجوز المنطقي الى ان يراعى احوالاً من احوال المعاني
المفردة ثم ينتقل منها الى مراعاة احوال التأليف التأليف
صنفان اول وثان والاول يقع في الاقوال الشارحة وفي القضايا
واجزأؤه مفردات تذكر احوالها الصورية في ايساغوجي والمادة
في قاطيغورياس والثاني يقع في الحجج واجزأؤه قضايا هي مفردات

بالقياس اليها ومؤلفات بالقياس الى ما قبلها وتذكر احوالها الصورية
في باري ارمينياس ويشتمل عليه النهج الثالث والرابع والخامس
من هذا الكتاب والمادية في اثنا مباحث الصناعات الخمس
يشتمل عليها النهج السادس اشارة ولان بين اللفظ و
المعنى علاقة متماثلتين وجود في الاعيان ووجود في الازها
ووجود في العبارة ووجود في الكتابة والكتابة يدل على العبارة
وهي على المعنى الذهني وهما دالتان وضعيتان يختلفان
باختلاف الاوضاع والذهني على الخارجي دلالة طبيعية لا
يختلف اصلاً فيبين اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية ولذلك
قال علاقة متماثلة لان العلاقة الحقيقية هي التي بين المعنى والعين قوله
وربما اثرت احوال في اللفظ في احوال في المعنى الانشغال
الذهنية قد يكون بالفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة
في الازهان فلهذا السبب ربما تأدت احوال الخاصة
بالفاظ الى بوهام مثالها في المعاني وتتغير المعاني بتغيرها
والاعلاط التي تعرض بسبب الفاظ مثل ما يكون باشتراك اللفظ
مثلاً انما تسري الى المعاني لاشتمال الفاظ الذهنية ايضا عليها
قوله فلذلك يلزم للمنطقي ايضا ان يراعى جانب اللفظ المطلق
من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم اي نظراً في
المعاني انما يكون بالقصد الاول وفي الفاظ بقصد ثان
نظيره في الفاظ من حيث ذلك غير مقيد بلغة هو معرفة
حال افرادها وتركيبها واشترائها وتشكيكها وسائر احوالها

في دلالتها كدخول السلب على الربط المقتضى للسلب وعكسه
المقتضى للعدول وكذلك دخولهما على الجهة ودخول الجهة
عليهما **وبالجمله** ساير ما يذكر في شرايط النقيض والمغالطة
اللفظية **قوله** **الا فيما يقل** يريد به ما يختص باللغة التي يستعملها
المنطقي وتغييره حال المعنى فانه يلزمه ان يتنبه له وينبته
عليه **وذلك** كدلالة لام التعريف في اللغة العربية على استغراق
الجنس وعموم الطبيعة **ودلالة** انما على مساواة حدى القضية
ودلالة صيغة السلب الكلى على المعنى المتعارف الذى يحجب ببيان
إشارة **ولان المجهول بازاء المعلوم الجهل البسيط** يقا
العلم يقابل العدم والملكة ومعه قد يستحصل العلم **والجهل المركب**
يقابله نقابل الضدين ومعه لا يمكن ان يستحصل العلم واراد بالجهل
ههنا المجهول بالجهل البسيط **وقسمه** قسمه مقابله الى التصور
والتصديق فان الاعداد لا يتمايز الا بالملكات ولا ينقسم الا
بانقسامها **قوله** **فكما ان الشئ قد يعلم تصورا ساذجا مثل**
علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا معه تصديق
نبيه على عدم العناد بين عدم التصور والتصديق فان احدا
يستلزم الآخر بل العناد بين عدم الحكم مع التصور الذى عبر عنه
بقوله ساذجا وبين وجوده معه **وانما قال** بمعنى اسم المثلث
ولم يقل بمعنى المثلث لان التصور قد يكون بحسب الاسم وقد يكون
بحسب الذات **والاول** قد يتعري عن التصديق **والثاني** لا يتعري
لانه متأخر عن العلم بهلية المتصور فلا يحسن التمثيل به في التصور

الساذج **قوله** **مثل علمنا ان كل مثلث فان زواياه مساوية**
لقايتين ذلك تصديق يبرهن عليه في الشكل الثانى والثلاثين
من المقالة الاولى من كتاب الاصول لا قلدس **قوله** **كذلك الشئ**
قد يجهل من طريق التصور فلا يتصور معناه الى ان يتعرف مثل
ذى الاسمين والمنفصل وغيرهما اقول تعرفهما محتاج الى
مقدمات هي هذه **بقوله** لما كانت الاعداد انما يتألف من الواحد
فالنسب التى لبعضها الى بعض يكون لا محالة بحيث يعد كل المنتسبين
اما احدهما او ثالث اقل منهما حتى الواحد وهي النسب العدة
والمقادير التى نوعها واحد كالخطوط مثلا او الشطوح فلها اما
نسب عدد ديه يقتضى تشاركها او نسب تختص بها وهي التى يكون بحيث لا يعد
المنتسبين احدهما ولا شئ غيرهما **وهي** يقتضى تباينها **فالنسب**
المقدارية الشاملة لهما اعم من العددية **والخط** المساوى لضع
المربع يحيط به ولذلك يقال له انه قوي عليه فان المربع يتكون
من ضرب ذلك الخط في نفسه **والمنطق** من المقادير ما يشارك مقدرا
مفروضا **والاصغر** ما يباينه **والخط المنطقى** في الطول ما
يشارك خطا آخر مفروضا بنفسه **والمنطق** في القوة ما يشارك
مربعاهما وكل منطق في الطول منطق في القوة ولا انعكس **وانا**
تقرر هذا فنقول اذا فرض خطان متساويان في الطول ومنطقتان
في القوة كخطين يكون نسبة احدهما الى الآخر نسبة الخمسة الى
جذر الثلاثة مثلا فانه يسمى مجموعهما بذى الاسمين وفضل
اطولهما على الاصغر بالمنفصل واحوالهما مذكورة في المقالة العاشرة

من كتاب الأصول قوله **وقد جهل من طريق التصديق الى**
ان يتعلم مثل كون القطر قويا على ضلعي القائمة التي يوترها
أقول الزاوية القائمة هي كل واحدة من الحادتين المتساويتين
 على جنبي خط مستقيم متصل باخر مثله لا على الاستقامة وسمي
 المخطان ضلعها **ويشبهه** الزاوية لضلعها بالقوس **ولذلك يسمى**
 كل خط ثالث معترض يتصل بينهما وترا بالقياس اليها **ويسمى ايضا**
 قطرا لانه يكون قطرا للدائرة التي يمر محيطها بالزوايا الثلاث الحادة
 من الخطوط الثلاثة **وايضا** لانه ينصف السطح المتوازي
 الاضلاع الذي يحيط به ضلعان وهذه صورته 
فهذا القطر قوي على ضلعي القائمة التي يوترها القطر اي
 يساوي مربعه مربعيهما **فان** قوة الخط مربعه الذي يحيط به
 كما **مثلا** اذا كان احد الضلعين اربعة والاخر ثلاثة فالقطر
 يكون خمسة لان مربعه وهو خمسة وعشرون يساوي مجموع
 مربعيهما وهما ستة عشر وتسعة **وبرهان** ذلك مذكور
 في الشكل المعروف بالعروس وهو السابع والاربعون من المقالة
 الاولى من كتاب الأصول **وانما قال** في التصور الجهول الى ان يتعرف
 وفي التصديق الجهول الى ان يتعلم **لان المعرفة** والعلم كما ينسبان
 الى الكل والجزئي فقد ينسبان الى الادراك المسبوق بالعدم
اولي الاخر من ادراك شئ واحد تحلل بينهما عدم **والى الجرح**
 عن هذا الاعتبار ولذلك لا يوصف الآلة بالعارف ويوصف بالعا
وقد ينسبان الى البسيط والمركب ولذلك يقال عرفت الله ولا يقال

علمته **فهذا** الاعتبار الاخير خصل لتصويره بالقياس
 الى التصديق بالتعرف وخصل التصديق لتركيبه بالتعلم **قوله**
فالسلك الطلبي منا في العلوم ونحوها اما ان يتجه الى تصور
ليستحصل واما ان يتجه الى تصديق **ليستحصل** وقد جرت
 العادة بان يسمى الشئ الموصل الى التصور المطلوب **قولا** **كاشا**
فمنه حد ومنه رسم يعني بقوله ونحوها ما عدا التصور التام
 واليقين من التصورات الناقصة والظنون **واعلم** ان الحد
 يألف من الذاتيات والرسم من العرضيات **والحد** في اللغة
 المنع ويقال للحاجزين الشين حد **وهذا الشئ** طرفه **وانما**
 سمي الطرف حدا لانه يمنع ان يدخل فيه خارج او يخرج عنه داخل
والرسم هو الأثر والذاتيات هي امور داخلية ويدل على شئ
 هي ماهيته **والعرضيات** خارجة ويدل على شئ هي آثاره و
 عوارضه وسمى التعريف بتلك حدا وبهذه رسما **قوله ونحو**
 يريد به ما دون الرسم من الامثلة وغيرها **قوله وان يسمى**
الشئ الموصل الى التصديق المطلوب حجة **ففيه قياس** ومنه
استقراء القياس تقدير الشئ على مثال شئ آخر يقال قاس القذة
 بالقذة **فالقياس** يقيس الجزئي بالكل في الحكم الثابت للكل
والاستقراء قصد القرى قرية فقرة **يقال** استقرت البلاد
 اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض **والاستقراء** يتتبع الجزئيات
 جزئيا لجزئيا ليحصل الكل **قوله ونحو** يريد به التمثيل ويسميه
 الفقهاء قياسا لانه الحاق جزئي بجزئي آخر في الحكم **قوله ومنهما**

يصار من المحاصل الى المطلوب فلا سبيل الى ذلك مطلوب مجهول
الا من قبل حاصل معلوم يريد بالحاصل المعلوم مبادى ذلك المط
التي مر ذكرها قوله ولا سبيل ايضا الى ذلك مع الحاصل المعلوم
الا بالتفطن للجهة التي لا جملها صار مؤديا الى المطلوب يريد بالتفطن
للجهة ملاحظة الترتيب والهيئة المذكورين لان حصول المبادى
وحدها لو كان كافيا لكان العالم بالقضايا الواجب قبولها على الجميع
العلوم وايضا فربما علم الانسان ان البكر لا تجل وان هندا مثلا
بكر ثم يراها عظمة البطن فتظنها جلي وذلك لعدم الترتيب و
الهيئة في علميه وعليه يقاس في التصور اشارة بالمنطقى ناظر
في الامور المتقدمة المناسبة لمطلوب مطلوب لا يريد بذلك
المطالب الجزئية التي مع المواد كحدوث العالم بل المطالب الكلية
التصورية او التصديقية المجردة عن المواد حقيقة كانت او غير حقيقة
والامور المتقدمة هي مبادئها المناسبة لها على الوجه الكلي القانوني
ايضا قوله وفي كيفية تأديها بالطالب الى المطلوب المجهول فقصار
امر المنطقى اذن ان يعرف مبادى القول الشارح وكيفية تأليفه
هذا كان او غيره وان يعرف مبادى الحجة وكيفية تأليفها
قياسا كان او غيره اي في حال مناسبتها والتفطن المذكور وبالله
فقد صرح في هذا الفصل اذ ذكر ان المنطقى ناظر في الامور المتقدمة
المناسبة وان قصارى امره ان يعرف مبادى القول الشارح
والحجة بالاحتياج الى المنطق في الحركة الاولى من حركتي الفكر وفيما
يتلوها من باقى كلامه بالاحتياج اليه في الحركة الثانية وذلك

يؤكد ما قلناه او لا قوله واول ما يفتح به فانما يفتح من الاشياء
المفردة التي تألف منها الحد والقياس وما جرى مجراها فلنفتح
الآن يريد ما بين في كتاب ايساغوجى قوله ولنبدأ بتعريف
كيفية دلالة اللفظ على المعنى فبدأ بما هو ابعد من المقصود الاول
من المنطق لاختلال المقصود اليه اخر الامر اشارة الى دلالة
اللفظ على المعنى اللفظ يدل على المعنى ما على سبيل المطابقة بان
يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبازائه مثل دلالة
المثلث على الشكل المحيط به ثلاثه اضلع واقعا على سبيل التضمن
بان يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه مثل دلالة المثلث
على الشكل فانه يدل على الشكل لا على انه اسم للشكل بل على انه
اسم لمعنى جزوه الشكل واقعا على سبيل الاستتباع والا لزام بان
يكون اللفظ دالا بالمطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه
معنى غيره كالرفق الخارجى لا كالجزم منه بل هو صاحب ملازم له
مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة
الكتاب دلالة المطابقة وصنعة صرفة ودلالة التضمن و
الا لزام باشتراك الوضع والعقل ويشترط فيهما ان لا يكون
الاسم دالا بالاشتراك على المعنى وعلى جزوه كما يمكن على العامة و
الخاص او عليه وعلى لازمه كالشمس على الجرم والنور بل يكون
بانتقال عقلى من احدهما الى الاخر قوله في الالتزام مثل دلالة
لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة ذكر
له مثالين احدهما لللازم لا يحمل على ملازمه والثاني لللازم يحمل

ولما قال قابل صنعة الكتابة وترا الكاتب لان الاول يلزم الانسان
والثاني لا يلزمه **وذهب الفاضل الشارح** الى ان الالتزام
مستلزم في العلوم **واستدل** عليه بان الدلالة على جميع اللوازم
محالة **اذ هي** غير متناهية وعلى البينة منها باطلة لان البينة عند
شخص ربما لا يكون بينا عند آخر فلا يصح لان يقول عليه **اول**
وهذا بعينه يقدح في المطابقة ايضا لان الوضع بالقياس الى
الاشخاص مختلف **والحق** فيه ان الالتزام في جواب ما هو
ما يجري مجراه من الحدود التامة لا يجوز ان يسعمل على ما
يجي بيا به **واما** في ساير المواضع فقد يعتبر **اولا** اعتباره في استعمال
الحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الاجناس اذ هي لا يدك
على ماهيات الحدودات الا بالالتزام كما يتبين **اشارة** الى
المحمول انا قلنا ان الشكل **محمول** على المثلث فليس معناه ان حقيقة
المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه ان الشئ الذي يقال له
انه مثلث فهو بعينه يقال له انه شكل سواء كان في نفسه معنى
ثالثا او كان في نفسه **احدهما** هذا البحث يورد بعد بحث
الالفاظ **واعل** الشيخ اورد ههنا ليعرف ان اطلاق الاسم
على المعنى ليس بحمل **والحمل** الذي بينه في هذا الفصل هو حمل
هو هو المسمى بحمل المواطاة ومعناه كما قال ان الشئ الذي
يقال له مثلث هو بعينه يقال له انه شكل سواء كان ذلك الشئ
في نفسه معنى ثالثا مغايرا للمثلث والشكل او كان في نفسه هو
المثلث بعينه والشكل بعينه **وهذا** الحمل يستدعي اتحاد المحمول

والموضوع من وجه ويغايرهما من وجه وما به الاتحاد غير مابه
التغاير **فما به** الاتحاد شئ واحد وهو الذي عبر عنه الشيخ بالشئ
وما به التغاير قد يمكن ان يكون شئين متغايرين يضاف كل
واحد منهما الى مابه الاتحاد كالضحك والنطق المضافين الى
الانسان اللذين يعبر عنهما بالناطق والضحك **وحينئذ** ان
جعلنا موضوعا ومحمولا كان مابه الاتحاد شيئا ثالثا مغايرا لهما و
ذلك معنى قوله كان في نفسه معنى ثالثا **وقد يمكن** ان يكون
شيئا واحدا يضاف الى مابه الاتحاد كالثلث المضاف الى
الشكل الذي يعبر عن المجموع بالمثلث **وحينئذ** ان جعلنا ذلك
المجموع موضوعا كان المحمول مابه الاتحاد وحده مجردا عما به
التغاير **كما يقال** مثلا ان المثلث شكل **وان جعل** محمولا كان
الموضوع مابه الاتحاد وحده **كما يقال** مثلا الشكل مثلث و
ذلك معنى قوله او كان في نفسه **احدهما** **وتج** آخر من الحمل
يستحق حمل الاشتقاق وهو حمل هو ذ وهو كالبياض على الجسم
والمحمول بذلك الحمل لا يحمل **وحده** على الموضوع بالمواطاة قبل
يحمل مع لفظه ذ **وكما يقال** الجسم ذو بياض او يشتق منه اسم
كالابيض فيحمل بالمواطاة عليه كما يقال الجسم ابيض والمحمول
بالحقيقة هو الاول **اشارة** الى اللفظ المفرد **والمركب اعلم**
ان اللفظ قد يكون مفردا وقد يكون مركبا واللفظ المفرد هو الذي
لا يراد بالجزء منه دلالة اصلا حين هو جزء مثل تسميتك
انسانا بعبد الله فانك حين يدل بهذا على ذاته لا على صفته

من كونه عبد الله فليست تريد بقولك عبد شيئا أصلاً فكيف
إذا سميت به عيسى **بل في موضع آخر** قد يقول عبد الله ويعني عبد
شيء **وجيء** يكون عبد الله نعتاً له لا اسماً وهو مركب مفرد
والمركب هو ما خالف المفرد ويسمى قولاً منه قول تام وهو
الذي كل جزؤه لفظ تام الدلالة اسم أو فعل وهو الذي يسمى
المنطقيون كلمة وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين
في زمان معين من الأزمنة الثلاثة وذلك مثل قولك حيوا
ناطق ومنه قول ناقص مثل قولك في الدار وقولك لا انسان
فإن الجزء من امثال هذين يراد به الدلالة ألا ان أحد الجزئين
إدابة لا يتم مفهومها إلا بقرينة مثل لا وفي فإن القائل زيد
في أو زيد لا يكون قد دل على كمال ما يدل عليه في مثله ما لم
يقل في الدار أو لا انسان لأن في ولا إذاً ان ليستا كالا اسماً
والأفعال قال في التعليم الأول ان المفرد هو الذي ليس
لجزئه دلالة أصلاً **واعترض** عليه بعض المتأخرين بعبد الله و
وامثاله اذا جعل علماً للشخص فانه مفرد مع ان أجزائه دلالة
فإن الله استدركه فجعل المفرد ما لا يدل جزؤه على جزئ معناه
وأدى ذلك الى ان ثلث القسمة بعض من جاء بعده فجعل
اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شيء أصلاً وهو المفرد أو يدل
على شيء غير جزئ معناه وهو المركب أو على جزئ معناه وهو المؤلف
والسبب في ذلك سوء الفهم وقلة الاعتبار لما ينبغي ان يفهم
ويعتبر وذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة

بارادة المتلفظ التجارية على قانون الوضع **فما تلفظ به** وتراد
به معنى ما ويفهم عنه ذلك المعنى يقال له انه دال على ذلك المعنى
وما سوى ذلك المعنى مما لا يتعلق به ارادة المتلفظ وان كان
ذلك اللفظ أو جزؤه من حيث تلك اللغة أو لغة أخرى أو بارة
أخرى يصلح ان يدل به عليه فلا يقال له انه دال عليه وإذا
ثبت هذا فنقول اللفظ الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء
معناه لا يخلو من ان يراد بجزئه دلالة على شيء آخر أو لا يراد
وعلى التقدير الأول فلا يكون دلالة ذلك الجزء متعلقة بكونه
جزءاً من اللفظ الأول بل يكون ذلك الجزء بذلك الاعتبار لفظاً
براسه دالاً على معنى آخر يراد به أخرى وليس كلامنا فيه فان
لا يكون لجزء اللفظ الدال من حيث هو جزؤه دلالة أصلاً
ذلك هو التعدير الثاني بعينه **فحصل** من ذلك ان اللفظ
الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه لا يدل جزؤه على شيء
أصلاً **فأذن** الرسمان اعني القديم والمحدث للمفرد متساو
في الدلالة من غير عموم وخصوص **ولو تأمل** متأمل وانصف
من نفسه لا يجد بين لفظة عبد من عبد الله اذا كان علماً أو
بين لفظة ان من انسان تفاوتاً في المعنى فان كليهما يصلحان
لان يدل بهما في حال آخر على شيء **وأما كون** الأول منقولاً من
نعت والثاني غير منقول فامر يرجع الى حال الألفاظ ولا يتغيرهما
احوال الاسماء في الدلالة **فظهر** من ذلك ان الرسم المنقول من
التعليم الأول صحيح **وأن** المفرد في المعنى شيء واحد وكذلك

ما يقابلها سواء يسمى مركبا أو مؤلفا ويرجع إلى تتبع الفاظ الكتاب
فقولك قال الشيخ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا
زاد في التفسير القديم ذكر الإرادة تنبيهها على أن المرجع في دلالة
اللفظ هو إرادة المتلفظ **وقال** حين هو جزؤه ليعلم أن الجزء
من حيث هو جزؤ لا يدل على شيء آخر فإن دل إرادة أخرى على شيء
آخر لا يكون من حيث هو جزؤه ولا نافي ما قصدناه **وجعل**
مقابل المفرد مركبا فإن الفرق بين المؤلف والمركب على
الاصطلاح الجديد لا فائدة له في هذا العلم **قوله** فمنه
قول تام وهو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم أو
فعل **الأقوال** يتخلل إلى ثلاثة أشياء، أسماء وأفعال وحروف و
يشارك في أربعة أشياء، وهي كونها الفاظ مفردة دالة على معنى
بالوضع والتواطؤ والمعنى الجامع لهذه الأربعة جنسها
ويفرق أولا بفصلين هما دلالتها في نفسها أو في غيرها **وذلك**
لأنها إما أن من الموجودات وإما بنفسه هو الجوهر وقا بما غيره هو
العرض ومن المعقولات معقولا بنفسه هو الذات ومعقولا
بغيره هو الصفة **كذلك** من الألفاظ دال في نفسه ودال بغيره
والأخير هو الحرف وهو أداة والأول جنس يقسمه فصلان
أخران هما التعلق بزمان معين من الأزمنة الثلاثة والجرد
عن ذلك **والأخير** هو الاسم **والأول** هو الفعل ويسمى المنطوق
كلمة **والفعل** عند النحاة أعظم منه عند المنطقيين **فإنهم**
يسمون الكلمات المؤلفة مع الضماير كقولك أمشي أيضا فعلا

فصول الفعل ملكات **وفصول** الاسم والحرف أعدامها و
الأعدام تعرف بالملكات من غير انعكاس **فلذلك** اقتصر
الشيخ على إيراد حد الفعل إذ هوينا واحديهما بالقوة
فقال في حده وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين في
زمان معين من الأزمنة الثلاثة **والفعل** لا ينفك بعد
الأمور الخمسة أعني الأربعة المشتركة والاستقلال في الدلالة
المشتركة بينه وبين الأسماء عن شيئين **أحدهما** كون معناه
موجودا لغيره مرتبطا لذاته به وذلك الغير هو الفاعل وهو
قد يكون معينا وقد لا يكون لكن وجوده التعيين وعدمه لا
تعلق بالفعل نفسه فهو في نفسه إنما يقضي الاحتياج إلى
غيره لا بعينه لا إلى غير يشترط أن يكون لا بعينه فإن بينهما
فرقا كثيرا وهو المراد من قوله موجود لشيء غير معين **وقد يشترك**
الأسماء المتصلة بالأفعال كالفاعل والمفعول والصفة في
هذا **والثاني** حصوله في زمان معين **فإن** من الأسماء
ما يدل على نفس الزمان كالوقت ومنها ما يدل على ما جزؤه
الزمان كالصباح ومنها ما يدل على معنى إنما يحصل في زمان
لا بعينه كجميع الأسماء المتصلة بالأفعال وجميعها مجردة عن الزمان
المعين الذي يحصل المعنى فيه **إما ما يعين** زمانه بحسب حصول
المعنى فيه فهو الفعل لا غير **وهو المراد** من قوله في زمان معين
من الثلاثة **والحد** الذي أورده الشيخ ناقص غير متناول لجميع
الذاتيات لاسيما الفصل الذي يميزه عن الحرف إلا بالانزياح

والحد التام للفعل التام ان يقال الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع
على معنى مستقل بنفسه ويتعلق بشئ لا بعينه في زمان من
الازمنة الثلاثة بعينه ذلك التعلق **والافعال الناقصة**
ما نقص منها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج الى خبر يدل عليه كقولنا
كان زيد قائما وهي التي يسميها المنطقيون كلمات وجودية وقد
ظن بعضهم ان الفعل البسيط اعني المجرد عن الاسم الذي يسميه
المنطقيون كلمة لا يوجد في لغة العرب لاشتمال اكثر الافعال
على الضماير **وهو ظن فاسد** يحققة الخاة فان قولنا قام في قام
زيد خال عن الضمير وان كان مشتملا على ضمير عكسه و
الكلمة في لغة اليونانيين كانت تدل بافرادها على وقوعها في
الحال وتسمى قائمة **تصرف** الى الماضي والمستقبل بادوات لذلك
تقرن بها **وظهر** من حد الفعل ان الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع
على معنى مستقل بنفسه ولا يقتضى وقوعه في زمان معين بحسبه
والحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى في غيره **والتأليف**
الثاني بين هذه الثلاثة يمكن على ستة اوجه **اثان** منها تاما
بحسب النحوي **وهما** ما نال من اسمين او اسم وفعل يستند احدهما
الى الآخر **كقولنا** زيد قائم او قام زيد **وقول الشيخ** ان القول التام
هو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم او فعل **يوهم** ان التام
منها ثلاثة لكن التأليف من فعلين غير ممكن لا يحتاج كل واحد منهما
الى الاسم فيرجع التام الى القسمين المذكورين الا ان قوله في
المثال حيوان ناطق يدل على ان المؤلف من الصفة والموصوف

واستعمال المواد التي لا تناسب المطلوب لا ينفك عن سوء ترتيب
او هيئة البتة **اما بقياس الاجزاء بعضها الى بعض** **واما بقياسها**
الى المطلوب **واما المواد** القربة للاقيسته التي هي المقدمات
فقد يقع الفساد فيها انفسها دون الهيئة والترتيب **اللاتين**
بها وذلك لما فيها من الترتيب والهيئة بالنسبة الى الافراد
الأول قوله وكثيرا ما يكون الوجه الذي ليس بصواب
شبيهها بالصواب او موها انه شبيه به **اما باعتبار**
الصور وحدها فالصواب هو القياس والشبيه هو الاستقراء
لأنه انتقال من جزئيات الى كليتها كما ان القياس انتقال
من كلي الى جزئياته **والموهم** انه شبيه به هو التمثيل فان
ايراد الجزئي الواحد في التمثيل لاثبات الحكم المشترك **يوهم**
مشاركة سائر الجزئيات له في ذلك حتى يظن انه استقراء **واما**
باعتبار المواد وحدها اعني القربة فان المواد الاولى لا توصف
بالصواب وغير الصواب كما مر **فالصواب** منها هو
القضايا الواجب قبولها والشبيه به من وجه المسلمات و
المقبولات والمظنونات **ومن وجه** اخر المشبهات بالاولى
والموهم انه شبيه به المشبهات بالمسلمات **واما باعتبارها**
معافا للصواب هو البرهان **والشبيه به** الجدل والخطابة
من وجه والتفسطة من وجه **والموهم** انه شبيه به
المشاغبة فانها تشبه الجدل كما ان التفسطة تشبه البرهان
والفاضل الشارح عذ الخطابة والجدل في الصواب و

وَجَعَلَ الشَّيْءَ بِهَ الْمَعَالِطَةِ وَالْمَوْهَمِ أَنَّهُ شَبِيهٌ بِهَ الْمَشَاغِبَةِ وَيَكُونُ
عَلَى ذَلِكَ أَن يَكُونَ الْجَدَلُ مِنْ جُمْلَةِ الشَّيْءِ لِأَنَّ الْمَشَاغِبَةَ يَوْهَمُ
أَنَّهُ جَدَلٌ قَوْلُهُ وَالْمَنْطِقُ عِلْمٌ يَعْلَمُ فِيهِ ضُرُوبُ الْإِنْتِقَالِ
مِنْ أُمُورٍ خَاصَّةٍ فِي ذَهْنِ الْإِنْسَانِ إِلَى أُمُورٍ مُسْتَحْصَلَةٍ
هَذَا إِلَى آخِرِ الْإِشَارَاتِ رِسْمٌ لِلْمَنْطِقِ بِحَسَبِ ذَاتِهِ لَا بِالْقِيَا
إِلَى غَيْرِهِ فَالْعِلْمُ حَبْسُهُ وَالْبَاقِي مِنْ قَبْلِ الْخَوَاضِ وَأَمَّا آخِرُ هَذَا
الرَّسْمِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ هَذِهِ الْخَاصَّةَ أَعْنَى الْإِشْتِمَالِ عَلَى تَيَّانِ الْإِنْتِقَالِ
لِجِدَّةِ وَالدِّيَّةِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ فَلَمَّا عَرَفْنَا بِهَا قَوْلُهُ يَعْلَمُ فِيهِ وَفِي
بَعْضِ النَّاسِ يَعْلَمُ مِنْهُ ضُرُوبُ الْإِنْتِقَالِ وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي
حَمْلَ الضَّرُوبِ عَلَى الضَّرُوبِ الْكَلِيَّةِ الَّتِي هِيَ كَالْقَوَانِينِ وَبَيَانِهَا
الْمَسَائِلُ الْمُنَظَّقِيَّةُ وَالثَّانِي يَقْتَضِي حَمْلَهَا عَلَى جُزْئِيَّاتِهَا الْمُتَعَلِّقَةِ
بِالْمَوَادِّ عَلَى مَا هِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ وَأَمَّا قَوْلُهُ يَعْلَمُ فِيهِ
ضُرُوبُ الْإِنْتِقَالِ وَلَمْ يَقُلْ عِلْمٌ ضُرُوبُ الْإِنْتِقَالِ
لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَنْطِقِ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ لَيْسَ هُوَ أَنْ يَعْلَمَ ضُرُوبُ
الْإِنْتِقَالِ بَلِ الْمَقْصُودُ هُوَ الْأَصَابَةُ فِي الْفِكْرِ كَمَا تَقَدَّمَ وَالْعِلْمُ
بِالضَّرُوبِ أَمَّا صَارَ مَقْصُودًا بِقَصْدِ ثَانٍ لِأَنَّ الْأَصَابَةَ مُفْتَقِرَةً
إِلَى ذَلِكَ وَالْفَاضِلُ الشَّارِحُ أَفَادَ أَنَّهُ أَمَّا قَوْلُهُ لِلْمَنْطِقِ عِلْمٌ يَعْلَمُ
مِنْهُ ضُرُوبُ الْإِنْتِقَالِ وَلِلطَّبِّ عِلْمٌ يَعْرِفُ مِنْهُ أَحْوَالُ
بَدَنِ الْإِنْسَانِ لِأَنَّ الْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي يُسْتَعْمَلُ الْمَنْطِقُ فِيهَا كَلِمَاتُ
فِي أَنْفُسِهَا هِيَ الْعُلُومُ وَالْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي يُسْتَعْمَلُ الطَّبُّ فِيهَا أَبْدَانُ
جُزْئِيَّةٌ لِنَوْعِ الْإِنْسَانِ وَقَدْ تَخَصَّصَ الْعِلْمُ بِالْكَلِمَاتِ وَالْمَعْرِفَةُ بِالْجُزْئِيَّاتِ

وَمَا بَعْدَهُ فَالْتَرَكِيبُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْحُكْمِ إِذَا طُرِأَ عَلَيْهَا ثُمَّ مُمْكِنٌ أَنْ
يَجْعَلَ بَعْضُهَا مَحْمُولًا عَلَى الْبَعْضِ فَإِنْ بَعْضُ الْأَقْوَالِ الْجَازِمَةِ
لَا يَكُونُ الْبَعْضُ الْآخَرُ فَإِنْ لَا يَدُ مِنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ
لَوْ جُوبَ نَسْبُهُ أَوْ لَا وَجُودُهَا بَيْنَهَا وَالنَّسْبُ يَقْتَضِي أَمَّا
اتِّصَالَ أَوْ انفصالًا فَالَّذِي يَعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ اتِّصَالِ أَوْ لَا وَجُودُ
هُوَ الْمُتَّصِلُ وَالَّذِي يَعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ انفصالِ أَوْ لَا وَجُودُهُ
هُوَ الْمُنْفَصِلُ فَإِنَّ التَّرَكِيبَ الْخَبَرِيَّ ثَلَاثَةٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَأَصْنَافُ
التَّرَكِيبِ الْخَبَرِيِّ وَلَمْ يَقُلْ وَأَنْوَاعُهُ نَظَرًا إِلَى الْمَوَادِّ وَذَلِكَ
لِأَنَّ أَنْ قُلْنَا طُلُوعُ الشَّمْسِ مُسْتَلْزِمٌ لَوْجُودِ النَّهَارِ أَوْ قُلْنَا إِذَا
كَانَتْ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ مَا هِيَ الْخَبَرُ
فِي قَوْلِنَا عَنْ حَرِّهِ الْمَعْنَى وَقَدْ نَعَرَّ التَّرَكِيبُ بِالْحَمْلِ وَ
الْوَضْعِ فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَا مَدْخَلَ بِهَا فِي تَحْصِيلِ مَا هِيَ
الْأَخْبَارُ الْمَعْنَى فَلَسْتُ بِفَصُولٍ لَهَا بَلْ هِيَ عَوَارِضٌ يَلْقَاهَا
بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ أَحْوَالُهَا الْخَارِجَةُ بَعْدَ تَحْصِيلِ خَبَرِهَا
فَتَصِيرُهَا أَصْنَافًا وَأَمَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الصُّورِ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ
الْحَمْلَ وَالشَّرْطَ نَوْعَانِ تَحْتَ الْخَبَرِ وَكَذَلِكَ الْمُتَّصِلُ وَالْمُنْفَصِلُ
تَحْتَ الشَّرْطِ وَحِينَئِذٍ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ الْأَصْنَافُ فِي قَوْلِهِ عَلَى
الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ دُونَ الْأَصْطِلَاحِيِّ قَوْلُهُ أَوَّلُهَا الَّذِي
يُسَمَّى الْحَمْلَ وَهُوَ الَّذِي يُحْكَمُ فِيهِ بِأَنْ مَعْنَى مَحْمُولٍ عَلَى مَعْنَى
أَوَّلِهَا لَيْسَ بِمَحْمُولٍ عَلَيْهِ مِثَالُهُ قَوْلُنَا أَنَّ الْإِنْسَانَ حَيَوَانَ وَ
وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِحَيَوَانَ فَالْإِنْسَانُ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهُ

في شكل هذا المثال هو المسمى بالموضوع وما هو مثل الحيوان
ههنا هو المسمى بالمحمول وليس حرف سلب ما يُعَدُّ الحمل فيه
اعني السالبة يسمي ايضا حمليا لان الاعداد قد يلحق بالملكات
في بعض احكامها **قوله** والثاني والثالث يسمونهما الشرطي
اما المتصل فاستحقاقه لان يسمي شرطيا بحسب اللغة العربية
ظاهر واما المتصل فلحق به لانه يشاكله في التركيب وايضا
حقيقته الشرط هي تعليق احد الحكمين بالآخر وهو موجود في
كليهما على السواء فلذلك سمي شرطين **قوله** وهو ما يكون التمسك
فيه من خبرين قد اخرج كل واحد منهما عن خبره الى
غير ذلك ثم قتر بينهما ليس على سبيل ان يقال ان احدهما
هو الآخر كما كان في الحمل بل على سبيل ان احدهما يلزم الآخر
ويتبعه **وذلك** لانقطاع تعلق الصدق والكذب بهما حال كونهما
جزئين من شرطي وجود تعلقهما بالمؤلف **قوله** وهذا يسمى
المتصل والوضعي او على سبيل ان احدهما يعاند الآخر وبإينه
وهذا يسمى المتصل مثال الشرطي المتصل قولنا اذا وقع
خط على خطين متوازيين كانت الخارجة من الزوايا مثل
الداخله المقابلة ولولا اذا وكانت لكان كل واحد من
القولين خبرا بنفسه **مثال الشرطي المتصل** قولنا اما ان
يكون هذه الزاوية حادة او منفرجة او قائمة واذا حذفت
اما واو كانت هذه القضايا فوق واحدة **اما يسمى المتصل**
وضعا لانه يشتمل على وضع المقدم المستلزم للتالي فان الشرط

فيه لا يقتضي التشكيك في المقدم كما ذهب اليه قوم بل يقتضي تعلق الحكم
بوضعه فقط وباقي الفصل غني عن الشرح **اشارة الى الايجاب** و
والسلب الايجاب الحمل هو مثل قولنا الانسان حيوان ومعناه
ان الشيء الذي نقرضه في الذهن انسانا كان موجودا في الاعميان
او غير موجود فجب ان نقرضه حيوانا ويحكم عليه بانه حيوان من
غير زيادة متى وفي اي حال بل على ما يعبر الوقت والمقيد ومقتضاها
والسلب الحمل هو مثل قولنا الانسان ليس بجسم وحاله تلك
الحال ليس من شرط موضوع القضية ان يكون موجودا في الاعميان
فانا نحكم على موضوعات ليست بموجودة في الاعميان احكاما ايجابية
فضلا عن السلبية كما على اشكال هندسية لم يحكم بوجودها ولا ان
يكون موجودة في الاعميان فانا نحكم ايضا على موضوعات موجودة
كالعالم وما فيه بل من شرطه ان يكون متمثلا في الذهن مفروضا
شيما ما بالفعل لقولنا الانسان فانه ينبغي ان يفرض في الذهن انسانا
بالفعل فقط **ثم اذا حكمنا** عليه بانه كذا او ليس كذا فلسنا نريد ان
هذا الحكم حاصل في وقت ما معين او غير معين او في جميع الاوقات
ولا انه حاصل من حيث لا يعتبر فيه توقفا صلاحا حتى لو اردنا ان نقرضه
لكا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم ولا نريد ايضا انه حاصل بشرط او
قيد مثلا بشرط كونه انسانا او غير ذلك ولا انه حاصل من حيث لا
يعتبر فيه شرطا صلاحا حتى لو اردنا ان نقيده بشرط لكان قد خالفنا
مقتضى ذلك الحكم بل نريد ان الحكم حاصل فقط من حيث يحتمل اقترانه
بالتوقيت والتوقيت والتوقيت والتوقيت **ولنا** ان يلحق به ما شئنا

من ذلك فيصير سبب اقترانه به مخصصا يرتفع عنه ذلك الاحتمال
العام لجميعها اما قبل الالتحاق فهو مجرد عن جميع ذلك فهذا هو مفهوم
مجرد الحكم بالاجاب كان او بالسلب **قوله** والاجاب المتصل هو
مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اي اذا فرض الاول
منها المقرون به حرف الشرط ويستلزم المقدم لزومه التالي المقرون به حرف
الجزاء ويستلزم التالي وصحة من غير زيادة شئ اخر بعد **والسلب**
المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم والصحة مثل قولنا ليس اذا كانت
الشمس طالعة فالليل موجود **والاجاب** المنفصل مثل قولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا وهو الذي يوجب الانفصال والعناد و
السلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد مثل قولنا ليس
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون منقسما بمساوين
الاتصال قد يكون بلزوم كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وقد يكون باتفاق كقولنا ان طلعت الشمس فالحمار ينهق ويشملها
الصحة المطلقة **فالاجاب** في المتصلة هو الحكم بوجود لزوم التالي للمقد
او صحته اياه ان لم يكن اللزوم معلوما ولا الاتفاق سواء كان كل واحد من
المقدم والتالي موجبه او سالبة من غير قيد ولا يقيد او توقيت ولا توقيت
والسلب فيها هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم والصحة كذلك و
الاجاب في المنفصلة هو الحكم بوجود الانفصال والعناد بين اجزائها
والسلب هو الحكم بلا وجوده سواء كانت اجزاؤها موجبه او سالبة
او مختلطة منها **واجزاء** المنفصلة لا يستحق ان يسمى مقدما وتاليا
فان سميت كان مجازا وذلك لانها غير متميزة بالطبع اذ لا تفاوت

في تقديم ايها التلق ولا انها يجوز ان يكون فوق اثنين فلذلك ذكر الشيخ
التسمية بهما في المتصلة دون المنفصلة **قوله** اشارة الى الخصوص
والاهمال والخصر اذا كانت القضية حملية وموضوعها شئ جزئي
سميت مخصوصة **اما موجبة** واما سالبة مثل قولنا زيد كاتب زيد
ليس بكاتب واذا كان موضوعها كلها ولم يتبين كمية هذا الحكم اعني
الكلية والجزئية بل اهل فلم يدل على انه عام لجميع ما تحت الموضوع او غير
عام سميت مهملة موجبه كانت او سالبة مثل قولنا الانسان في
خسر الانسان ليس في خسر فان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما
وتركه تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وليطلب ذلك في لغة اخرى
واما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا يخلطها بغيرها واذا كان موضوعها
كلها وبين قدر الحكم وكمية موضوعه فان القضية تسمى مخصوصة فان كان
يتبين ان الحكم عام سميت القضية كلية **وهي** اما موجبه مثل قولنا كل
انسان حيوان **واما سالبة** مثل قولنا ليس واحد من الناس بحجر
وجميع ذلك ظاهر **قوله** وان كان انما بين ان الحكم في البعض ولم
يتعرض للباقى او تعرض بخلاف فالمخصوص جزئية اما موجبة كقولنا بعض
الناس كاتب فنقول الحكم على البعض لا ينال في الحكم على الكل فان بعض
الناس حيوان كما ان كلهم حيوان بل الحكم الكلي يصدق معه الجزئي ولا
نعكس ولذلك كان الجزئي اعم صدق من الكلي وقد سبق الى بعض الاوهام
ان تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه والا فلا فائدة للتخصيص
وذلك ظن لا يجب ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما بدت

الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله **فالحاصل** ان صبغة المحصورة الجزئية يد
على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلي ان لم يتعرض للباقي ومع عدم احتمال
ان تعرض وذكر ان الباقي خلافه **قوله** **واما سالبه** كقولنا ليس بعض
الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب فان **فحواها** واحد وليس
يقان في السلب **اما قولنا** ليس بعض الناس بكاتب فهو صبغة مطابقة
للسلب الجزئي محتملة لان يصدق معها السلب الكلي **واما قولنا** ليس كل انسان
بكاتب فهو صبغة للسلب عن الكل لا للسلب الكلي ولا للسلب الجزئي
اعني انه يدل على سلب الكتابة عن جميع الناس لا عن كل واحد منهم ولا عن
بعضهم **ويحتمل** ان يصدق معه اما السلب الكلي او السلب الجزئي و
لا يمكن ان يخلو عنهما معا في نفس الامر لكنه اذا صدق السلب الكلي صدق
الجزئي من غير عكس فلجزئي صادق معه دائما دون الكلي **فالحاصل** ان
هذه الصبغة يستلزم السلب الجزئي قطعا ويحتمل معها السلب الكلي
كما كانت الصبغة الاولى من غير تفاوت وهذا معنى قوله فان **فحواها**
واحد وليس ايمان في السلب **فحوى** الكلام هو ما يفهم عنه على سبيل
القطع سواء دل عليه بالوضع او بالعقل **قوله** **واعلم انه** وان كان
في لغة العرب قديدا **ل** **الف** **واللام** على العموم فانه قد يدل به على تعيين
الطبيعة فهناك لا يكون موقع **الف** **واللام** هو موقع كل الا ترى انك
تقول الانسان عام ونوع ولا تقول كل انسان عام ونوع وتقول الانسان
هو الضحك ولا تقول كل انسان هو الضحك وقد يدل به على جزئي جزئي
ذكره او عرف حاله فتقول الرجل ويعني به واحدا بعينه ويكون القضية

حينئذ مخصوصة **واعلم** ان اللفظ الخاص يستحق سورامثل كل بعض
ولا واحد **ولا** كل **ولا** بعض وما يجري هذا الجري مثل **طرا** و**اجمعين**
ومثل **هيج** بالفارسية في الكلي السالب قد ذكرنا ان المعاني الاصلية
التي سميناها طبائع فانها من حيث هي ليست بكلية ولا جزئية ولا عامة
ولا خاصة ولا كثيرة ولا واحدة وانما يصير شيئا من ذلك بانضاف
لاحق اليها تخصصها به فلا يخلو تلك الطبائع اما ان يحكم عليها من حيث
هي ويحكم عليها مع لاحق بقضي تعميم الحكم او تخصيصه او مع لاحق
بجعلها واحدا شخصا معينا ويحصل من الاول قضية مهمة ومن
الثاني محصورة كلية او جزئية ومن الثالث مخصوصة **والالف واللام**
يدل بالاشتراك على الاحوال الثلاثة **اما على العموم** ويستحق لام الاستغناء
فكما في قولنا الانسان حيوان اي كل انسان وهي محصورة كلية **واما على**
تعيين الطبيعة فكما في قولنا الانسان عام ونوع او قولنا الانسان هو
الضحك وهي مهمة **واما على التخصيص** ويستحق لام العهد فكما في قولنا
قال الشيخ وهي مخصوصة وباقي الفصل ظاهر **اشارة الى حكم الفصل**
واعلم ان المهمل ليس يوجب التعميم لانه انما يذكر فيه طبيعه يصلح ان
يؤخذ كلية ويصلح ان يؤخذ جزئية فاخذها السادج بلا قرينه فاما
يوجب ان يجعلها كلية ولو كان ذلك يقضي عليها بالكلية والعموم
لكانت طبيعة الانسان بقضي ان يكون عامة فاما ان الشخص الواحد
يكون انسانا لكنها لما كانت يصلح ان يؤخذ كلية وهناك يصدق جزئية
ايضا فان المحمول على الشكل محمول على البعض وكذلك المسلوب و

بصلح ان يؤخذ جزئية ففي الحالين يصح الحكم بها جزئيا فالمهملة في قوة
الجزئية وكون القضية جزئية الصدق تصريحا لا يمنع ان يكون مع ذلك
كلية الصدق فليس لنا حكم على البعض حكم وحسب من ذلك ان يكون الباقي بالخطا
فالمهملة وان كان يصح في قوة الجزئية فلا مانع ان يصدق كلية الحكم في
المهملة على الطبيعة المجردة المذكورة وصيغة القضية لا يدل بالوضع على كلية
الحكم ولا على جزئية بل يحتمل كل واحد منهما ولا يخلو في نفس الامر عن احدهما كما مر
في السلب عن الكل لكن الكلية منها يستلزم الجزئية من غير عكس فالجزئية صادقة
في كل حال والكلية باقية على الاحتمال **فاذن** فحوى القضية الحكم على البعض
بالقطع كما كان في المحصورتين الجزئيتين وهذا هو السبب لكونها في قوة الجزئية
واما قبل في قوتها لانها ليست بدل بالوضع على ذلك بل بالعقل **والفاضل**
الذي حكم بان دلالة الالتزام مجورة في العلوم مطلقا فقد اضطر الى ان
حكم بان هذه الدلالة هي دلالة الالتزام والفاظ الكتاب ظاهرة **ولما تبين**
ان المهملة في قوة الجزئية وكانت الشخصيات مما لا يعتد بها في العلوم فاذن
القضايا المعبرة هي المحصورات الاربع **اشارة الى حصر الشرائط و**
اهمالها والشرائط ايضا قد يوجد فيها اهل وحصر فانك اذا قلت
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت دائما اما ان يكون العد
زوجا او يكون فردا فقد حصرت الحصر الكلي الموجب واذا قلت ليس البتة
اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود او قلت ليس البتة اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا فقد حصرت الحصر الكلي السالب
واذا قلت قد يكون اذا طلعت الشمس فاشما متيعة او قلت قد يكون

اما ان يكون في الدار زيد واما ان يكون فيها عمر وقد حصرت
الحصر الجزئي الموجب واذا قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسما
مضحية او قلت ليس يوما اما ان يكون الحضي صغرا وبنه واما دموية
فقد حصرت الحصر الجزئي السالب **حصر الشرائط واهمالها**
لا يتعلق بحال اجزائها في الحصر والاهمال بل بحال الاتصال والانفصال
فان الحكم بتعميم شئيهما او تخصيصه يقتضي الحصر والحكم المجرد من غير
بيان تعميم او تخصيص يقتضي الاهمال ويقيد الحكم بحال لا يقبل الشركة
تقتضي الخصوص **واما التخصيص** ذلك على التفصيل فان نقول كلية الحكم
الاجباني في المتصلة للزومية ليست سكر مرات الوضع بل محصور
التالي عند وضع المقدم في جميع اوقات الوضع ولا بذلك وحده بل
وتعميم الاحوال التي يمكن فرضها مع وضع المقدم **فانا اذا قلنا** كلما
كان زيد يكتب فيده يتحرك فلسنا نذهب فيه الى ان هذه القضية
انما يحصل في مرات غير معدودة بل نريد انما يحصل في جميع اوقات
كتابته **ولا يقتصر** عليها ايضا بل يريد مع ذلك ان كل حال يمكن ان
يفرض مع كونه كتابا مثل كونه قايما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون
الحمار ناهقا او غير ذلك مما لا يتناهى فان حركة اليد حاصلة مع الكتابة
في جميع تلك الاحوال بشرط كون تلك الاحوال ممكنة مع وضع الكتابة
واذا كانت كليته هذا فجزئته ان يكون في بعض الاحوال من غير تعرض
لنامها **ومثال** ما يختص ببعض الاحوال قولنا قد يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان فان ذلك يلزم حال كونه ناطقا دون ساير
الاحوال **والمتسالية** اعني لازمة السلب لاسابته للزوم على قياس

ذلك في البابين **وَأَمَّا سَائِلَةُ** لزوم فان لا يكون اللزوم الاجبائي اما الكلي
اول الجزئي صاد قابل الصادق اما الجواب من غير لزوم وسلب بحسب ما
يقضيه النقيض **وَأَمَّا كَلِمَةُ** الحكم الاجبائي في الاتفاق فهو تعميم اوقات
صدق التالي مع صدق المقدم فقط بالاتفاق من غير استلزام المقدم التام
وجزئها بخصصها وكلمة الحكم السبلي اعني اتفاق السلب لا اتفاق
هي ان يكون التالي صاد قاع المقدم في شئ من الاوقات اتفاقا من غير
لزوم وجزيه على قياسه وقس سلب الاتفاق على سلب اللزوم **وَأَمَّا**
الاهمال في جميع ذلك فترك التعميم والتخصيص والخصوص على قياسه
وَأَعْلَمُ ان وجود الحكم الكلي في الاتفاقيات متعذر **وَأَمَّا كَلِمَةُ**
الحكم الاجبائي في المنفصلة فوجود التعاند في جميع الاوقات والاحوال
وذلك انما يكون لكون اجزائها متعاندة بالذات وجزيته يكون التعاند
في بعض الاوقات والاحوال كما يكون مثلا بين الزايد والناقص في حال لا
يكون للتساوي وجه دون سائر الاحوال واهماله على قياس ذلك **وَأَمَّا**
سلب العناد فقد يقتضي اما سلب الاجزاء معا او كذبها معا او صدق
بعضها وكذب البعض من غير ان يقتضي صدق هذا كذب ذاك ولا كذب
ذلك صدق هذا فلهذا ما يقتضيه النظر في صورها دون موادها
وصيغة كل واحد منها على ما ذكر في الكتاب **إشارة الى تركيب الشرطيات**
من الحملات يجب ان يعلم ان الشرطيات كلها تدخل الى الحملات
ولا يدخل في اول الامر الى اجزاء بسيطة **وَأَمَّا** الحملات فانها هي التي
تدخل الى البسيط او ما في قوة البسيط اول انحلالها والحملات
اما ان يكون جزاها بسيطين كقولنا الانسان مشاء او في قوة البسيط

كقولنا الحيوان الناطق المائت مشاء او منتقل ينقل قد فيه **وَأَمَّا**
كان هذا في قوة البسيط **لأن** المراد به شئ واحد في ذاته او
معنى يمكن ان يدل عليه بلفظ واحد قد ذكرنا ان المركبات من
المفردات هي الحملات والمركبات بعد التركيب الاول من المركبات
هي الشرطيات يجب ان يدخل الشرطيات الى المركبات الاولى قبل انحلالها
الى المفردات **وَأَمَّا** الحملات فانما يدخل الى المفردات لا غير الفاظ
الكتاب غنيته عن الشرح **إشارة الى العدول والتخصيص** وربما كان
التركيب من حرف سلب مع غيره كمن يقول زيد هو غير بصير لما كانت
الدلالة اولا على الامور الثبوتية وبتوسطها على غير الثبوتية كان من الغلو
اذا قصدنا الدلالة على امور غير ثبوتية ان يورد الالفاظ الثبوتية و
يعدل بها ذوات السلب الى تلك الامور التي هي غير ثبوتية **فإن كان**
من حق تلك الامور ان يدل عليها بالفاظ مؤلفة كالا قول فلنصف
اداة السلب الى تلك الاقوال كما مر في القضايا السالبة والموجبة
وإن كان من حقها ان يدل عليها بالفاظ مفردة فلنركب اداة السلب
مع المفردات الثبوتية التي يقابلها كقولنا لا بصيرا وغير بصيرا بازا البصير
في الاسماء وما صح ولا يصح بازا صح وبصح في الافعال ويكون حكم تلك
المركبات حكم المفردات وهي التي تسمى معدولة ومقابلاتها الخالية عن
اداة السلب بازاها محضه وبسيطة **وَأَمَّا** استعمل هذا القانون استعمل هذا
القانون استعمل هذا التركيب في غير الثبوتيات ايضا كاللا اعني ولا
زال على قياس الثبوتيات **قوله** ونعني بغير البصير لا بصير او مغني
اعلم منه **فإن كانت** لبعض الاعداد المقابلة للملكات اسما محضلة في

اللغات كالعمى والسكون دون بعض وكان الجميع في الحاجة الى العباد
عنها متساوية **فأصطلح** على اطلاق تلك الالفاظ اعني المعدولة في
الدلالة على الاعداد واجراها بعضهم على ما يقتضيه الاعتبار العقلي من
اطلاقها على ما يقابل المحصلة مطلقا وكان غير البصير يدل على الاعمى
عند الطائفة الاولى وعلى كل ما ليس بصيراي شئ كان عند الاخيرة
واتخذ بعض المنطقيين هذا التنازع موضع بحث في هذا العلم
قوله وبالجمل ان جعل الغير مع البصير ونحو كشي واحد ثم
ثبته او سلبه فيكون الغير **وبالجمل** حرف السلب جزا من المحمول
فان اثبت المجموع كان اثباتا وان سلبه كان سلبا كما نقول زيد ليس
غير بصير **يريد** ان اللفظ المعدول لما كان بازا اللفظ المفرد كان
حكمه حكمه في التركيب **ولما كان** اجاب الشرطية وسلبها بحسب
ثبوت الاتصال او العناد ونفيها لا بحسب كون اجزائهما موجه او
سالبة فذلك ههنا يكون القضية ايجابية اذا كانت حاكمة بثبوت
المحمول المعدول للموضوع وسلبية اذا كانت حاكمة بنفيه عنه **قوله**
وحب ان تعلم ان حق كل قضية حملية ان يكون لها مع معنى المحمول
والموضوع معنى الاجتماع بينهما وهوثالث معنيهما واذ اتواخي ان
يطابق اللفظ المعنى بعدده استحق هذا الثالث لفظا ثالثا بدله عليه
وقد يحذف ذلك في لغات كما يحذف تارة في لغة العرب اصلا
كقولنا زيد كاتب **وحق** ان يقال زيد هو كاتب **وقد لا يمكن**
حذفه في بعض اللغات كما في الفارسية الاصلية است في
قولنا زيد دبراست وهذه اللفظة **يسمى** رابطة يشير الى تعيين

ما يرتبط به اجزاء القضية بعضها ببعض **فان الاجاب** والسلب
تعلقان بثبوت الارتباط ونفيه ليتحقق من ذلك الفرق بين السلب
والعدول **واعلم** ان الرابطة في المعنى اداة لان معناها انما يتحصل
في اجزاء القضية الا انها قد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال زيد يوجد
كاتب **وقد يعبر** عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال زيد يوجد
او يكون كاتب **ويحذف** تارة في بعض اللغات كما يقال زيد كاتب و
الكلمات قد يشتمل عليها ولذلك يرتبط لذاتها بغيرها كما في ولا يحتاج
معها الى رابطة اخرى كما في قولنا قال زيد **وكذلك** الاسماء المشتقة
عنها اذا وقعت موقعها **فالقضايا** الخالية عنها اما بالاطبع او بالحذف
ثانيه **والمشتملة** عليها مغايرة للموضوع والمحمول ثلاثية **والفاضل** الشارح
اعترض على الشيخ بان قال الكاتب نقضي الارتباط بغيره لذاته اذ هو من
الاسماء المشتقة فقوله وحقه ان يقال زيد هو كاتب ليس بصحيح بل انما
يصح ذلك في الاسماء الجامدة وحدها **وقد سمي** في هذا الاعتراض
لان الفعل انما يرتبط لذاته بفاعله دون ما عداه والفاعل لا يتقدم
الفعل في العربية فهو لا يرتبط لذاته باسم يتقدمه في حال من الاحوال
كالابتداء وغيره فان محتاج في ان يرتبط بالابتداء مثلا اذا تعلق به الى
رابطة اخرى غير التي يشتمل عليها نفسه وكيف لا وهو يقع هنا كمنوع
اسم جامد فلو كان يدل قوله زيد كاتب زيد يكتب مثلا حتى يكون المحمول
هو الفعل نفسه لكان ايضا من حقه ان يقال زيد هو يكتب لان اسناد
يكتب الى زيد المقدم عليه ليس اسناد الفعل الى فاعله الذي يرتبط
لذاته به بل هو اسناد الخبر الى الابتداء والفعل ههنا مع فاعله بمنزلة

خبر مفرد مربوط على مبتدأ، رابطته غير ما ارتبط به الفعل بفاعله **قوله**
فاذا ادخل حرف السلب على الرابطة فقبل مثلاً زيد ليس هو بصير فقد
دخل النفي على الاحجاب فرفعه وسلبه واذا ادخلت الرابطة على حرف
السلب جعلته جزاً من المحمول فكانت القضية اجاباً مثل قولك زيد هو
غير بصير **وربما** تضعف في مثل قولك زيد ليس هو غير بصير فكانت الاولى
داخلة على الرابطة للسلب **والثانية** داخلة عليها الرابطة جاعلة
اياها جزاً من المحمول والقضية التي محمولها هكذا يسمى معدولة ومتغير
وغير محصلة اراد ان الرابطة اذا تعينت سهل الفرق بين السالبة والمعدولة
لان اداة السلب اذا قدمت اقتضت رفع الربط فصارت القضية
سالبة وان تأخرت جعلها الربط جزاً من المحمول فصارت معدولة
وان تضاعفت وتخلل الربط بينهما صارت سالبة معدولة **واما في**
الثانية فالفرق بينهما اما بالنية او بالاصلاح ان وقع على تمانز الاداتين
كما يقال في اختصاص ليس بالسلب وغير المعدولة **قوله يستحق معدولة**
اقول وبعضهم يسمون هذه القضية معدولة لية منسوبة الى المعدولة
الذي هو المفرد **قوله** وقد يعتبر ذلك في جانب الموضوع ايضا وذلك
كقولنا غير البصر في الا ان القضية المعدولة اذا اطلقت فهم عنها معدولة
المحمول وهذه انما تقدر بالموضوع وقد نقل البحث في هذا الصنف لعدم
التباسه بالسالبة بخلاف الاول **قوله** فاما ان المعدولة يدل على
العدم المقابل للملكة او على غير حتى يكون غير بصير نمايدل على الاعمى فقط
او على كل فاقد للبصر من الحيوان ولو طبعاً او ما هو اعم من ذلك فليس
بيانه على المنطقي بل على اللغوي بحسب لغة لغة قد ذكرنا الخلاف في ان

المعدولة كغير البصر يطلق على عدم الملكة كالاعمى وعلى ما ليس بصير اي
شيئ كان وكان في اطلاق اعدام الملكات على معانيها ايضا خلاف
بعد الاتفاق على تفسير العدم بعدم شيء في موضوع من شأنه ان يتصف
بذلك الشيء **فذهب بعضهم** الى ان الموضوع المذكور هو موضوع شخصه
والاعمى يطلق الا على من كان من شأنه ان يكون بصيراً من اشخاص
الحيوانات **وبعضهم** الى انه موضوع نوعي او جنسي والاعمى يطلق مع
ذلك على الاكمة الذي ليس من شأنه شخصه ان يكون بصيراً
لكن من شأن نوعه ذلك وعلى فاقد البصر من الحيوانات طبعاً
كالعقرب والخلد اللذين ليس من شأن نوعهما ان يكونا بصيرين
لكن من شأن جنسهما ذلك فاللذين يحملون المعدولة على عدم
الملكية يطلقونه على احد هذه المعاني واما اللذين يحملونها على ما
يقابل المحصل يطلقونه عليها وعلى ما هو اعم منها كالجملات مثلاً
وبالجمل على ما ليس بصير مطلقاً **والشيخ** من ان هذا البحث لا يتعلق
بالمنطق بل هو بحث لغوي يمكن ان يختلف بحسب اللغات والاصطلاحات
قوله وانما يلزم المنطقي ان يضع ان حرف السلب اذا تأخر عن الترابطة
او كان مربوطاً بها كيف كان فان القضية اثبات صادقة كانت
او كاذبة فان الاثبات لا يمكن الا على ثابت متمثل في وجود او وهم
فيثبت عليه الحكم بحسب ثباته **واما النفي** فيصح ايضا من غير الثبات
كان كونه غير ثابت واجبا او غير واجب **يريد** بيان ما يلزم المنطقي في
هذا الموضوع وهو بيان الفرق بين المعدولة والسلب بحسب اللفظ
وبحسب المعنى **اما بحسب** اللفظ فتقدم الربط على السلب وتأخر عنه

كما مر وقد افاد بقوله او كان مربوطا بها كيف كان ان الاعتبار
في العدول انما هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع سواء
تأخر الحرف عن الرابطة كما في لغة العرب او يقدم عليها في لغة
الفرس في مثل قولهم زيد نابينا ست **واما بحسب المعنى** فان
موضوع الموجبة معدولة كانت او محصلة يجب ان يكون شيئا
ثابتا عند من يحكم بالايجاب عليه وموضوع السالبة لا يجب
ان يكون كذلك **وذلك** لان غير الثابت لا يصح ان تثبت له شيء ويصح
ان ينفي عنه كزيد المعدوم فانه لا يصح ان يقال انه حي ويصح ان يقال
ليس حي لانه ليس بموجود فلا يكون حيا **وذلك** الثبوت لا يجب
ان يكون خارجيا فقط او ذهنيا فقط كما مر بل يكون ثبوتيا عاما محتملا
لجميع اقسام الثبوت غير خاص بشئ منها **واما موضوع السالبة** فيجوز
ان يكون ثبوتيا ويجوز ان يكون عدميا سواء كان ممكن الثبوت او
ممتنع **فالسالبة** اعتمدنا ولا للموضوع من الموجبة ولا جمل ذلك
يكون السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة اذا شارك في الاجزاء
وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة **والاعتراضات**
التي وردها الفاضل الشارح على ذلك لما لم يكن قادحة في هذا
البيان بل كانت معارضاات وحججا مبنية على اصول غير متفرقة
وكان الاشتغال بها مما يؤدي الى الاطباب ولا يقضي فريدا فائدة
اعرضنا عنها **اشارة الى القضايا الشرطية** اعلم ان المتصلات
والمنفصلات من الشرطيات قد يكون مؤلفة من جمليات و
من شرطيات ومن خلط لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضايا

لا من مفردات وكانت القضايا بالثلاثة حملية ومتصلة ومنفصلة
والواقعة منها في كل شرطية ثنتان فيتألف كل شرطية متصلة كما
او منفصلة بشرط ان يكون المنفصلة ايضا ذات جزئين انما يمكن ان
يقع على ستة اوجه ثلاثة متشابهة الاجزاء وهي التي يكون مؤلفة
من حمليتين او متصلتين او منفصلتين وثلاثة مختلفة الاجزاء و
هي التي يكون من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة و
منفصلة **وكل واحد** من الثلاثة الاخيرة يقع في المنفصلة وحدها على
وجهين متعاكسين في الترتيب لاختلاف حال جزئها بالطبع فيكون
لتأليف المتصلة تسعة اوجه ولتأليف المنفصلة ستة اوجه
امثلة المتصلات فهي من حمليتين كقولنا اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومن متصلتين كقولنا ان كان اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فكان اذا كان النهار معدوما فالشمس
غاربة ومن منفصلتين كقولنا ان كان العدد اما زوجا واما
فردا فعدد الكواكب اما زوج واما فرد ومن حملية ومتصلة
كقولنا ان كانت الشمس على النهار فاذا كانت الشمس طالعة فانهما
موجود ومن عكسهما كعكس قولنا ذلك ومن حملية ومنفصلة
كقولنا اذا كان الشئ زاعدا فهو اما زوج واما فرد ومن عكسهما
كعكسهما ومن متصلة ومنفصلة كقولنا اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فكان اما الشمس طالعة واما النهار معدوم
ومن عكسهما كعكسها **امثلة المنفصلات** وهي من حمليتين

كقولنا العَدَدُ اَمَّا زَوْجٌ وَاَمَّا فَرْدٌ وَمِنْ مُتَصِلَتَيْنِ كَقَوْلِنَا اَمَّا اَنْ يَكُونَ
 اَنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ وَاَمَّا اَنْ يَكُونَ اَنْ كَانَتْ الشَّمْسُ
 طَالِعَةً فَالَّيْلُ مُوجُودٌ وَمِنْ مُفَصَّلَتَيْنِ كَقَوْلِنَا اَمَّا اَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ اَمَّا
 زَوْجًا وَاَمَّا فَرْدًا وَاَمَّا اَنْ يَكُونَ اَمَّا زَوْجًا وَاَمَّا مُنْقَسِمًا بِمِثْلَيْنِ وَ
 مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ كَقَوْلِنَا اَمَّا اَنْ لَا يَكُونَ الشَّمْسُ عَلَيَّ النَّهَارِ وَاَمَّا اَنْ
 يَكُونَ اِنْ اَطْلَعْتَ الشَّمْسُ فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ وَمِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ
 كَقَوْلِنَا اَمَّا اَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَاحِدًا وَاَمَّا اَنْ يَكُونَ ذَا عَدَدٍ اَمَّا زَوْجٌ وَاَمَّا
 فَرْدٌ وَمِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ كَقَوْلِنَا اَمَّا اَنْ يَكُونَ اِذَا كَانَ الْعَدَدُ فَرْدًا
 فَهُوَ زَوْجٌ وَاَمَّا اَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ اَمَّا فَرْدًا وَاَمَّا زَوْجًا وَهَذِهِ الْأُمَثَلَةُ
 مُهْمَلَاتٌ مُوجِبَةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ امثالها وَقَدْ يَكُونُ شَخْصِيَّاتٌ وَ
 مُحْصَوَاتٌ مُوجِبَاتٌ وَسَوَالِبٌ يَتَأَلَّفُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِهَا وَتَكْثُرُ
 وَجُوهُ التَّالِيفِ وَلَمَّا كَانَتْ الشَّرْطِيَّاتُ مُؤَلَّفَةً بَعْدَ التَّالِيفِ الْأَوَّلِ
 فَهِيَ يَكُونُ مُؤَلَّفَةً اَمَّا تَالِيفًا ثَانِيًا اَيَّ مِنْ حَمَلِيَّاتٍ اَوْ ثَالِثًا اَيَّ مِنْ شَرْطِيَّاتٍ
 مُؤَلَّفَةٍ مِنْ حَمَلِيَّاتٍ اَوْ رَابِعًا اَيَّ مِنْ شَرْطِيَّاتٍ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ شَرْطِيَّاتٍ
 مُؤَلَّفَةٍ مِنْ حَمَلِيَّاتٍ وَهَلَمْ جَرًّا اِلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ قَوْلُهُ فَإِنَّكَ اِذَا قُلْتَ
 اَنْ كَانَ كُلُّهَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ فَاَمَّا اَنْ يَكُونَ الشَّمْسُ
 طَالِعَةً وَاَمَّا اَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مُوجُودًا فَقَدْ رَكِبْتَ مُتَّصِلَةً مِنْ
 مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ وَاِذَا قُلْتَ اَمَّا اَنْ يَكُونَ اَنْ كَانَتْ الشَّمْسُ
 طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ وَاَمَّا اَنْ لَا يَكُونَ اَنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً
 فَالَّيْلُ مُعْدُومٌ فَقَدْ رَكِبْتَ الْمُنْفَصِلَةَ مِنْ مُتَصِلَتَيْنِ وَاِذَا قُلْتَ

قُلْتَ اَنْ كَانَ هَذَا عَدَدًا فَهُوَ اَمَّا زَوْجٌ وَاَمَّا فَرْدٌ فَقَدْ رَكِبْتَ
 الْمُتَّصِلَةَ مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ وَعَلَيْكَ اَنْ تُعَدَّ مِنْ نَفْسِكَ سَائِرَ
 الْأَقْسَامِ اِقْتَصَر الشَّيْخُ مِنَ التَّالِيفَاتِ السَّعَةِ وَالسَّتَةِ عَلَى اِبْرَارِ
 امثلة ثَلَاثَةٍ اَوَّلُهَا مُتَّصِلَةٌ مُهْمَلَةٌ مِنْ مُتَّصِلَةٍ كَلِمَةٍ وَمُنْفَصِلَةٌ مُهْمَلَةٌ
 كُلُّهَا مُوجِبَاتٌ وَثَانِيهَا مُنْفَصِلَةٌ مُهْمَلَةٌ مُوجِبَةٌ مِنْ مُتَصِلَتَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ
 أَحَدُهُمَا مُوجِبَةٌ وَالْآخَرَى سَالِبَةٌ وَثَالِثُهَا مُتَّصِلَةٌ مُهْمَلَةٌ مِنْ حَمَلِيَّةٍ
 شَخْصِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٌ مُهْمَلَةٌ كُلُّهَا مُوجِبَاتٌ وَالْفَاخِرُ الشَّيْخُ زَعَمَ
 اَنْ تَأْتِي الْمَثَالُ الْأَوَّلُ وَهُوَ اَنْ كَانَ كُلُّهَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ
 فَاَمَّا اَنْ يَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً وَاَمَّا اَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مُوجُودًا يَجِبُ اَنْ يَكُونَ
 مُنْفَصِلَةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنَ الشَّيْءِ وَلَا يَزِمُ يَقْتَضِيهِ وَهِيَ يَكُونُ مَانِعَةً اَلْخُلُوعِ
 فَإِنَّ الشَّيْءَ لَوْ اُرْتَفَعَ مَعَ اِرْتِفَاعِ لَازِمٍ يَقْتَضِيهِ الَّذِي يَرْتَفِعُ مَعَهُ يَقْتَضِيهِ
 لَا يَرْتَفِعُ النَّقِيضُ اِنْ مَعَا وَهُوَ مُحَالٌ وَلَا يَكُونُ مَانِعَةً لِلْجَمْعِ اِنْ كَانَ لَازِمٌ
 النَّقِيضُ اَعْمَرُ مِنَ النَّقِيضِ وَيَكُونُ مَانِعَةً لَهُ اِنْ كَانَ مَسَاوِيًا وَاَمَّا
 يَجِبُ اَنْ يَكُونَ تَأْتِي الْمَثَالُ الْأَوَّلُ هَذِهِ الْمُنْفَصِلَةُ دُونَ غَيْرِهَا لِأَنَّ
 الْمُقَدَّمَ فِيهِ يَقْضَى اسْتِلْزَامُ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَوْجُودِ النَّهَارِ وَالْحَالُ اَلْخُلُوعِ
 مِنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا طُلُوعُهَا فَادْنِ لَا يَخْلُو مِنَ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَجُودُ
 النَّهَارِ لِلْأَزْمِ لَطُلُوعُهَا **وَالْمَقْدَمُ** بَيْنَ الْمُقَدَّمِ وَنَقِيضِهِ الَّذِي هُوَ
 انْفِصَالُ حَقِيقَتِي لَيْسَ يَلْزِمُ التَّرْدِيدُ بَيْنَ نَقِيضِ الْمُقَدَّمِ وَلَا يَزِمُ عَيْنُهُ الْكَ
 هُوَ اَلْانْفِصَالُ الْمَذْكُورُ **قَالَ** وَالْمُنْفَصِلَةُ الَّتِي أَوْرَدَهَا الشَّيْخُ مُؤَلَّفَةٌ
 مِنَ الشَّيْءِ وَمِلْزُومٌ نَقِيضُهُ لِأَنَّهَا مُؤَلَّفَةٌ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا وَجُودِ النَّهَارِ
 وَلَيْسَ اَلْجُودُ النَّهَارَ لَازِمًا لِلطُّلُوعِ الشَّمْسِ لِأَنَّ سَرَفَ التَّالِيِ لَا يَلْزِمُ رَفْعَ

المقدم بل الآخر بالعكس فاذن هو سهو وافرده الشيخ نظر الى المادة
فان المقدم والتالي في المثال مساويان ويصدق الانفصال من اتي
جزية اتفق مع نقيض الآخر فهذا ما اورده الفاضل الشارح عليه و
يمكن ان يعارض بان هذا التالي يجب ان يكون منفصلة مؤلفة
من الشئ ونقيض لازم على ما اورده الشيخ **وانما يجب** ان يكون التالي
المذكور هذه المنفصلة **لان المقدم** نقيض استلزام طلوع الشمس لوجود
النهار ويمتنع اجتماع طلوع الشمس مع لا طلوعها فاذن يمتنع اجتماع
طلوعها مع لا وجود النهار المستلزم لا طلوعها فالترديد من المقدم
ونقيضه الذي هو انفصال حقيقي استلزم الترديد بين المقدم و
مستلزم نقيضه الذي هو الانفصال المذكور **والتي اوردها الشارح مؤلفة**
من الشئ ولازم نقيضه وهما ممكنا الاجتماع فاذن هو سهو وافرده
الشارح نظر الى المادة **والحاصل** من هذا التطويل انه اضاف الى مقدم
المتصلة الاولى منفصلة تتبعها ويتبع منفصلة حقيقية مؤلفة
من مقدم ذلك المقدم ونقيضه **وعورض** باضافة منفصلة
اليه تتبعها ويتبع ايضا المنفصلة الحقيقية المذكورة فهو اعني
الشارح رجح الاولى على الاخيرة من غير رجحان **والتحقيق** في ذلك
ان المتصلة اللزومية يلزمها منفصلة مانعة الجمع دون الخلو
من عين المقدم ونقيض التالي وهي التي اوردها الشيخ **ومنفصلة**
مانعة الخلو دون الجمع من نقيض المقدم وعين التالي **وهي التي**
اوردها الفاضل الشارح ولا يلزمها منفصلة حقيقية بحسب
الصورة يتبين ذلك اذا جعل لل لازم في المثال اعتر من ملزوم مركبة

اليد للكتابة ولا حرج على الشيخ في ايراد احدا للاربعين دون الآخر
والمثال الثاني قوله اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل معدوم **ويجوز**
كثير من النسخ فاما ان يكون ايضا وهو من سهو الناسخين **قوله و**
المنفصلات منها حقيقية وهي التي يراد فيها تاما انه لا يخلو الامر
من احدا لاقسام البتة بل يوجد واحد منها فقط **وهذه** هي التي يمنع
الجمع والخلو ويحدث من القسمة الى الشئ ونقيضه فان النقيضين هما
اللذان لا يجتمعان لذاتهما ولا يرتفعان ولكن ربما يورد بدل احد
المتناقضين او كليهما مساويا في الدلالة فحتفى المناقضة فبهما
كما يقال العدد اما زوج واما فرد **قوله وربما كان الانفصال الى**
جزئين وربما كان الى اكثر وربما كان غير داخل في الحصر تاما
ينفصل الى جزئين فقد مر ذكره **واما** ما ينفصل الى اكثر فهو بان يورد
بدل الاجزاء ينفصل الاجزاء اليه من اجزاء **كقولنا** كل عدد
اما تام واما زايد واما ناقص وهو نشعب من قولها اما انه تام
واما غير تام وغير التام اما زايد واما ناقص **وكذلك** اذا انفصل سائر
الاجزاء الى اجزاء اخرى وبلغ الاقسام ما بلغت ويكون مع ذلك حاصرا
مانعة الجمع والخلو ويكون اصل الانشعاب في الكل من القسمة الى النقيض
قال الفاضل الشارح واعلم ان الذي يكون اجزاء الانفصال فيه
اربعة او خمسة ومع ذلك يكون محصورا فهو غير موجود **وانما**
اقول ليس لهذا عندي وجه **فان الاشكال** محصور في
اربعة والكليات في خمسة **ولعل** النسخة التي وقعت الى من

شرح سقمة وليست تكشف من سائر النسخ وأما ما كان غريبا
في الحصر فقولنا المضلعات المسطحة أما مثلث أو مربع أو خماس
وكذلك إلى ما لا يتناهى **قوله** ومنها غير حقيقية مثل التي يراد فيها
بأما معنى منع الجمع فقط دون منع الخلوة من الأقسام مثل قولك
في جواب من يقول ان هذا الشئ حيوان شجرانه أما ان يكون حيوانا
وأما ان يكون شجرا وكذلك جميع ما يشبهه ومنها ما يراد فيها
بأما معنى منع الخلوة عن الأقسام وان كان محور اجتماعهما فهو جميع
ما يكون تحليله يؤدي إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقي و
يراد لازمه بدله اذا لم يكن مساويا له مثل قولهم اما ان يكون
زيد في البحر واما ان لا يغرق أي واما ان لا يكون في البحر ويلزمه
ان لا يغرق فاما المثال الأول فقد كان المورد فيه ما انما يمكن
مع النقيض ليس ما يلزم النقيض وكان يمنع الجمع ولا يمنع الخلوة
هذا يمنع الخلوة ولا يمنع الجمع اذا حذف احد قسمي الانفصال الحقيقي
واورد بدله ما لا ساويه بل يكون اما اخص منه او اعم حدث
منفصلة غير حقيقية مانعة الجمع وحده او للخلوة وحده **أما الأول** فلا
الشئ لو اجتمع مع ما هو اخص من نقيضه لزم منه اجتماع النقيضين
فان ما هو اخص من النقيض يستلزم النقيض ولما احتمل ان يصدق
نقيضه ولا يصدق معه ما هو اخص منه احتمل ان يرتفع معا **وأما**
الثاني فلان الشئ لو ارتفع مع ما هو اعم من نقيضه لزم منه ارتفاع
النقيضين فان النقيضين ايضا يرتفع بارتفاع ما هو اعم منه ولما
احتمل ان يصدق ما هو اعم من نقيضه ولا يصدق معه النقيض

احتمل ان يجتمعا معا **ومثال الأول** ان يقول هذا الشئ اما حيوان او
ليس حيوان والشجر اخص من اللاحوان فيورده بدله **أو نقول** هذا
الشئ اما شجر او ليس بشجر والحيوان اخص من الاشجار فيورده بدله
يحصل منهما قولنا هذا الشئ اما حيوان واما شجر مانعا للجمع دون
الخلوة لانه لا يكون شئ واحد حيوانا وشجرا معا ويمكن ان يكون غيرهما
كالجبل حينئذ يكون قد اوردنا بدله النقيض ما يمكن معه ويستلزم
لما يجب معه ويلزمه لان الخاص يمكن ان يكون مع العام ويستلزم
ولا يجب ان يكون معه او يلزمه **ومثال الثاني** ان يقول زيد اما
في البحر او ليس فيه ولم يغرق اعم من قولنا ليس في البحر فيورده بدله
أو نقول زيد اما غرق او لم يغرق وفي الجرائم من قولنا غرق فيورده
بدله يحصل منهما قولنا زيد اما في البحر واما لم يغرق مانعا للخلوة والجمع
لانه لا يكون ليس في البحر وقد غرق ويمكن ان يكون في البحر ولم يغرق و
حينئذ يكون قد اوردنا ما يلزم النقيض ويجب معه فان العام يلزم
الخاص ويجب معه **واعلم** ان استعمال الحقيقي اكثر من ان يخص
وأما الآخر ان فقد يستعملان في جواب من يقول هذا الشئ شجر حجر
معا وذلك بان يرد عليه قوله **أما تريد** الصدق فيهما فيقال
هو اما حجر او شجر اي اما هذا صادق او ذاك **وأما تريد** الكذب فيهما
فيقال اما ان لا يكون شجرا واما ان لا يكون حجرا اي اما هذا كاذب او
ذاك **ويكون الأول** بانفراده مانعا للجمع **والثاني** مانعا للخلوة ويحصل
من كل واحد منهما اجتماع الوصفين في ذلك الشئ ويضاف الى ما
سلمه ذلك القائل من امتناع خلوه عنهما فيجتمع من ذلك معنى منفصلة

حقيقته واعلم ان كل واحدة من هذه المنفصلات قد تتركب من جتين
في اللفظ **كقولنا** العدد اما زوج واما فرد وهذا الشيء اما شجر واما حجر و
هذا الموجود اما دايماً الوجود واما ممكن الوجود **ومن سالتين** كقولنا
العدد اما ليس بزوج واما ليس بفرد وهذا الموجود اما ليس بدايم الوجود
واما ليس بممكن الوجود **وهذا الشيء** اما ان لا يكون شجراً واما ان لا يكون حجراً
ومن موجبة وسالبة كقولنا العدد اما ينقسم بمئتين او لا ينقسم
وهذا اما انسان او ليس بحيوان وهو اما حيوان او ليس بشيء فهذا
من حيث اللفظ **واما من حيث** المعنى فللحقيقة لا بد من ان يتألف
عن موجبة وسالبة لا غير لما **وما نعت الجمع** يمكن ان يتألف منهما
ويمكن ان يتألف من موجبتين وذلك ظاهر ولا يمكن ان يتألف
من سالتين لان الموجبة الحقيقية لا يستلزمها سالبة حقيقته
وما نعت الخلق يمكن ان يتألف منهما ويمكن ان يتألف من سالتين
لان السالبة يمكن ان تكون لازمة للموجبة ولا يمكن ان يتألف
من موجبتين لاشتغالها على ما يشتمل عليه الحقيقية وزيادة **قوله**
وقد يكون لغير الحقيقي اصناف اخرى فيما ذكرناه **ههنا كفاية يريد**
به المواضع التي ليست عمل فيها حروف العناد ولا يراد منع الجمع والخلق
مثاله بقوله رايت اما زيدا واما عمر وحين يشك في رويتهما وبقوله
العالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس اي غالب احواله هذان
الفعلان وهذا مما يتعلق باللغة **قوله** **ومجب عليك** ان تجري
امر المتصل في الحصر والاهمال والتناقض والعكس مجرى الحملات
على ان يكون المقدم كال موضوع والتالي كالحمل **هذا بيان** كلي لما يتعلق

بالمتصلات وهو بالا حالة على الحملات فان حكمها في جميع ذلك
واحد وقد مر الحصر والاهمال من ذلك وسيجي بيان التناقض و
العكس في موضعه ان شاء الله تعالى **وفي بعض** النسخ امر المتصل و
المنفصل وامر المنفصل ذي الجرين مجرى مجرى الحملات في جميع
ذلك لا العكس فان العكس لا يتعلق به لعدم امتياز اجزائه بالطبع
اشار الى هيئات **لحق القضايا** **وبجعل لها احكاما خاصة**
في الحصر وغيره الادوات هي التي يلحق الهيئات بالقضايا الا
ان المنطقي لما كان نظره بالقصد الاول في المعاني اشار الى الهيئات
دون الادوات **قوله** **انه قد يراد في الحملات** لفظه **فيقال**
انما يكون الانسان حيوانا وانما يكون بعض الناس كاتبا فينتبع
ذلك زيادة في المعنى لم يكن مقتضاه قبل هذه الزيادة
بمجرد الحمل لان هذه الزيادة تجعل الحمل مساويا او خاصا بالمولود
وكذلك قد يقول ان الانسان هو الضحك بالالف واللام في لغة
العرب فدل على ان المحمول مساو للموضوع **وكذلك** يقول
ليس انما يكون الانسان حيوانا **ونقول** **ليس الانسان** هو
الضحك ويدل على سلب الدلالة الاولى في الابعاد **الحمل**

